

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة



جامعة 8 ماي 1945 قالمة

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري (LDNEA)

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

الاختصاص: مالية وتجارة دولية

من إعداد:

سهام أوريبي

بغنوان

ثنائية الاستثمار والتصدير ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية
للفترة 2000-2021

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بتاريخ: 14 أفريل 2025

الاسم واللقب	الرتبة	
السيد: خروف منير رئيسا	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة
السيد: ناصر بوعزيز مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة
السيد: سماعيل فوزي ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة
السيد: شعباني عبد المجيد ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة

السنة الجامعية: 2024/2025

شكر و عرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السماوات والأرض كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، على توفيقه وعونه على إنجاز هذا العمل.

أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي الكريم المشرف على هذا العمل، على توجيهاته ونصائحه القيمة التي أنارت لي الطريق، وعلى دعمه الدائم والمتواصل طيلة فترة البحث، فله كل الامتنان والعرفان.

كذلك أشكر لجنة التكوين على دعمها لنا جميعا وعلى كل التوجيهات والنصائح البناءة التي قدمتها لنا.

ولا يفوتني أن أقدم شكري لكل من دعمني ولو بكلمة أو نصيحة لإتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة واثراء موضوع هذه الدراسة.

الإهداء

بعد الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، أهدي هذا العمل
الذي لا يخلو من النقصان الذي هو طبيعة الإنسان، إلى
والدي الكريمين حفظهما الله وأدامهما مصدرا لكل نجاح،
إلى إخوتي وأخواتي، إلى أساتذتي الكرام، وإلى جميع
صديقاتي.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور كل من الاستثمار والتصدير كثنائية لها دور فاعل في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، كما سعيينا من خلال الدراسة القياسية إلى الوصول إلى نمذجة العلاقة التي تربط المتغيرات، ومحاولة الوصول إلى معرفة تأثير المتغيرين المستقلين على المتغير التابع وأيضا معرفة ما إذا كانت توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أم لا، وللوصول إلى ذلك تم استخدام البرنامج الاحصائي الافيز 12.

توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير ايجابي لكل من الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي متجسدا في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا تبين وجود تأثير معنوي لكل من الاستثمار والتصدير في تحقيق التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: استثمار، تصدير، تنوع اقتصادي، اقتصاد جزائري، ناتج محلي إجمالي.

Abstract

This study aims to shed light on the role of investment and export as a duality that has an effective role in achieving economic diversification in Algeria. We also sought, through the standard study, to model the relationship that links the variables, and to try to reach knowledge of the effect of the two independent variables on the dependent variable and also to know Whether or not there is a long-term equilibrium relationship between the study variables To achieve this, the statistical program Eviews 12 was used.

The applied study found that there is a positive impact of both investment and export on economic diversification, embodied in the gross domestic product, and it also shows that there is a significant impact of both investment and export on achieving economic diversification.

Keywords : Investment, Export, Economic Diversification, Algerian Economy, Gross Domestic Product.

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle de l'investissement et de l'exportation en tant que dualité ayant un rôle efficace dans la réalisation de la diversification économique en Algérie.

Nous avons également cherché, à travers l'étude standard, à modéliser la relation qui lie les variables, et de chercher à connaître l'effet des deux variables indépendantes sur la variable dépendante et aussi de savoir s'il y a ou non une relation d'équilibre à long terme entre les variables étudiées. Pour ce faire, le programme statistique Eviews 12 a été utilisé.

L'étude appliquée a révélé que les investissements et les exportations ont un impact positif sur la diversification économique, reflétée dans le produit intérieur brut, et elle montre également que les investissements et les exportations ont un impact important sur la diversification économique.

Mots clés : Investissement, Exportation, Diversification Economique, Economie Algérienne, Produit Intérieur Brut

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
25	جدول رقم (01) ملخص استخدام مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
45	جدول رقم (02) يوضح تطور إيرادات (رصيد) الصندوق (الوحدة مليون دينار جزائري)
85	جدول رقم (03) يوضح النشاطات المعنية بنظام التحفيز الخاصة بالاستثمارات
108	جدول رقم (04) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (%)
110	جدول رقم (05) توزيع الاستثمارات المنجزة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني للفترة 2015-2002
112	جدول رقم (06) عدد المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
128	جدول رقم (07) يبين مؤشرات التصدير وخصائصها
148	جدول رقم (08) تركيبة الصادرات خارج المحروقات حسب فوج المنتجات (الوحدة مليون دولار)
151	جدول رقم (09) يوضح نمو الصادرات خارج المحروقات (الوحدة مليون دولار)
153	جدول رقم (10) يوضح مؤشر القدرة على التصدير (الوحدة مليون دولار)
159	جدول رقم (11) يتضمن بيانات الدراسة القياسية 2023-2000
162	جدول رقم (12) التحليل الوصفي للمتغيرات
163	جدول رقم (13) الارتباط بين متغيرات الدراسة
166	جدول رقم (14) يشمل نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة
168	جدول رقم (15) يشمل نتائج اختبار ديكي فولر
169	جدول رقم (16) يوضح درجة استقرارية المتغيرات
171	جدول رقم (17) يمثل نتائج تقدير نموذج ARDL
173	جدول رقم (18) يوضح نتائج اختبار الحدود
174	جدول رقم (19) يبين اختبار طبيعة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل
175	جدول رقم (20) يمثل نتائج نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل
176	جدول رقم (21) يبين نتائج اختبار التعدد الخطي
178	جدول رقم (22) يمثل نتائج اختبار الارتباط الذاتي
178	جدول رقم (23) يوضح اختبار تجانس التباين بين الأخطاء
161	الشكل رقم (01) يمثل فترات الإبطاء المثلى وفق معيار Akaike لنموذج ARDL
169	الشكل رقم (02) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي
179	الشكل رقم (03) يمثل المجموع التراكمي للبواقي
180	الشكل رقم (04) يمثل التوزيع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة
181	الشكل رقم (05) تحليل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة
181	الشكل رقم (06) يمثل التوزيع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

الفهرس

2.....	شكر و عرفان
2.....	شكر و عرفان
2.....	شكر و عرفان
3.....	الإهداء
4.....	الملخص:
5.....	Abstract
6.....	Résumé
أ.....	مقدمة عامة
أ.....	تمهيد:
1.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومركزاته
1.....	تمهيد:
2.....	المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي
2.....	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنوع الاقتصادي
2.....	1. الفرع الأول: تعريف التنوع الاقتصادي وخصائصه
4.....	2. الفرع الثاني: النظريات التفسيرية للتنوع الاقتصادي
6.....	المطلب الثاني: أسباب التنوع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للجزائر
6.....	1. الفرع الأول: أسباب التنوع الاقتصادي:
8.....	2. الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للجزائر:
9.....	المطلب الثالث: أهداف التنوع الاقتصادي ومحدداته
9.....	1. الفرع الأول: أهداف التنوع الاقتصادي:
11.....	2. الفرع الثاني: المحددات المتحركة في نجاح أو فشل التنوع الاقتصادي

قائمة المحتويات

المبحث الثاني: أنماط التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه ومحفزاته	13
المطلب الأول: أنماط التنوع الاقتصادي	14
1. الفرع الأول: تنوع الهيكل الصناعي:	14
2. الفرع الثاني: التنوع التجاري	15
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي	16
1. الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية:	16
2. الفرع الثاني: المؤشرات الإحصائية	21
المطلب الثالث: محفزات وآليات التنوع الاقتصادي	26
1. الفرع الأول: محفزات التنوع الاقتصادي	26
2. الفرع الثاني: آليات التنوع الاقتصادي	31
المبحث الثالث: السياسات المسطرة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر	36
المطلب الأول: سياسات التنوع القطاعي	36
1. الفرع الأول: السياسة الفلاحية للتنوع الاقتصادي	36
2. الفرع الثاني: السياسة الصناعية للتنوع الاقتصادي	37
المطلب الثاني: الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر	41
1. الفرع الأول: استراتيجية الدفعة القوية	41
2. الفرع الثاني: استراتيجية النمو المتوازن	42
3. الفرع الثالث: استراتيجية النمو غير المتوازن	43
4. الفرع الرابع: استراتيجية التصنيع	43
المطلب الثالث: إجراءات تعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر	44
1. الفرع الأول: صندوق ضبط الموارد (FRR)	44
2. الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار)	47
3. الفرع الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد	48

قائمة المحتويات

53.....	خاتمة الفصل:
54.....	الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنوع مصادر الدخل في الجزائر
54.....	تمهيد:
55.....	المبحث الأول: التأصيل النظري للاستثمار
55.....	المطلب الأول: ماهية الاستثمار
55.....	1. الفرع الأول: تعريف الاستثمار اصطلاحا:
56.....	2. الفرع الثاني: الاستثمار من المنظور الاقتصادي
57.....	3. الفرع الثالث: الاستثمار محاسبيا:
58.....	4. الفرع الرابع: الاستثمار ماليا
58.....	5. الفرع الخامس: الاستثمار من الناحية القانونية
60.....	المطلب الثاني: الاستثمار (أهميته، أهدافه وعناصره)
60.....	1. الفرع الأول: أهمية الاستثمار
61.....	2. الفرع الثاني: أهداف الاستثمار
63.....	3. الفرع الثالث: عناصر الاستثمار
64.....	المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار
65.....	1. الفرع الأول: التصنيف حسب طبيعة الاستثمار:
65.....	2. الفرع الثاني: التصنيف حسب غاية الاستغلال:
66.....	3. الفرع الثالث: التصنيف حسب المدة:
67.....	4. الفرع الرابع: التصنيف حسب الطبيعة القانونية:
68.....	5. الفرع الخامس: التصنيف حسب الموطن (التصنيف الجغرافي):
70.....	المطلب الرابع: أدوات الاستثمار
70.....	1. الفرع الأول: أدوات الاستثمار الحقيقي
74.....	3. الفرع الثالث: أدوات استثمارية أخرى

قائمة المحتويات

75.....	المبحث الثاني: الاستثمار من منظور القانون الجزائري
76.....	المطلب الأول: السياسة الاستثمارية في الجزائر
76.....	1. الفرع الأول: القوانين الصادرة في الستينات:
77.....	2. الفرع الثاني: قوانين الاستثمار الصادرة في الثمانينات
81.....	3. الفرع الثالث: القوانين الصادرة بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي
91.....	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر
91.....	1. الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار(CNI):
93.....	2. الفرع الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(ANDI)
101.....	3. الفرع الثالث: المنصة الرقمية للمستثمر
102.....	4. الفرع الرابع: اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها
103.....	المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر
104.....	المطلب الأول: دوافع الاستثمار في الجزائر
104.....	1. الفرع الأول: استقرار النمو الاقتصادي
105.....	2. الفرع الثاني: عوامل جذب الاستثمار في الجزائر
106.....	3. الفرع الثالث: الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتهيئة بيئة الاستثمار
107.....	4. الفرع الرابع: دور اتفاقيات منطقة التبادل الحر على الاستثمار في الجزائر
109.....	المطلب الثاني: مؤشرات مساهمة الاستثمار في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر
109.....	1. الفرع الأول: مؤشر مساهمة الاستثمار في تكوين الناتج المحلي الإجمالي
	2. الفرع الثاني: مؤشر توزيع الاستثمارات المنجزة حسب قطاع النشاط في الجزائر (2002 –
111.....	2015)
114.....	المطلب الثالث: العلاقة السببية بين الاستثمار والتصدير
114.....	1. الفرع الأول: علاقة الاستثمار بالتصدير
115.....	2. الفرع الثاني: تأثير كل من الاستثمار والتصدير على النشاط الاقتصادي

قائمة المحتويات

خاتمة الفصل:	116
الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	117
تمهيد:	117
المبحث الأول: التأصيل النظري للتصدير	118
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التصدير	118
1. الفرع الأول: تعريف التصدير وأهميته	118
2. الفرع الثاني: أهمية التصدير	120
3. الفرع الثالث: أهداف التصدير	123
4. الفرع الرابع: أنواع التصدير	124
المطلب الثاني: دوافع التصدير ومؤثراته	127
1. الفرع الأول: دوافع التصدير	127
2. الفرع الثاني: مؤشرات التصدير	128
المبحث الثاني: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	133
المطلب الأول: المؤسسات الداعمة للتصدير في الجزائر	134
1. الفرع الأول: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)	134
2. الفرع الثاني: الشركة الوطنية الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)	136
3. الفرع الثالث: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):	136
4. الفرع الرابع: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):	136
5. الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):	137
6. الفرع السادس: المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية (OPE)	138
7. الفرع السابع: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)	138
المطلب الثاني: إجراءات التصدير في الجزائر	139
الفرع الأول: شروط ممارسة نشاط التصدير خارج المحروقات	139

قائمة المحتويات

2. الفرع الثاني: الإجراءات الجمركية	140
3. الفرع الثالث: التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير	142
4. الفرع الرابع: التسهيلات البنكية	144
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات ...	145
1. الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية	145
2. الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة	146
3. الفرع الثالث: تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر	147
4. الفرع الرابع: ضمان توازن الميزان التجاري	148
5. الفرع الخامس: تعزيز عملية التصدير	148
6. الفرع السادس: مؤشرات التصدير خارج المحروقات	149
خاتمة الفصل:	157
الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنويع الاقتصادي في الجزائر)	158
تمهيد:	158
المبحث الأول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم	158
المطلب الأول: التعريف بالنموذج القياسي المستخدم	159
الفرع الأول: نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	159
الفرع الثاني: توصيف متغيرات الدراسة	159
1. متغيرات الدراسة	160
المطلب الثاني: الرسم البياني والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	161
الفرع الأول: الرسم البياني للسلاسل الزمنية المدروسة	161
الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	162
1. الاحصاء الوصفي:	163
الجدول رقم(13) يوضح الارتباط بين المتغيرات	164

قائمة المحتويات

المبحث الثاني: صياغة النموذج	165
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة	172
الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود-	172
الفرع الثاني: منهجية تصحيح الخطأ ECM	176
الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية	179
خاتمة الفصل:	185
خاتمة:	186
قائمة المراجع:	191

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا يعتمد على المورد الواحد حيث تعد المحروقات المورد الأساسي له، ونتيجة لذلك عانت الجزائر كغيرها من الدول الريعية، التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على عائدات المحروقات، من العديد من الأزمات التي خلفتها سياسة الاقتصاد الأحادي، حيث انعكست تبعات هذه السياسة على الناحية الاقتصادية (تدهور القيمة الشرائية للدينار، ارتفاع معدل البطالة) كما أثرت سلبا على المجتمع بشكل عام (انتشار الفقر، وتدهور مستوى المعيشة)، زيادة على فشل القطاع العام ممثلا في مؤسساته من تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أفلست معظم المؤسسات العمومية مما أدى إلى حلها وتسريح العمال، زيادة على ذلك فإن التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات والنفط على وجه الخصوص، فهي تارة ترتفع وأخرى تنخفض، هذا التذبذب كشف حقيقة أن الاعتماد على المحروقات كمورد وحيد قد يؤدي بالاقتصاد الوطني إلى التدهور.

كل العوامل السابقة جعلت الجزائر تعيد النظر في سياستها الاقتصادية، فقد أدركت أن تنويع مصادر الدخل ضرورة حتمية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وللحاق بركب الدول المتقدمة، وأنه لا بد من انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي كنوع من الحماية الاقتصادية وتوجه جديد يمكنها من تنفيذ سياسة التنمية الشاملة، وعليه فقد تبنت استراتيجية جديدة هي استراتيجية التنويع الاقتصادي و ذلك عن طريق تفعيل دور القطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة، الصناعة، الأشغال و الخدمات، هذه الاستراتيجية التي انتهجتها الجزائر سوف تظهر نتائجها على المدى البعيد، ذلك أن التنويع سوف يحتاج إلى سياسات و مخططات داعمة يتم من خلالها تحقيق أهداف استراتيجية التنويع، و التخلص من التبعية النفطية خاصة بعد التدهور الحاصل في أسعار النفط في منتصف عام 2014، أين أيقنت الجزائر أن الاستمرار في سياسة الاقتصاد الأحادي يشكل خطرا كبيرا على صحة الاقتصاد الوطني و قد يعرض البلاد إلى أزمة حادة يصعب تجاوزها، وهو ما دفع بأصحاب القرار إلى اتخاذ مجموعة

مقدمة عامة

من التدابير والإجراءات التصحيحية للسياسة الاقتصادية عام 2016، فكان لزاما على الجزائر أن تخوض التحدي وأن تمضي بجدية في عملية تحقيق التنويع الاقتصادي على أرض الواقع، لإنقاذ الاقتصاد الوطني و تنميته وتطويره بما يتماشى مع المتطلبات الوطنية و العالمية في الوقت نفسه، و بالتالي تحقيق الانتعاش الاقتصادي و تحسين المعيشة والقدرة الشرائية للفرد الجزائري، و كنتيجة لما سبق ذكره، اهتمت الجزائر بتنويع اقتصادها من خلال تشجيع القطاع الخاص و دعمه للرفع من مردوديته و إشراكه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد عدلت في القوانين المنظمة لعملية الاستثمار و فتحت المجال أمام الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ومنحتهم الامتيازات و التحفيزات الضرورية لإنجاح الاستثمار في العديد من النشاطات، و عملت من خلال التعديلات الجوهرية في قوانين الاستثمار على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد ركيزة أساسية في تطوير الاقتصاد الوطني، كما فتحت باب التصدير أمام مختلف المؤسسات مهما كانت صيغتها القانونية على التصدير واقتحام الأسواق الخارجية بهدف انعاش التجارة الخارجية من خلال الاستحواذ على حصة سوقية دائمة ضمن الأسواق العالمية، وفي هذا المجال اهتمت الجزائر على غرار الدول التي تسعى لتطوير اقتصادها بالعملية التصديرية كونها عملية جوهرية في التجارة الخارجية، ومصدرا للحصول على النقد الأجنبي وعاملا مهما في تنمية وتطوير الاقتصاد، وهي بذلك ضرورة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال الخطوات والإجراءات التي تبنتها الجزائر من أجل إنجاح التصدير وتطويره عن طريق تنويع الصادرات خارج المحروقات وإحلال الواردات.

نلاحظ اليوم أن الجزائر استطاعت أن تحقق نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي، كما استطاعت أن تخفض نسبيا في مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي، وهذا بحد ذاته يعد مؤشرا إيجابيا في سياسة التنويع الاقتصادي، ويبقى التحدي الكبير أمام الجزائر هو تنويع الصادرات بمستويات عليا ليمس جميع القطاعات ومختلف شعب الإنتاج من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

1. اشكالية الدراسة:

مما سبق التطرق إليه يمكننا طرح التساؤل التالي: ما دور كل من الاستثمار والتصدير في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

ينبثق عن التساؤل الرئيسي السابق تساؤلات فرعية هي:

- كيف يساهم الاستثمار في تجسيد التنوع الاقتصادي في الجزائر؟
- ما دور التصدير في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يمكن لكل من الاستثمار والتصدير معا تنوع مصادر الدخل في الجزائر؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (الاستثمار، التصدير والتنوع الاقتصادي)؟

2. فرضيات الدراسة:

يمكننا صياغة فرضيات الدراسة وفق ما يلي:

- **الفرضية الرئيسية:** ثنائية الاستثمار والتصدير لها دور إيجابي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- **الفرضيات الفرعية:** تنبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:
- **الفرضية الفرعية الأولى:** يستطيع الاستثمار بفضل القوانين الجديدة للجزائر أن يساهم بفعالية في تحقيق التنوع الاقتصادي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** للتصدير دور مهم وجوهري في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تنوع الصادرات.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** الاستثمار والتصدير يمكنهما كثنائية تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير معنوي لكل من الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%.

3. أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تهتم هذه الدراسة بواقع الاقتصاد الجزائري ومختلف التحديات التي تواجه الجزائر في عملية تحقيق التنوع الاقتصادي الذي انتهجته من أجل التخلص من التبعية للمحروقات،
- يمكن لهذه الدراسة أن تساهم ولو بالقدر الضئيل في البحث عن الأسباب والحلول الممكنة لإشكالية التنوع الاقتصادي في الجزائر،
- قد تفتح هذه الدراسة أمام الباحثين فجوات علمية عديدة تمكنهم من البحث فيها وإثراء البحث العلمي للخروج بنتائج تكون قابلة لتغيير الواقع الاقتصادي نحو الأفضل.

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة ما إذا كان الاستثمار والتصدير (الصادرات خارج المحروقات) يساهمان فعليا في تحقيق وتفعيل استراتيجية التنوع الاقتصادي،
- التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري ومختلف التحديات التي يواجهها،
- نمذجة العلاقة الدالية التي تربط متغيرات الدراسة.

5. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة دولة الجزائر ومنه التطرق إلى دراسة التنوع الاقتصادي فيها.

- الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021، إذ تعتبر سنة 2000 نقطة الانطلاق لتنفيذ الخطط التنموية بهدف تنوع الاقتصاد الوطني.

6. صعوبات الدراسة: واجهنا عند إعدادنا لهذه الدراسة بعض الصعوبات المتمثلة في:

- نقص المصادر العلمية والاحصائيات خاصة بالنسبة للجزائر فهناك صعوبة وعراقيل تحول دون تحصيل الاحصائيات إلا بعد جهد كبير، على العكس بالنسبة لبعض الدول فالمعلومات متاحة لكل من يحتاجها،

- في بعض الأحيان نجد تناقض في المعلومة بين مصدر وآخر.

7. الدراسات السابقة:

- دراسة للباحث حميداتو نصر، بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنوع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالي الجزائر والمملكة العربية السعودية، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التعديلات المتكررة في قوانين الاستثمار شكلت بيئة غير مستقرة وهو ما ولد عزوفا لدى المستثمرين الأجانب وجعلهم يفضلون الاستثمار في دول تتميز باستقراره اعلى حفاظا على أموالهم، لكن مؤشرات الاقتصاد الكلي شهدت استقرارا في معدل مع تدهور في الميزان الجاري وارتفاع محسوس في معدل التضخم، وتشترك هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير التابع و متغير الاستثمار، لكنها تختلف عنها كون دراستنا ركزت زيادة على الاستثمار كمتغير مستقل مؤثر في التنوع الاقتصادي، على متغير مهم جدا و هو التصدير الذي يعمل بشكل مترابط مع الاستثمار بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي.
- دراسة للباحثة بللعماء أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية-أدرار، توصلت الدراسة إلى أنه خلال تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يصل بعد لمستوى التنوع الاقتصادي، بحيث يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات تركزا وأقلها تنوعا، وهو ما يتطلب العمل على وضع استراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات وتقليل درجة التبعية للمتغيرات الخارجية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا كونها ركزت على الضريبة كمؤثر قوي له دور إيجابي في تحقيق التنوع الاقتصادي غير ان الدراسة لم تثبت ذلك، وتشترك مع دراستنا في المتغير التابع وهو التنوع الاقتصادي.

- دراسة للباحثين سليم مجلخ ووليد بشيشي، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019 مقال علمي منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التنوع الاقتصادي يهدف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة إضافة إلى التقليل من المخاطر المختلفة، كما يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات المنتجة، كما أثبت مؤشر قياس التنوع الاقتصادي هيرفندال، أن اقتصاد الجزائر بعيد عن التنوع ومازال اقتصادا ريعيا، حيث أن القيم المقاسة كانت جلها تقترب من الواحد الصحيح.
- دراسة للباحثة صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مقال منشور بمجلة أوراق اقتصادية سنة 2020، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري ورغم المحاولات العديدة لتنويع الاقتصاد إلا أنه مازال بعيدا عن التنوع، أيضا نسبة الصادرات خارج المحروقات مازالت ضعيفة.
- دراسة للباحثين رفيق نزاري وبشر محمد موفق، تحليل العلاقة الديناميكية بين التنوع الاقتصادي والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية لدولة نفطية خلال الفترة 1995-2020، مقال منشور بالمجلة العلمية المستقبل الاقتصادي سنة 2022، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة وأثر موجب للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في المدين الطويل والقصير على التنوع الاقتصادي، وهي نتائج متوافقة مع النتائج التي توصلت إليها دراستنا.
- دراسة للباحثين ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19 سنة 2018 وقد توصلت الدراسة إلى أنه ورغم الجهود المبذولة من أجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد أكثر صلابة إلا أنه مازال الاعتماد على البترول بشكل كبير ولم يتحقق التنوع بعد، وهم ما أكده مؤشر هيرفندال -هيرشمان الذي أكد وجود تركيز حول المحروقات.

8. منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها وكان ذلك في التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة، أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد تم استعمال الأسلوب القياسي من خلال تقدير النموذج القياسي للدراسة عن طريق بناء نموذج يسمح بتحديد العلاقة طويلة الأمد لكل من المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات خارج المحروقات والاستثمار لمعرفة مدى مساهمة هذين المتغيرين في تحقيق التنوع الاقتصادي وكذا تأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة.

9. أدوات الدراسة:

اعتمدنا في عملية جمع المعلومات المختلفة التي لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بمتغيرات الدراسة من أجل إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات، حيث كانت معظم المراجع المستخدمة مقالات محكمة منشورة في مجلات علمية مصنفة، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر، واطروحات دكتوراه منها المنشورة وغير المنشورة، كما تمت الاستعانة بالكتب المتاحة في مجال الاستثمار وبعضها القليل في التصدير، إضافة إلى تجميع بيانات الدراسة المتمثلة في مختلف الإحصائيات، من الهيئات الرسمية والموثوقة، كما استخدمنا في الدراسة القياسية البرنامج الإحصائي المناسب وهو الافيز 12.

10. هيكل الدراسة:

بهدف الإلمام بجميع الجوانب التي لها علاقة بالموضوع احتوت الدراسة مقدمة عامة أي فصلا تمهيديا تضمن مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وكذا إشكالية الدراسة، بالإضافة إلى أربع فصول تنتهي بخاتمة محتوية جملة النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومركزاته

حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم التي تحيط بمصطلح التنوع الاقتصادي، بهدف إزالة اللبس وتوضيح الرؤية أمام كل متصفح لهذه الدراسة، ثم تطرقنا إلى

أهداف التنوع الاقتصادي، وكذا محدداته وأيضاً استراتيجياته ومختلف مؤشراتته الاقتصادية والاحصائية وكنقطة أخيرة تم التطرق إلى الإجراءات المختلفة التي اعتمدتها الجزائر من أجل تحقيق وتعزيز التنوع الاقتصادي على أرض الواقع.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنوع مصادر الدخل في الجزائر

في الفصل الثاني استهل بالجانب النظري للاستثمار من خلال التعريف والمفاهيم المختلفة حسب وجهات النظر المختلفة منها المحاسبية، القانونية والاقتصادية، ثم تناولنا بالدراسة الأهمية والأهداف وكل ما يتعلق بمصطلح الاستثمار نظرياً، ومن ثم تم التعرّيج على السياسة الاستثمارية في الجزائر، من خلال التركيز على القوانين الاستثمارية والمؤسسات الداعمة والساخرة على إنجاح العملية الاستثمارية، وأخيراً ركزنا على دور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية وكيف يساهم في تجسيد التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

في هذا الفصل تم التطرق بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتصدير، مع دراسة الأهداف، الأهمية والدوافع التي تؤثر على العملية التصديرية، كذلك التطرق إلى المؤشرات التي تقيس التصدير وتقود إلى الحكم على فاعلية التصدير في اقتصاد معين، ثم انتقلنا إلى التصدير في الجزائر ودوره في تحقيق استراتيجية التنوع الاقتصادي، حيث اعتمدت الجزائر على التصدير كعملية جوهرية لها القدرة على تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، من خلال تنوع الصادرات والتي تسمح بتحسين تنافسية المنتجات الجزائرية على المستوى العالمي، كما ركزنا على الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر من أجل تنوع وتطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات و التي تجسدت في مختلف المؤسسات الداعمة لعملية التصدير، وكذلك درسنا بالتحليل الإجراءات والتسهيلات الجمركية المتحكمة في عملية التصدير ثم ركزنا على مختلف الإجراءات التي تبنتها الجزائر بهدف تنوع الصادرات وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر.

بالنسبة للفصل الأخير و المتمثل في الدراسة القياسية التي تتمثل في دراسة تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق ذلك تم استخدام برنامج الافيز 12 من أجل النمذجة القياسية، حيث تمت دراسة المتغيرات واستخراج النموذج القياسي للدراسة باستعمال البرنامج السالف الذكر الذي يصلح لهذا النوع من الدراسات من خلال العديد من الخطوات كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، واختبار الحدود وغيرها من الاختبارات القياسية الضرورية والتي تمكنا في الأخير من الخروج بنتائج تفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد تم التوصل إلى أن كل من الاستثمار والتصدير خارج المحروقات يؤثران إيجابا في التنويع الاقتصادي في الجزائر، وأنه توجد علاقة معنوية بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% وأيضا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

تمهيد:

تعتمد الكثير من الدول في اقتصادياتها على المورد الواحد و من بينها الدول الريعية التي تركز على النفط كأساس في اقتصادها، غير أن ذلك يعرضها لخطر التقلبات التي تلحق بأسعار هذه المواد و التي تؤدي كنتيجة حتمية إلى التأثير السلبي على الاقتصاد، ولذلك و نظرا للتقلبات المفاجئة في أسعار المحروقات و التي تظهر من حين لآخر كان لزاما على الدول النفطية تغيير سياستها الاقتصادية و الاعتماد بجدية على استراتيجية التنوع لمصادر الدخل للحد من خطر الاقتصاد الأحادي، و هو ما أدى بالجزائر كدولة ريعية أن تتبنى سياسة التنوع الاقتصادي وأن تسير وفق هذه الخطى إلى غاية تحقيق ذلك والتخلص الكامل من خطر الاقتصاد الأحادي.

المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

يعد التنوع الاقتصادي سياسة رشيدة للخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي والتخلص من الاعتماد على المحروقات كمورد واحد لتغطية النفقات العامة، وكونها تتميز بخاصية النضوب فقد أدى هذا بالكثير من الدول الأحادية الاقتصاد إلى البحث عن مصادر جديدة للاقتصاد على غرار الامارات العربية واندونيسيا وغيرها، ما جعل الجزائر تتبنى هذه الاستراتيجية وتعمل على تحقيقها من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنوع الاقتصادي

حظي مصطلح التنوع الاقتصادي بالكثير من التعاريف ذلك أنها تختلف بحسب الزاوية التي ينظر إليه منها، وباختلاف وجهات نظر المنظرين الاقتصاديين، وهو ما يجعل هذا المفهوم إن صح التعبير يتميز بنوع من التوسع ويعطي مجالا واسعا للإدراك، وفيما يلي سوف نتطرق لماهيته بنوع من التفصيل،

1. الفرع الأول: تعريف التنوع الاقتصادي وخصائصه

مما سبق يمكننا تعريف التنوع الاقتصادي كما يلي:

1.1. التعريف الأول: فقد عرف على أنه: " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد لتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات، وهو تحويل الاستثمار نحو القطاعات غير التعدينية لتجنب المخاطر وعدم اليقين". (Stephen M. Kapunda, 2003, p. 51)

2.1. التعريف الثاني: عرف أنه: " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم متجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. " (عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

2014، صفحة 57) و بهذا يكون التنوع الاقتصادي هو الاعتماد على مزيج من الإنتاج المتنوع، عن طريق بناء قاعدة إنتاجية واسعة تعتمد على الميزات النسبية للبلد التي تقلص معدل المخاطرة إلى أدنى مستوياتها.

3.1. التعريف الثالث: يعرف أيضا: " هو التحول نحو هيكل أكثر تنوعا للإنتاج المحلي والتجارة بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتوفير الأساس للنمو المستدام والحد من الفقر حيث ينتج التنوع في الإنتاج المحلي عن تحول الناتج المحلي عبر القطاعات والصناعات، وهو يجسد ديناميكيات التحول البنيوي. " (World Bank Group, p. 142)

4.1. التعريف الرابع: " هو الانخفاض التدريجي لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الإجمالي " هذا التعريف يبرز ضرورة اسهام جميع القطاعات خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والرفع من قيمته، وبالتالي الرفع من القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

5.1. التعريف الخامس: عرف من قبل هيئة الأمم المتحدة أنه: " عملية تحويل الاقتصاد بعيداً عن مصدر دخل واحد نحو مصادر متعددة من مجموعة متزايدة من القطاعات والأسواق، وهو يندرج غالبا في واحدة من فئتين: تنوع المنتجات أي تنوع الاقتصاد فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي ينتجها وتنوع الصادرات بمعنى إدخال منتجات جديدة في محفظة تصدير الاقتصاد واقتحام أسواق جديدة. "

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنوع الاقتصادي بمفهومه الواسع ينصب حول تنوع مصادر الدخل وتفعيل دور جميع القطاعات، وعدم التركيز والاعتماد على مورد واحد، مما يشكل خطرا كبيرا على صحة الاقتصاد.

6.1. خصائص التنوع الاقتصادي

يمكن استخلاص خصائص التنوع الاقتصادي من التعاريف السابقة وفق ما يلي:

- توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة وعدم حصرها في قطاعات معدودة،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

- تقليص مخاطر الاعتماد على مورد واحد كمصدر للاقتصاد،
- يعمل على زيادة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة لجميع القطاعات،
- بناء اقتصاد متين متطور ومستدام،
- حماية الاقتصاد من التقلبات المفاجئة، والصدمات الخارجية،
- يعطي قوة دفع للتنمية بفضل استغلال الإمكانيات المحلية،
- تطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات ومصادر وإيرادات غير نفطية،
- تنوع الصادرات والرفع من قيمتها وهو ما يحقق الولوج في الاقتصاد العالمي بقوة، وازدهار التجارة الخارجية.

2. الفرع الثاني: النظريات التفسيرية للتنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي كمصطلح حديث يحتاج إلى بعض التفسير، لذلك فقد سعت العديد من الدراسات إلى وضع نظريات مفسرة للتنوع الاقتصادي، لكن إلى اليوم لا توجد نظريات فعلية تنتسب إلى منظرين متخصصين، غير أنه توجد بعض المحاولات النظرية التي سوف ندرجها في التالي:

1.2. نظرية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية محركاً أساسياً في عملية تنمية وتطوير الاقتصاد، فقد حظيت التجارة الخارجية باهتمام العديد من الاقتصاديين على غرار آدم سميث، بول روبين وكروغمان، هيكشر وأولين ودافيد ريكاردو وغيرهم حيث حاولوا جميعاً وضع تفسير للتجارة الخارجية كل بحسب وجهة نظره، ومنذ بداية الخمسينات بدأ الاهتمام بتنوع الصادرات كمحرك لعملية التنمية الاقتصادية، التي تعتبر تحولاً هيكلياً في اقتصاد الدول النامية على وجه الخصوص، فعملية تنوع الصادرات تعني التحول من إنتاج سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع وتصديرها (وفق نظرية المزايا النسبية لريكاردو) إلى إنتاج وتصدير مجموعة من السلع (تنوع المنتجات الموجهة للتصدير) فقد تبين من بعض الدراسات على مدار سنوات أن تنوع الصادرات يقود إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، وتقليص الاعتماد على المورد الواحد، (دراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

قام بها الباحث نيركز "Nurkse" عام 1953 على مجموعة من الدول الغنية بالموارد، حيث توصل إلى أن بعض هذه الدول التي استطاعت ان تنوع صادراتها نجحت في تنوع اقتصادها، وهناك دراسة قام بها الباحثين هوسمان و رودريك "Houssmann and Rodrik" حيث استنتجا من دراستهما على بعض الدول النفطية عام 2003 أن تشجيع أصحاب المشاريع من طرف الحكومة يؤدي إلى تنوع سلة الصادرات، لقد حظيت مقارنة التجارة الدولية على أساس تنوع الإنتاج اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، لكن عملية التحول و التنوع في الصادرات تخضع لشروط منها:

- وجود مرونة طلب على هذه الصادرات في الأسواق العالمية،
- عدم وجود قيود على التجارة الدولية (حرية التجارة مثل إلغاء الرسوم الجمركية ومختلف العوائق).

2.2. نظرية المحفظة: جاء بها كونروي "Conroy" عام 1974 حيث اقترحها لغرض تحليل التنوع الاقتصادي، وقد تم تطبيقها على الأصول المالية ثم عمت على الاستثمارات الأخرى، وفق هذه النظرية فإن التنوع الاقتصادي يهدف إلى نمو العوائد من خلال تخصيص موارد محدودة على محفظة القطاعات، والاستفادة من العلاقات بين القطاعات وبالتالي تحقيق نوع من الاستقرار في الدخل القومي، وحسب هذه النظرية فإن إطار المحفظة يساعد في تطوير استراتيجيات تنوع مناسبة تعمل على تحقيق النمو وكذا تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3.2. نظرية التنظيم الصناعي: تهتم هذه النظرية بالهيكل الصناعي حيث أنه كلما كان هيكل الصناعة منوعا أدى ذلك إلى تنوع الإنتاج وهو ما يقود إلى تنوع الصادرات، فارتفاع مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية مما يساعد على استغلال هذه المواد في صناعات جديدة والرفع من عملية التصدير، مما يحقق الاستقرار على المستوى الكلي. (نوي نبيلة، 2017، صفحة 100، 101)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

المطلب الثاني: أسباب التنوع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للجزائر

تختلف أسباب ومبررات اللجوء إلى سياسة واستراتيجية التنوع الاقتصادي من دولة لأخرى، بحسب مقومات وطبيعة كل دولة، وما يهمننا هنا هو المبررات التي دفعت الجزائر إلى تبني التنوع الاقتصادي والتي سوف ندرجها في الآتي:

1. الفرع الأول: أسباب التنوع الاقتصادي:

تبني سياسة التنوع الاقتصادي بالجزائر كانت مرتبطة بالعديد من العوامل نبرزها في النقاط التالية:

1.1. تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:

اعتماد الجزائر على المحروقات بشكل كبير يجعل اقتصادها حساسا للغاية وعرضة بشكل مباشر لتقلبات أسعار النفط والغاز على مستوى الأسواق العالمية، فقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 2000 و2008 ازدياد الطلب على النفط في العالم بصورة كبيرة جدا بعد نمو الطلب عليه من قبل مجموعة من الدول، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط من 28,38 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 146,02 سنة 2008، للوهلة الأولى يعد هذا أمرا جيدا للدول النفطية و للجزائر خاصة فهي سوف تحقق زيادة مالية على مستوى الخزينة العامة، غير ان ما يدعو للقلق هو الهبوط المفاجئ للسعر في النصف الثاني من عام 2008، حيث انخفض سعر البرميل إلى حوالي 40 دولار للبرميل، بسبب الأزمة المالية العالمية، و على مدار السنوات يبقى النفط عرضة للتقلبات التي تتحكم فيها الظروف السياسية و الأمنية وكذا التغيرات الاقتصادية، ما يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية بالبلاد، هذا ما دفع بأصحاب القرار في الجزائر إلى اتخاذ تدابير تحصن الاقتصاد الوطني من هذه التقلبات و عدم الاستقرار، حيث وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تنويع مصادر دخلها و الابتعاد عن خطر الاقتصاد الأحادي المبني على المحروقات وكان ذلك سنة 2012 حيث خطت الجزائر أول خطوة نحو التنوع الاقتصادي.

2.1. نضوب الموارد:

الاعتماد الكلي وكذا الاستغلال المفرط للمحروقات يؤدي إلى نضوبها بشكل أسرع وبالتالي فقدان مورد استراتيجي يمكن استغلاله عند الحاجة، وحتى بوجود احتياطي لا بأس به من الموارد إلا أن التكاليف الاستخراجية ترهق ميزانية الدولة، لكنه لا يعني التخلي بشكل كامل عن المحروقات، وتعويضها بمصادر أخرى مختلفة، لكن يمكن الاستغلال بشكل عقلائي بحيث نحافظ على الموارد وفي الوقت ذاته يجب استغلال عائدات المحروقات في عملية التنوع كتعزيز قطاع الصناعة وتطويرها.

3.1. الرغبة في التخلص من التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي:

التبعية المفروضة على الاقتصاد الوطني بسبب ضعف السياسة الاقتصادية وفشل مخططات التنمية الاقتصادية في الوصول إلى الأهداف المسطرة، وعدم وجود سياسة واضحة تعمل على ترقية مختلف القطاعات الإنتاجية عن طريق استغلال عوائد المحروقات، كل هذه حتميات فرضت على الجزائر أن تعمل على تحقيق استقلالية اقتصادية عن طريق التنوع.

4.1. سيطرة القطاع العام على مختلف القطاعات:

وهو ما أدى إلى التقليل بشكل كبير من دور القطاع الخاص، وكنتيجة حتمية لذلك فقد انتشرت الاتكالية واللامبالاة لدى مسؤولي القطاعات وهو ما أثر سلبا على مردودية القطاعات الإنتاجية والاقتصادية بشكل كبير وأوصل الكثير منها إلى حافة الإفلاس، فلا بد من مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية والمشاركة مع القطاع العام.

5.1. تفادي المرض الهولندي:

حيث أنه يظهر نتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد زيادة على تأثير الاقتصاد ككل سلبا بسبب تراجع الصادرات التقليدية وفقدانها للتنافسية، وارتفاع معدل الواردات، تفاقم العجز التجاري، تحجيم الاستثمار وتراجع معدل النمو عما يجب أن يكون عليه، كما يرتفع معدل البطالة. (موسى باهي، كمال رواينية، 2019، صفحة 312)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

6.1. التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:

محدودية القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي، تؤدي إلى عدم الاستقرار في مستوياته وهو ما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص.

7.1. رفع معدل التبادل التجاري:

الرغبة في زيادة معدلات التبادل التجاري من خلال تنوع المنتجات المصدرة (تنوع الصادرات خارج المحروقات) سوف يحقق فوائد قيمة ويحسن الاقتصاد وبالدرجة الأولى ترقية التجارة مع العالم الخارجي، هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عملية التنوع الاقتصادي، لذلك فهي مبرر قوي لتبني التنوع الاقتصادي. (عطاء بن طيرش، عبد الكريم كاي، كمال بن دقل، 2020، صفحة 308)

2. الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للجزائر:

لا يخفى على أحد الأهمية القصوى التي تكتسيها سياسة التنوع الاقتصادي في مختلف دول العالم، فالتنوع الاقتصادي يمثل أولوية سياسية للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل منذ عقود من الزمن، سوف نتطرق إلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد،
- الرفع من القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار في المشاريع الجديدة عبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات،
- تحقيق الاستقرار على مستوى الميزانية العامة، وذلك من خلال تفعيل دور كل القطاعات الإنتاجية، (حامد عبد المحسن الجبوري، 2016)
- تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال وضع أسس قوية لبناء اقتصاد متطور ومستديم، قادر على مواجهة مختلف التقلبات والأزمات،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

- تحقيق الرفاهية الاجتماعية عن طريق تحسين مستوى المعيشة وتقليص معدل البطالة،
- الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والموارد المادية وهو ما يسمح بالابتكار والابداع وبالتالي تحقيق التطور التكنولوجي الذي يتحكم في القوة الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي ومحدداته

للتنويع الاقتصادي أهداف ومحددات تختلف من دولة لأخرى حسب استراتيجية كل دولة نجملها في:

1. الفرع الأول: أهداف التنويع الاقتصادي:

له مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1.1. تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية:

وهو العمل على زيادة درجة التشابك القطاعي من خلال اسهام جميع القطاعات (فلاحة، سياحة، خدمات....) في عملية التنمية الاقتصادية والرفع من المردودية الكلية مما يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل واضح،

2.1. تطوير قطاع الصناعات التحويلية:

هو عملية النهوض بقطاع الصناعة بشكل عام وعدم الاكتفاء بالصناعات الاستخراجية، من أجل تقليص فاتورة الاستيراد لمختلف المنتجات وكذلك سد احتياجات القطاع من المواد الأولية، وهو ما يعطي فرصة مناسبة من أجل تنويع الصادرات الصناعية خارج المحروقات من خلال تطوير المنتجات الحالية والعمل على خلق أو إحداث منتجات جديدة تتوفر على مزايا خاصة تمكنها من منافسة المنتجات الدولية.

3.1. تعزيز دور القطاع الخاص:

وذلك من خلال دعمه وتقديم التحفيزات اللازمة من أجل تنشيطه وإشراكه في عملية التنمية الشاملة للرفع من مردوديته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل تقليص دور القطاع العام،

4.1. توسيع فرص الاستثمار:

ويتم ذلك عن طريق استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر من خلال الفرص التحفيزية وبالتالي زيادة المشاريع التي تساهم في تطوير الاقتصاد وتحقيق الرفاهية، (بللعا أسماء، 2018، صفحة 20)، عملية توزيع الاستثمارات على عدد كبير من القطاعات إن لم نقل كلها سوف يقلص مختلف المخاطر التي يمكن أن تهدد مجال الاستثمار إذا كان مقتصرًا على قطاع واحد أو مجموعة قليلة من القطاعات، وهو ما يمكن من تحقيق عوائد معتبرة يمكنها المساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية، (سايح حنان، ضيف احمد، 2022، صفحة 3) (وسوف نتطرق إلى هذه النقطة بالتفصيل في الفصل الثاني)،

5.1. تحسين وتيرة التنمية:

من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل القومي والنقد الأجنبي ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بما يسمح بضمان استمرار التنمية الاقتصادية بما يتماشى مع تحقيق التنوع الاقتصادي،

6.1. تحقيق الاكتفاء الذاتي:

ويكون ذلك على جميع المستويات بحيث تشمل الاكتفاء الذاتي من الغذاء عن طرق تطوير القطاع الفلاحي، وكذا تحقيق الاكتفاء على مستوى السلع والخدمات بما يحقق فائض التصدير وهو ما يجسد فكرة الاعتماد على الذات والتخلص من التبعية. (محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، 2017، صفحة 76)

7.1. تنشيط عملية التصدير:

نشاط التصدير من أهم الأنشطة التي تعمل على نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي وتحقيق الرقي الاقتصادي، وما يحقق ذلك هو تنوع الصادرات وبالوقت ذاته الرفع من قيمتها، والتخلص من عملية التصدير المعتمد على المنتج الواحد (المحروقات ومشتقاتها)، وهو ما يساعد على الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية ويسمح بتطوير الصادرات.

8.1. تقليص معدلات البطالة:

من خلال توفير فرص عمل ملائمة للشباب عن طريق فتح مجال الاستثمار الخاص وتدعيم المشاريع الابتكارية المتجسدة في المؤسسات الناشئة.

2. الفرع الثاني: المحددات المتحركة في نجاح أو فشل التنوع الاقتصادي

محددات التنوع الاقتصادي هي تلك العوامل المحركة له والمتحركة في نجاحه أو فشله، وهي تختلف من دولة لأخرى، حسب طبيعة وإمكانات كل دولة،

1.2. المورد البشري:

يعتبر الرأس المال البشري عنصرا مهما بل وأساسيا في تحقيق التقدم التكنولوجي ذلك أنه أساس الابتكار والإبداع، فالتقدم التكنولوجي يعد ضرورة حتمية لتحقيق التنوع الاقتصادي، كما أكدت بعض الأبحاث أن الاهتمام بالعنصر البشري ضرورة ملحة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وأنه كلما تم الاهتمام أكثر بالعنصر البشري كلما زادت مهاراته وبالتالي يحسن كفاءته ويحقق إنتاجية عالية للفرد الواحد، وهو ما يؤدي إلى نجاح السياسات المتبعة في تجسيد التنوع الاقتصادي.

2.2. الموارد الطبيعية:

ويقصد بها استغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها الدولة (المحروقات مثلاً في الدول الريفية)، وذلك من أجل استغلال عوائد هذه الموارد من أجل ترقية وإنعاش الاقتصاد الوطني سواء عن طريق:

- استثمار العوائد في قطاعات مختلفة كقطاع الفلاحة أو قطاع الصناعة،
- إنشاء صناعات تكون قاعدتها الموارد النفطية كالصناعات البتروكيمياوية والعمل على تطويرها وجعلها صناعات كبرى بإمكانها الولوج إلى الأسواق الخارجية بكل قوة، وهي بذلك تساهم في ترقية الصادرات،

العملة الصعبة التي يتحصل عليها من المحروقات يمكن استغلالها في مختلف المشاريع الاستثمارية على مستوى جميع القطاعات وهو ما يساهم في عملية التنويع لمصادر الدخل رغم أن مصدرها المورد الواحد، وقد نجحت بذلك بعض الدول التي استطاعت استغلال عوائد مواردها بشكل مناسب ومدرّوس، (سمية بوصالح، سيدي محمد شكوري، 2016، صفحة 230، 231).

3.2. القدرة المؤسسية:

ويقصد بها أن تنوع المؤسسات سواء من حيث الحجم (مؤسسات صغيرة، متوسطة وكبرى) أو من حيث النشاط يعد عاملاً مهماً في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تنوع الأنشطة مما يؤدي إلى وجود دخول مناسبة يمكن استغلالها في الاستثمار وبالتالي من جهة تقليص البطالة ومن جهة أخرى المساهمة في الرفع من إنتاجية المؤسسات وتحقيق التنويع الاقتصادي مما يساهم في تطوير الاقتصاد.

4.2. القطاع الخاص:

للقطاع الخاص دور بارز في تنوع مصادر الاقتصاد، ويبرز ذلك من خلال مساهمة القطاع الخاص في مختلف مجالات الاقتصاد، ويعد تفعيل دور هذا القطاع أمر في غاية الأهمية من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي عن طريق رفع القيمة المضافة له في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. (دنيا خنشول، 2020، صفحة 203، 204)

5.2. الإرادة السياسية:

يعتبر صدق الإرادة السياسية أمر أساسي وضرورة حتمية لتجسيد التنوع الاقتصادي عن طريق مختلف القرارات والقوانين والإجراءات التي تسهل وتساهم وتهيئ المناخ المناسب لتحقيق التنوع الاقتصادي.

6.2. التحكم في متغيرات الاقتصاد الكلي:

التحكم في مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي مثل سعر الصرف، معدل التضخم والميزان التجاري ضروري من أجل نجاح عملية التنوع الاقتصادي في أي دولة.

7.2. القدرة التمويلية:

ويتعلق الأمر بقدرة الأسواق المالية على الاستجابة للمتطلبات التمويلية، وأيضا قدرة مؤسسات القرض على تمويل مختلف النشاطات التي تندرج ضمن تنوع القاعدة الإنتاجية. (عايد مهدي، آيت محمد مراد، 2020، صفحة 320).

المبحث الثاني: أنماط التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه ومحفزاته

سوف نتناول في هذا المبحث مختلف أنماط التنوع الاقتصادي وكذا المؤشرات التي تقيسه وفق ما يلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

المطلب الأول: أنماط التنوع الاقتصادي

يكتسي التنوع الاقتصادي عدة أشكال أو أنماط ندرجها في التالي:

1. الفرع الأول: تنوع الهيكل الصناعي:

وهو جعل النسيج الإنتاجي أكثر تنوعا وذو قاعدة صناعية واسعة، ويتجسد ذلك من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وتساعد على التخلص من التبعية للاقتصاد الأحادي المعتمد على القطاع أو المورد الواحد، وتعمل أيضا على التكيف والتأقلم مع مختلف المستجدات التكنولوجية في خضم اقتصاد المعرفة، (علالي الزهراء، نبو مجيد، 2022، صفحة 188) وينبثق عن تنوع الهيكل الصناعي أو الإنتاجي الأشكال التالية:

1.1. التنوع الأفقي:

والمقصود به توزيع الاستثمارات على أدوات من نفس الفئة مثل خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة، من خلال خبرات ومؤهلات مكتسبة سابقا في صناعة منتجات أخرى،

2.1. التنوع العمودي:

يقصد به توزيع الاستثمارات على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة وغيرها، إذ يوجد تصنيف عمودي للأعلى حيث يتم تصنيع منتجات وسيطة لاستعمالها في الصناعات الحالية، كما يوجد تصنيف عمودي للأسفل أين يتم التوجه إلى صناعة منتجات أخرى جديدة كليا بحيث تعتمد في تصنيعها على المنتجات التي تم صناعتها مسبقا وتعد موادا أولية في الصناعات الجديدة.

3.1. التنوع الجانبي:

وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد عن طريق إنتاج منتجات جديدة تختلف كليا عن المنتجات الحالية، والهدف منه هو دخول أسواق جديدة.

4.1. التنويع الجغرافي:

هو الدخول إلى مناطق جديدة بهدف التصدير والتكيف مع بيئة الإنتاج الجديدة،
(ذراع مسعودة رضا، 2020، صفحة 36)

5.1. التنويع الشامل:

هو عملية توسيع تشكيلة المنتجات الحالية واكتساب واختراق أسواق جديدة،
(حسنية محمد أسامة، أحمد المتكسي تاج السر، 2021، صفحة 633)

6.1. التنويع المالي:

وهو التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، وقد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي.

7.1. التنويع المركز:

هو التنويع الذي تبحث فيه المؤسسة عن نطاق جديد لعملائها العاديين، ثم في مرحلة ثانية تحاول الوصول إلى زبائن مختلفين لمنتجاتها التقليدية،

2. الفرع الثاني: التنويع التجاري

يمكن تقسيم التنويع التجاري إلى:

1.2. تنوع الأسواق:

وجود مزيج متنوع من الأسواق يؤدي إلى المحافظة على استقرارها وهو ما ينتج عنه أسواق جديدة بمنتجات جديدة التي تعمل على الرفع من التنافسية خاصة على مستوى الصناعة أو الإنتاج وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للمهارات المكتسبة والتكنولوجيا والمتجسدة في انشاء قنوات تسويق جديدة وفتح منافذ للتصدير، حيث أن عملية التصدير

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتزاته

لعدد من البلدان هو مؤشرا على قدرة البلد على المنافسة في الأسواق الخارجية ويعد عاملا مهما في المحافظة على الاقتصاد عن طريق تقليل مختلف الصدمات. (علاي الزهراء، نبو مجيد، 2022، صفحة 188)

2.2. تنوع المنتجات:

هو خلق منتجات جديدة كلية أو إجراء تعديلات على منتجات حالية بحيث يتم التغيير في خصائص المنتج ومن ثم تقديمه إلى أسواق جديدة بشكل كامل، أو إلى الأسواق الحالية فإذا، علما أن العوامل المتحكمة في نجاح المنتجات الجديدة هي الإمكانيات والتكنولوجيا المتوفرة لدى المؤسسات زيادة على الخبرات الفنية.

3.2. تنوع هيكل الصادرات:

هو تنوع وتوسيع أصنافها، وذلك عن طريق تزويد الأسواق الخارجية بمنتجات يمكن معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي ويمكن تلخيص ذلك في (تنوع سلة الصادرات). (شليحي الطاهر، بن موفق زروق، 2018، صفحة 197)

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مدى تنوع اقتصاد ما نذكر منها:

1. الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية:

نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومركزاته

1.1. معدل ودرجة التغير الهيكلي:

والذي يعد من أهم مؤشرات التنوع الاقتصادي، فعندما تكون نسبة مساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام متقاربة وعدم وجود تباين كبير بين مختلف هذه القطاعات، دل ذلك على وجود التنوع الاقتصادي، والعكس صحيح فعندما تكون نسبة مساهمة قطاع انتاجي كبيرة ومسيطرة على حصيلة الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع مساهمات القطاعات الإنتاجية الأخرى دل ذلك على أن الاقتصاد يتصف بعدم تنوعه، يمكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي وفق العلاقة الدالية التالية:

$$ri = \int \left(\frac{pi}{pt} \right)^2 \times 100$$

حيث:

ri : تمثل نسبة مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي،

Pi : الناتج في القطاع i ،

Pt : الناتج المحلي الإجمالي في السنة t .

من هذه العلاقة يمكننا معرفة معدل التغير الهيكلي لمختلف القطاعات، ومنه نستطيع الحكم إن كان الاقتصاد متنوعاً أم مركزاً.

2.1. درجة ارتباط استقرار الناتج الداخلي الخام بأسعار النفط:

حيث أنه كلما كانت حصيلة الناتج الداخلي الخام مرتبطة بأسعار النفط دل ذلك على عدم وجود تنوع اقتصادي والعكس صحيح.

3.1. الإيرادات البترولية نسبة إلى الإيرادات الكلية:

فإذا كانت هذه النسبة كبيرة معنى ذلك أن الاقتصاد أحادي، وكلما انخفضت هذه النسبة وتناقصت فمعنى ذلك وجود تنوع اقتصادي ودل ذلك على تنوع مصادر الدخل، إذن فالعلاقة طردية بين الإيرادات خارج المحروقات والتنوع الاقتصادي، في حين هي علاقة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتزاته

عكسية بين الإيرادات النفطية والتنوع الاقتصادي، ويمكن قياس ذلك بواسطة العلاقة الدالية التالية:

$$Rro = \sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{re}{RE} \right)^2} \times 100$$

حيث:

Rro: نسبة الإيرادات النفطية،

Ro: الإيرادات النفطية،

RE: إجمالي الإيرادات الكلية.

4.1. نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية:

كلما كانت هذه النسبة كبيرة دل معنى ذلك عدم وجود تنوع اقتصادي، وكلما كانت النسبة صغيرة دل ذلك على وجود تنوع اقتصادي أي وجود تنوع كبير في الصادرات العادية، (محمد دهمي، 2022، صفحة 19) ويمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة:

$$RXO = \sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{xi}{XI} \right)^2} \times 100$$

حيث:

RXO: نسبة الصادرات النفطية،

XI: إجمالي الصادرات،

xi: الصادرات النفطية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتزاته

5.1. نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

فكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على وجود التنوع الاقتصادي.

6.1. التوزيع القطاعي للقوى العاملة:

وهي تطور إجمالي العمالة، حسب القطاعات، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، إذ تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقا للإنتاجية والأهمية النسبية، على مدى تنوع النشاط الاقتصادي، وعلى قدر توزيع تلك القوى على القطاعات الاقتصادية، تكون درجة التنوع. ويتم حساب مساهمة كل قطاع في توظيف اليد العاملة وفق العلاقة التالية:

$$Ri = \sqrt{\left(\frac{Li}{Lt}\right)^2} \times 100$$

حيث:

Ri : تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الأيدي العاملة،

Li : تمثل العاملين في القطاع (i)،

Lt : تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة (t).

وفق هذه العلاقة نستطيع معرفة مدى كفاءة توزيع القوى العاملة وإذا ما كانت متوزعة بشكل متوازن في مختلف القطاعات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

7.1. درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

هذا المؤشر يوضح الأهمية النسبية للاستيراد من الناتج المحلي الإجمالي، ويهدف إلى معرفة معالم الاعتماد على الخارج، ودرجة استقلالية الاقتصاد من التبعية للخارج، يتم قياسها وفق القانون التالي:

$$DM = \frac{Mi}{GDP} \times 100$$

حيث:

DM: درجة أهمية الواردات

Mi: الواردات

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

8.1. معدل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر مساهمة القطاعات الاقتصادية عن مدى كفاءة الاقتصاد لدولة ما، وهذا المؤشر يبين مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل، حيث أنه يسمح بحساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة التالية:

$$ri = \sqrt{\left(\frac{pi}{pt}\right)^2} \times 100$$

حيث:

ri: نسبة مساهمة القطاع (i)،

Pi: الناتج في القطاع (i)،

Pt: الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t).

2. الفرع الثاني: المؤشرات الإحصائية

هناك مجموعة من المقاييس يمكن من خلالها معرفة درجة التنوع باقتصاد ما نذكر منها:

1.2. مؤشر هيرفندال-هيرشمان (herfindal hirschman) :

يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي، حيث تتراوح قيمته ضمن المجال الصفر والواحد [0، 1] فكلما اقترب المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم وجود التنوع الاقتصادي أي وجود اقتصاد ذو المورد الواحد، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$hh = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

HH: هو مؤشر هيرفندال-هيرشمان،

X_i : قيمة المتغير في النشاط (i) ،

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات،

N: عدد النشاطات.

2.2. مؤشر جيني:

ينسب هذا المؤشر إلى الإحصائي الإيطالي كورادو جيني (Corrado Gini) ويستخدم لقياس خاصية التركيز وهو أكثر استخداماً للتعبير عن التفاوت في توزيع الدخل، ويمكن حسابه كما يلي:

$$G = \sum (p_i - p_{i-1})(l_i + l_{i-1})$$

حيث:

G: هو مؤشر جيني

p_i : التوزيع التكراري التراكمي للسكان

l_i : التوزيع التكراري التراكمي للدخل

تتراوح قيمة معامل جيني بين [0، 1] حيث يعبر الصفر عن حالة المساواة المطلقة والواحد عن حالة التفاوت المطلق. (علالي مختار، 2022، صفحة 660)

3.2. مؤشر الأنكتاد (تركز الصادرات):

تم استعمال هذا المؤشر من قبل الأمم المتحدة لمعرفة مدى تنوع الصادرات ويقاس بالعلاقة التالية:

$$s_j = \frac{\sum_i^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

s_j : مؤشر الأنكتاد

h_{ij} : تمثل صادرات السلعة من إجمالي صادرات الدولة،

h_i : تمثل صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

قيمة هذا المؤشر محصورة بين [0،1]، فكلما اقتربت القيمة من الصفر تكون درجة التنوع أعلى. (أحلام منصور، آسيا بن عمر، 2018، صفحة 79)

4.2. مؤشر فلاديمير كوسوف لقياس درجة التنوع الاقتصادي:

نلخصه في القانون التالي:

$$\cos = \frac{\sum_{i=0}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث:

α_i هي الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس
 β_i هي الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة
COS: مؤشر فلاديمير كوسوف فكلما كانت قيمته مساوية للصفر دل ذلك على وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، والعكس صحيح فكلما ابتعدت عن الصفر دل ذلك على نقص أو عدم وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد.
نلاحظ أن جميع المؤشرات المستخدمة لقياس التنوع الاقتصادي محصورة بين الصفر والواحد الصحيح، ويختلف كل مؤشر عن الآخر حسب غرض الاستخدام.

5.2. مؤشر أوجيف (the Ogive index):

استخدم سنة 1938 لأول مرة من قبل ترس (tress) لقياس التنوع الاقتصادي لاقتصاد معين، حيث يعطي وزنا أكبر للصناعات التي تنحرف كثيرا لذلك فهو يبالغ في درجة التنوع، (Nicole Palan, 2010, p. 15)، ويتم صياغة قانون هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$OGV = \sum_{i=0}^N \frac{\left(s_i - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

حيث:

OGV: مؤشر أوجيف

N : هو عدد القطاعات في الاقتصاد

SI : مساهمة كل قطاع إلى إجمالي القطاعات (نوي نبيلة، 2017، صفحة 119)

وكما هو معلوم فقيمة مؤشر أجياف محصورة بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر زاد التنوع والعكس صحيح.

6.2. مؤشر الإنتروبيا (The Entropy Index):

ويطلق عليه أيضا مؤشر الأنتروبيا شانون (SEI) يقوم هذا المؤشر بالمقارنة بين توزيع النشاط الاقتصادي القائم بين الصناعات في بلد ذي توزيع تجهيزي، ويحسب على أنه المبلغ السلبي لحصص العمالة مضروبا في اللوغاريتم الطبيعي لحصص العمالة في كل صناعة على حدى، ويعبر النشاط الاقتصادي الموزع بالتساوي عن التنوع، كما تشير قيم مؤشر الإنتروبيا الأعلى إلى زيادة نسبة التنوع الاقتصادي بينما تشير القيم المنخفضة إلى تخصص نسبي أكبر في النشاط و هو ما يفسر بقلّة التنوع، فإذا استخدمنا التوظيف كمؤشر للنشاط الاقتصادي، والتوزيع المتكافئ للعمالة بين الجميع فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر الإنتروبيا. وبما أن هذا المؤشر يقيس الأوزان النسبية للصناعات بشكل لوغاريتمي فهو يؤدي إلى إظهار تخصص أكبر في الصناعات الكبيرة، على عكس مؤشر هيرشمان هيرفندال، وعليه يكون مؤشر شانون غير مناسب في بعض الدول ذات الاقتصاد النامي، ويتم قياسه وفق العلاقة التالية:

$$entropy\ index = \sum_{i=1}^n si \ln \left(\frac{1}{si} \right) = - \sum_{i=1}^n si \ln (si)$$

حيث:

n: عدد القطاعات

Si: حصة النشاط الاقتصادي في الصناعة i

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتزاته

Ln: هو اللوغاريتم الطبيعي (النييري) (United Nations, 2016, p. 14)

وفيما يلي ملخص لاستخدام المؤشرات المختلفة في قياس التنوع الاقتصادي وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (01) ملخص استخدام مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

الطريقة المستعملة في قياس التنوع الاقتصادي	أساس الحكم على التنوع الاقتصادي	العلاقة بين المؤشر المستخدم والتنوع الاقتصادي
مؤشر هيرفندال-هيرشمان وأوجيف	التوزيع المتساوي للعمالة عبر القطاعات هو المعيار الأصعب	كلما انخفضت قيمة المؤشر زاد تنوع الاقتصاد
مؤشر الأنتروبيا و(شانون للأنتروبيا)	التوزيع المتساوي للعمالة عبر القطاعات هو أعلى معيار للتنوع	كلما ارتفعت قيمة المؤشر زاد التنوع الاقتصادي
مؤشر هاشمان وحاصل الموقع	التشابه في توزيع العمالة في دولة ما توزيع العمالة في دولة أخرى هو مقياس الاستقرار الاقتصادي	كلما ارتفعت القيمة كلما كان الاقتصاد أكثر استقراراً، كما أن القطاع ذو القيمة اللوغاريتمية هو قطاع التصدير
المؤشر الوطني المتوسط	حصة الدولة أو المنطقة من القطاعات المستقرة هي مقياس التنوع في الاقتصاد	كلما كان النشاط الاقتصادي يمس كافة القطاعات عندما يقترب المؤشر من الصفر ويتحقق التنوع الاقتصادي
الاختلاف أو تباين المحفظة	يجسد خصائص الصناعات الفردية والعلاقات بين الصناعات	كلما انخفض الفائض كلما زاد التنوع أكثر

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

	مع النمو الإقليمي وعدم الاستقرار	
النمو الأسرع للقطاعات يعجل بالتنويع الاقتصادي	التغيرات المتزامنة في الإنتاج والاستهلاك تؤدي إلى تجسد التنويع في الاقتصاد وموارده	مصفوفة المدخلات والمخرجات

المصدر: United Nations, The concept of Economic Diversification in the context of Response measures, Technical Paper by the Secretariat General, 2016.p.17

المطلب الثالث: محفزات وآليات التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مجموعة من المحفزات وآليات تتحكم به نتطرق إليها في الآتي:

1. الفرع الأول: محفزات التنويع الاقتصادي

صنف البنك الدولي محفزات التنويع الاقتصادي أربع فئات هي الإصلاحات الاقتصادية، العوامل الهيكلية، متغيرات الاقتصاد الكلي والموارد الطبيعية، في صنفها بعض الدراسات إلى محفزات داخلية وأخرى خارجية، وقد تم التركيز على أهم النتائج المتفق عليها من مختلف الدراسات والتي ندرجها في النقاط التالية:

1.1. الإصلاحات الاقتصادية:

تشتمل على العناصر التالية:

1.1.1. تحرير التجارة:

وتتمثل في عملية التخلص من جميع معوقات التجارة الخارجية بين الدول، ويتحقق ذلك من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية عن طريق إزالة العقبات الجمركية، وإنشاء

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

مناطق حرة وغيرها من التدابير المساعدة، وتعود هذه العملية بالعديد من النتائج الإيجابية على الاقتصاد مثل حرية المنافسة والاستثمار والتي تسمح بالرفع من قيمة الصادرات وتنويعها.

2.1.1. الوصول إلى التمويل:

ويُقاس بحصة الائتمان المحلي إلى حصة ائتمان القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، يتم الحصول على هذه القيمة بالجوع إلى قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي، ويلاحظ أن الشركات التي تحصل على الخدمات المالية لديها تأثيرات إيجابية على تنويع الصادرات. (أحمد عدنان الطيط، أنيس العمري، 2018، صفحة 61)

2.1. متغيرات الاقتصاد الكلي:

تتجلى متغيرات الاقتصاد الكلي في التالي:

1.2.1. القطاع الخاص:

للقطاع الخاص أهمية قصوى ودور فاعل في تحقيق التنويع الاقتصادي، وقد توصل الباحث "ستيفن هيرتوق" Steffen Hertog في دراسة بعنوان "القطاع الخاص والإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي" The private sector and reform in the gulf cooperation council إلى أن: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في دول التعاون لم تحقق ما تم التخطيط له، على عكس دول أخرى مثل التشيلي واندونيسيا التي حققت الأهداف المسطرة، (Steffen Hertog, 2013) وقس على ذلك دول أخرى سعت لتحقيق التنويع الاقتصادي، لكن أداء أو مساهمة القطاع الخاص فيها لم يكن وفق المطلوب، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على للقطاع الخاص أهمية و دور لا يستهان بهما في عملية التنمية، و عليه يجب التركيز عليه وتدعيمه و منحه امتيازات تمكنه من الحصول على قفزة نوعية و قوية تؤهله لفاعلية أكبر وأداء أوسع، و هو ما يجب إن تعمل عليه الجزائر كقوة اقتصادية.

2.2.1. الاستثمار الأجنبي:

تختلف درجة تأثير هذا المتغير من قطاع لآخر، فدرجة تأثيره مثلا تختلف في قطاع الصناعة وقطاع البناء والتشغيل عنها في قطاع السياحة في الجزائر غير أن ذلك يرجع إلى طبيعة اقتصاديات الدول وإمكاناتها ففي تونس مثلا نجد الاستثمار في السياحة له درجة تأثير عالية جدا على عكس الجزائر، فكل دولة لها خصوصية تجعلها توجه استثماراتها الأجنبية وفق ما تطمح لتحقيقه، لكن يبقى لهذا المتغير دور مهم جدا في تحقيق التنوع الاقتصادي.

3.1. العوامل الهيكلية:

تشتمل على السكان ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات في الدولة، وهذه العوامل لها تأثير كبير في عملية التنوع الاقتصادي، حيث أن عدد السكان يمكن المؤسسات المحلية من الوصول إلى أسواق كبيرة والاستفادة من وفرة الحجم، كذلك تستطيع المؤسسات من الاستفادة من البيئة الاستثمارية المتاحة لصالحها. (حميداتو نصر، 2019، صفحة 171)

4.1. الموارد الطبيعية:

هناك العديد من العوامل المتحكمة في تسيير الموارد الطبيعية، فإذا كان استغلال الموارد بشكل مدروس وعقلاني فيكون نتيجة لذلك استخدام أمثل للموارد وتصبح عندها الموارد نعمة حقيقية تعود بالفائدة على الاقتصاد وكذا الأفراد، أما إذا كان الاستغلال للموارد عشوائيا دون نظرة سليمة وتوجيه مناسب فتكون عندها الموارد الطبيعية نقمة على الاقتصاد، وعموما فإن الاستعمال الجيد والمدروس للموارد يؤدي حتما إلى الحفاظ على سلامة الاقتصاد وبذلك يتحقق التنوع في المصادر المختلفة للدخل الوطني.

5.1. محفزات التنوع بالنسبة للجزائر:

تتمتع الجزائر بالكثير من الإمكانيات أو المحفزات إن صح التعبير، تتنوع بحسب الطبيعة الجغرافية والمساحة والثروات الباطنية وغيرها، وكلها مقومات تسمح للجزائر عند استغلالها

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

بالشكل الأمثل من تحقيق التنوع في مصادر الدخل وبالتالي التخلص من هيمنة الاقتصاد ذو المورد الواحد.

1.5.1. القطاع الصناعي:

لقد مرت الصناعة في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الصناعات المصنعة في الفترة 1962-1985 أما المرحلة الثانية من 1986 إلى اليوم، وسوف نفصلها فيما يلي:

1.1.5.1. مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985):

في هذه الفترة كانت الدولة تتبع نموذج الاقتصاد الاشتراكي، حيث يتميز بهيمنة الدولة على تسيير الاقتصاد، عن طريق التخصيص المركزي للموارد المالية، ولقد تميز النمو الصناعي بين سنتي 1967-1977 بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وخصص لهذا أكثر من 300 مليار دينار جزائري للاستثمار في الصناعات المصنعة في كل من المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1973) ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وهو ما يفسر الإرادة الصادقة للدولة في جعل الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن النتائج كانت مخيبة، إذ لم ترق لمستوى الجهود المبذولة و لم تحقق الأهداف المتوقعة، حيث أنه في ظرف عشر سنوات تراجعت تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي من 48% سنة 1967 إلى 24% سنة 1977، وبالتالي فشلت المخططات التنموية الاشتراكية في مجال الصناعة، و السبب المرجح لذلك هو طبيعة النظام في حد ذاته.

2.1.5.1. مرحلة الخصخصة من 1986 إلى اليوم:

بعد فشل القطاع الصناعي في تحقيق الغاية منه و هي جعل الصناعة موردا خارج المحروقات استمرت الجزائر في سياسة الاعتماد على المحروقات كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني لكن أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 كشف عن هشاشة الاقتصاد الوطني، حيث أنه بعد فشل السياسة الاقتصادية لجأت الجزائر إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي الذي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

أُملى شروطه بضرورة إجراء تعديلات هيكلية بالنسبة لاقتصاد البلاد من أجل تهيئتها لدخول اقتصاد السوق المفتوح عام 1989، وكان من أهم الشروط المفروضة على الجزائر هي خصخصة المؤسسات العمومية، وفي عام 2007 أطلقت الجزائر سياسة صناعية جديدة تعتمد على العوامل التالية:

- إعادة تأهيل المؤسسات،
- التطوير التكنولوجي والابتكار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي،
- تطوير العنصر البشري وتحسين كفاءته عن طريق التكوين الجيد،
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذه السياسة الاقتصادية الجديدة كانت تهدف إلى الرفع من القيمة المضافة لقطاع الصناعة وبالتالي الرفع من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

2.5.1. القطاع السياحي:

نظرا للموقع الممتاز الذي تتمتع به الجزائر، حيث تعتبر بوابة قارة أفريقيا، وتربع على مساحة هائلة فهي أكبر دولة في القارة، مطلة على البحر المتوسط بها تضاريس مختلفة من سهول، صحراء وجبال، لديها تنوع كبير في التضاريس وكذا المناخ، زد على ذلك التاريخ العريق للجزائر الذي جعلها موطنًا لثقافات متعددة، كما تتمتع بالأمن والاستقرار السياسي، كل هذه العوامل تجعلها قبلة للسياح من مختلف دول العالم، لكن رغم المقومات الكثيرة والمغريات إلا أن السياحة تعتبر غير مساهمة في الناتج المحلي، وهي لا تحقق مداخيل حيث أن مردودها ضعيف وهي غير قادرة على خلق قيمة مضافة، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب المختلفة.

لكن إذا ما تم الاهتمام بها بالشكل الجيد وفق معايير مدروسة فقطاع السياحة يعتبر محفزا قويا لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. (ضيف أحمد، عزوز أحمد، 2018، صفحة

(25)

5.3.1. القطاع الفلاحي:

يتميز القطاع الفلاحي بمقومات طبيعية وبشرية هائلة، حيث تمثل الأراضي الزراعية المستغلة 20% من المساحة الكلية الصالحة للزراعة والمقدرة بـ 42,46 مليون هكتار، وتعتمد الزراعة على الموارد المطرية خاصة زراعة الحبوب، كما تتوفر البلاد على موارد مائية أخرى مثل المياه الجوفية والمستغلة خاصة في الزراعة في المناطق الصحراوية وكذا موارد المسطحات المائية والوديان، فقد بذلت الدولة جهودا كبيرة في توفير مصادر للمياه على غرار بناء السدود الكبيرة وإنشاء مراكز عديدة لتحلية مياه البحر، واستخدام تقنية إعادة استغلال المياه المستعملة و يعرف قطاع الفلاحة استقطاب تدريجي لليد العاملة فهي تشغل نسبة لا بأس بها من اليد العاملة وتساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، و بالتالي فالفلاحة تعد محفزا قويا و عاملا مهما في تحقيق التنوع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. (مصطفى بوعقل، سميرة مباركي، 2017، صفحة 92).

والجدير بالذكر أن مساحة الأراضي الزراعية تشهد اتساعا بفضل عمليات الاستصلاح التي مست الأراضي التي كانت غير صالحة للزراعة خصوصا بمناطق الجنوب، ويرجع الفضل في ذلك أولا إلى الجهود المبذولة من قبل الراغبين في الاستثمار في القطاع الفلاحي ثم إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة في الزراعة إضافة إلى دعم الدولة من خلال توفير البذور ومنح الرخص والامتيازات الجبائية، كل تلك العوامل ساهمت ومازالت تساهم في زيادة وتوسيع المساحة الزراعية.

2. الفرع الثاني: آليات التنوع الاقتصادي

للتنوع الاقتصادي آليات أو ميكانيزمات تدفعه إلى النجاح وبالتالي التحقق، لكنها تختلف باختلاف الدول في توجهاتها الإيديولوجية، وكذلك بحسب الطبيعة والمقومات التي تسمح بذلك، وسوف ندرج أهم الآليات وفق التالي:

1.2. إعادة الاعتبار للدولة التنموية:

هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، بل تحدث تغييرات جذرية في الهيكل الإنتاجي، وفي تعاملاتها الاقتصادية الدولية، ويتم ذلك بواسطة الاستراتيجيات البناءة التي تستطيع دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو التنوع وبالتالي تحقيق مردودية وكفاءة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية، بما يتماشى مع الأهداف المسطرة.

2.2. بناء أو إقامة شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص:

والمقصود هنا هو بناء اقتصاد مختلط بين الدولة والقطاع الخاص بحيث يساهم كلا القطاعين كل حسب مسؤولياته في عملية التنمية الاقتصادية، بحيث لا تبقى عملية التنمية حكرا على الدولة ممثلة في مؤسساتها العمومية، وجعل القطاع الخاص شريكا فاعلا في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تخفيض الأعباء التمويلية عن الحكومة، فقد أثبتت تجارب العديد من الدول التي استطاعت تحقيق التنوع الاقتصادي بالخروج من الاقتصاد الأحادي على غرار ماليزيا و أندونيسيا..... أن للقطاع الخاص أهمية قصوى في تحقيق ذلك، حيث أن ترابط القطاعات الإنتاجية و مشاركة الخواص في مختلف النشاطات الاقتصادية الهامة و الحساسة تعد ضرورة من أجل الدفع بعملية التنمية و بالتالي النهوض بالاقتصاد بعد فشل القطاع العام بمفرده في تحقيق ذلك، (بن شيخ توفيق، 2017، صفحة 590).

من أجل تحقيق الشراكة الفعالة والمجدية لابد من التركيز على نقطتين هما:

1.2.2. إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:

ويتم ذلك عن طريق وضع خطط تنموية مدروسة وفق الطرق والأساليب العلمية الحديثة خاصة في مجال بناء البنية التحتية على غرار بناء شبكة طرق بمعايير عالمية وهو ما يساعد بشكل كبير في الإسراع بعملية التنمية.

2.2.2. دعم القطاع الخاص:

حيث أن القطاع الخاص ورغم أهميته إلا أنه بحاجة ماسة إلى دعم الدولة عن طريق الامتيازات التي تمنحها له والتحفيزات وغيرها مما يسهل نشاطه دون عوائق، على سبيل المثال منح امتيازات ضريبية، منح بعض الرخص الاستثنائية...

3.2. تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي:

تعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي محركاً أساسياً في عملية التنوع الاقتصادي، سواء كان ذلك على المستوى المالي أو النقدي أو على مستوى المبادلات التجارية الخارجية، فكلها تعتبر وسائل تدفع بعملية التنوع للتجسيد، ويمكن التطرق إلى أهم وسائل الإصلاح الاقتصادي كالآتي:

- إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها،
- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة تلك التي تساهم في تعزيز تنوع الاقتصاد الوطني،
- إحداث تغييرات في هياكل وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي، لما له من فوائد تعود على الاقتصاد ككل،
- إصلاح عجز الموازنة العامة بتخفيض الانفاق العام وزيادة الإيرادات العامة،
- تحرير أسعار الفائدة وتسقيف الائتمان المحلي لغرض تقييد حجم الطلب وتخفيض سعر صرف العملة المحلية، (مخيف جاسم حمد الجبوري، مراد حاتم محمد، 2018، صفحة 224)
- التنظيم القانوني لعمل الأسواق المالية وتداول رؤوس الأموال، وذلك من أجل الرفع من فاعليتها وإدارة المشروعات الخاصة،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومركزاته

- تشجيع واستقطاب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة والمناسبة. (محمد اسماعيل، هبة عبد المنعم، 2018، صفحة 20)

4.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تنمية الإنتاج وزيادة المردودية، وهو يعمل على توسيع الطاقة الإنتاجية وتنويعها، ونتيجة لذلك يتم تنويع الصادرات خارج المحروقات، هذا ما جعله ركيزة أساسية في تنويع اقتصاديات الدول التي تعتمد على المورد الواحد وتبرز أهميته في النقاط التالية:

- يساهم في تحسين وتطوير المهارات الفنية للمورد البشري لدى الدول المضيفة وذلك عن طريق التكوين والتدريب المناسب الذي يتماشى مع أحدث التقنيات،
- نقل التكنولوجيا من الدول الأصلية للمستثمرين إلى الدول المضيفة،
- أنه وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة،
- يؤدي إلى خلق فرص وظيفية جديدة بما يساهم في امتصاص نسبة من البطالة، وفتح أسواق جديدة للتصدير،
- يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك،
- يؤثر المستثمرون الأجانب في اقتصاديات الدول المضيفة من خلال الروابط مع الشركات المحلية والعاملين في الشركات المحلية الذين يتعلمون من المراقبة أو العمل لصالح شركات أجنبية، والتقليد والمنافسة والآثار غير المباشرة لإنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً على قطاع الصناعة التحويلية ومن ثم على النمو الاقتصادي. (معاوية أحمد حسين، المجلد 28، العدد 2، صفحة 115)

5.2. الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما وأداة فاعلة لتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تقليص معدلات البطالة كما تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتعمل على تحقيق التكامل الصناعي إذ تقوم معظم هذه المؤسسات بنشاطات تكميلية لنشاطات المؤسسات الكبرى وهي عملية تشكل تجانسا كبيرا بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبرى، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة فرص الاستثمار وبالتالي تنوع الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

- تساهم في تحقيق استراتيجية التنمية، وكون هذا النوع من المؤسسات يتميز بصغر حجمها وهو ما يجعلها قادرة على التوغل في القرى والأرياف وتوفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين ظروف معيشتهم ويكون لها دور في تطوير هذه المناطق، وهي بذلك تعد محركا للنمو الاقتصادي،
- تتصف هذه المشروعات بطبيعة تنافسية نظرا لحرية الدخول والخروج من وإلى النشاط، الأمر الذي ينعكس بدرجة كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط،
- تتناسب ومتطلبات السوق المحلية، خصوصا إذا ما كان السوق يمتاز بصغر حجمه (عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، 2012، صفحة 20)
- تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالتكفل بإنتاج أجزاء معينة لصالح الصناعات الكبيرة، وذلك من خلال المناولة الصناعية وكذا مختلف أشكال التعاقدات الأخرى التي تتم بين هذه المؤسسات وبالتالي تقوم بتوفير مستلزمات الصناعات الكبيرة وتعمل على تنفيذ استراتيجية التنوع، وتحقق التكامل الصناعي بين مختلف فروع الإنتاج،
- تساهم في إنجاح سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محليا ومن ثم اللجوء إلى التصدير وعليه فهي تلعب دورا محوريا في تنوع هيكل الصادرات،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

- تدعم مجموعة واسعة من القطاعات بما تحتاجه، وهي بذلك تجسد فكرة التشابك القطاعي. (عايد مهدي، آيت محمد مراد، 2020، صفحة 321)
- تساهم في الحد من البطالة عن طريق خلق فرص عمل حقيقية ومنتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالصناعات الكبرى،

المبحث الثالث: السياسات المسطرة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

بذلت الجزائر جهوداً بارزة تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تنفيذ بعض السياسات التي تمس الاقتصاد الوطني نفصلها فيما يلي:

المطلب الأول: سياسات التنوع القطاعي

هي مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تسعى إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية البديلة للمحروقات في مختلف القطاعات، خاصة تلك التي تتميز بإمكانات تسمح لها بتحقيق مردود عال في حالة تغيير استراتيجيته التسيير الخاصة بها.

1. الفرع الأول: السياسة الفلاحية للتنوع الاقتصادي

عملت الجزائر على تطوير القطاع الفلاحي من خلال استراتيجية التنمية الفلاحية التي انتهجتها بحلول عام 2000، والمتمثلة في المخططات التنموية للقطاع وكل ما يتعلق به.

1.1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004):

يعد هذا المخطط وسيلة لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة الهادفة لتحديث وزيادة الفعالية الاقتصادية والبيئية لقطاع الفلاحة، إذ يهدف إلى ترقية وتعزيز التنافسية للفلاحة، والعمل على ادماجها في الاقتصاد العالمي من خلال الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة بما يسمح بتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

2.1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2008):

يتجلى الهدف من هذا المخطط في إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المهمشة، حيث يتم تشجيع الفلاحين من مزارعين ومربي المواشي والنحل، على العيش في الريف مع توفير كل المرافق الضرورية التي تسهل حياتهم وتدفعهم إلى زيادة نشاطهم وتطويره.

3.1. برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014):

برنامج يؤكد على الهدف الأساس الذي تتبعه السياسة الفلاحية للجزائر، والمتمثل في الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. (محي الدين حمداني، 2009، صفحة 301)

وعليه فإن السياسة الفلاحية للجزائر تركز على الدعم الدائم للأمن الغذائي إذ يعتمد على قطاع الفلاحة لتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي، بواسطة تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الاستراتيجية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية، وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية والريفية في النقاط التالية:

- المحافظة على جهود تقوية وتوسيع القاعدة الإنتاجية،
- متابعة التكثيف المندمج للشعب الفلاحية،
- تكييف آليات الدعم والتأطير للمنتوج الوطني،
- متابعة تعزيز الطاقات البشرية والدعم التقني.

2. الفرع الثاني: السياسة الصناعية للتنوع الاقتصادي

يهدف تطوير القطاع الصناعي وتحسين أدائه اعتمدت الجزائر عدة استراتيجيات وأهمها هي الاستراتيجية الصناعية الجديدة حيث كان ذلك سنة 2007 والتي هدفت إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري الذي أهمل بشكل واضح، وتمثلت المحاور الكبرى لهذه الاستراتيجية في تعزيز القدرة الصناعية الوطنية بتحفيز القطاع الخاص مجسدا في

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

المؤسسات الخاصة بجميع أنواعها (صغيرة ومتوسطة) على المشاركة بشكل أكبر وبفاعلية في التنمية الوطنية، عن طريق إنشاء سياسات عمومية تعمل على ترقية وتحديث هذه الشركات، خاصة من ناحية اتباع تكنولوجيا حديثة في التصنيع وكذا اتباع الطرق الحديثة في التسيير، بالإضافة إلى تكوين العنصر البشري، ومنح التسهيلات على شكل تفضيل وطني ممنوح للشركات لاختراق السوق، كذلك إنشاء وتطوير هياكل تسهيلية مختلفة لدعم المؤسسات الصناعية. (بزارية امحمد، 2015، صفحة 139)

لإنجاح هذه الاستراتيجية الصناعية وضعت الدولة أليات حديثة لتمويل المشاريع ودفع الصناعيين إلى تحديث معدات الإنتاج الخاصة بالعملية الإنتاجية بغية تحسين المنتوجات لتصبح لديها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال تجسيد المحاور التالية:

1.2. الانتشار القطاعي للصناعة:

يتم ذلك من خلال تثمين الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي والعمل على ترقية الصناعات الجديدة،

2.2. توسع حيز الصناعة:

بحيث يتم تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها ووضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية، وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة بالإضافة إلى استحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات مما يساعد على تطوير النشاط الصناعي وتحديثه مع متطلبات الأسواق العالمية،

3.2. سياسة التطوير الصناعي:

في إطار تطبيق سياسة التطوير الصناعي عملت الحكومة على مواجهة الرهانات المتولدة عن إشكالية العولمة وانعكاساتها على البلاد فكان من الضروري أن تقوم الحكومة مجسدة في الوزارة الوصية، بمرافقة ودعم القطاع على مدى عملية تحول الخارطة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

الاقتصادية، وبشأن المحاور الكبرى التي انتهجتها وزارة الصناعة والتي واصلت انتهاجها في إطار برامجها حتى سنة 2007 نذكر ما يلي:

1.3.2. على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة:

مباشرة ومع تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي في 2001/2004، سعت الوزارة لتوفير وسائل لتعزيز المشروع الطموح لفائدة المؤسسات الصناعية، حيث عملت على تأهيل المؤسسات بصفة تدريجية ودعمها ماليا بهدف تزويد المؤسسة الجزائرية بالعوامل الضرورية والحاسمة حتى تحافظ على بقائها وتطورها وتمكينها من مواجهة المنافسة.

2.3.2. على مستوى المحيط: تقرر القيام بما يلي:

- التقييس والجودة لضمان تنافسية المنتج الوطني ومحاربة التقليد،
- خدمات الدعم والاستشارة الصناعية،
- تكوين الإطارات المسيرين،
- تطوير منظومات الإعلام الصناعي،
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية.

كما لا تزال السلطات العمومية إلى يومنا هذا تنتهج سياسة تنويع الاقتصاد بهدف تقليص فاتورة الواردات من خلال اندماج صناعي أكبر ورفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 6% إلى ما بين 10 و 15% في السنوات القليلة القادمة، وكذا تعزيز تنافسية المؤسسات الجزائرية وبالتالي تنافسية الاقتصاد الوطني بهدف الولوج إلى الأسواق الخارجية للتصدير، فجميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الوطني، تعمل جاهدة على توفير مناخ ملائم للاستثمار واقتراح تسهيلات ودعم تطوير الشعب الصناعية وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سطرت وزارة الصناعة خطة عمل لتطوير قطاع الصناعة ترتكز على ما يلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

- تبني إطار قانوني محفز لترقية الاستثمار في البلاد، يساهم في الترويج لوجهة الجزائر واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،
- تنظيم وتسهيل إجراءات منح العقار الموجه للاستثمار الصناعي،
- العمل على إعداد خطة استراتيجية واضحة مبنية على صناعة حقيقة فعلية للنهوض بكل الفروع الصناعية من أجل تلبية الطلب المحلي وتقليص فاتورة الاستيراد،
- تشجيع إنشاء وترقية المؤسسات المناولة لتحقيق نسبة من الاندماج المحلي، يتم رفعها تدريجيا لخلق القيمة المضافة في الجزائر،
- تشجيع المناولة الصناعية من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة، أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف المناولين، في إطار نشاطاتهم،
- إنشاء شبكة للمراكز التقنية لتطوير شعب النشاطات الصناعية الهادفة إلى مرافقة وتطوير هذه الشعب من خلال تقديم خدمات الدعم التقنية التي تسمح بتحسين إنتاجية وتنافسية المؤسسات، وقد تم خلال السنوات الأخيرة إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية والمركز التقني للصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن، كما تعزم وزارة الصناعة إنشاء مراكز أخرى في الصناعات الكيماوية ومواد البناء،
- إنشاء التكتلات الصناعية التي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية عن طريق تجميع تلك الصناعات في فضاء واحد مع جميع المتدخلين في سلسلة القيم الصناعية، حيث تتمتع التكتلات الصناعية بمزايا تنافسية كخفض التكلفة وتطبيق التقنيات الحديثة وتحقيق التقارب مع موردي المواد الأولية والمدخلات، وقد تم إنشاء مجموعة من التكتلات في مجال صناعة المركبات بكل أنواعها، الصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية، الطاقة الشمسية، النسيج والجلود وبرمجة أخرى في مجال مواد البناء، الصناعات الإلكترونية...
- وفي مجال الرقمنة وتسهيل الإجراءات الإدارية فقد تم تعزيز أجهزة الدعم بمنصة إلكترونية لدفع الملفات ومتابعة دراستها حتى يسهل على أصحاب المؤسسات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومرتكزاته

الصناعية تسوية وضعيتهم القانونية والقيام بمختلف ما يحتاجونه في نشاطاتهم بسهولة. (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 2024)

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي عانت منها الجزائر جراء تقلبات أسعار النفط، وكونها من الدول الريعية، تتطلب عملية تنوع القطاعات الإنتاجية، وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال الإمكانيات المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة، من أجل ذلك لابد من وجود استراتيجيات تتبع قصد تنوع مصادر الدخل بشكل مدروس غير عشوائي وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة سواء في المدى القصير أو في المدى الطويل، ويمكن التركيز على أهم الاستراتيجيات وفق ما يلي:

1. الفرع الأول: استراتيجية الدفعة القوية

تقوم هذه الاستراتيجية على فكرة توظيف حجم ضخمة من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة، وهذه المشروعات الضخمة من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة والتي تعد ضرورية لقيام مشروعات صناعية هامة ويقترح "روزنشتين-رودان" أن تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي، كالصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحيث تدعم بعضها بعضا، مما يكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية، كما يجب الاستفادة من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتبنى الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية، الناجمة عن برنامج الاستثمار الضخم في كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الانتاجي المباشر.

لكن عند اتباع هذه الاستراتيجية يجب الأخذ بالحسبان النقاط التالية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وعليه فهي مكلفة وصعبة التحقق بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد،
- تحتاج الدفعة القوية إلى إطارات ذات مهارة عالية وفي تخصصات عديدة تشمل جميع جوانب الحياة، اقتصاديه وإدارية ومحاسبية وهندسية وهذه الكفاءة العالية قليلة جدا لدى الدول النامية وبالتالي فلتنفيذ هذه الاستراتيجية لابد من الاستعانة بالكفاءة الأجنبية،
- تهتم هذه الاستراتيجية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة فهي بذلك تركز على قطاع واحد ليكون قائدا لباقي القطاعات. (مدحت القرشي، 2007، صفحة 91،90)

2. الفرع الثاني: استراتيجية النمو المتوازن

- تعتمد على التوزيع المتوازن للاستثمارات على جميع القطاعات حتى يكون نموها جميعا متوازنا وفي الوقت ذاته، ويتم ذلك من خلال:
- التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية لضمان التوازن في النمو العام للاقتصاد، فالدول تحتاج التنوع في كل القطاعات الاقتصادية فإهمال قطاع معين على حساب قطاع آخر يضر بالتنمية الاقتصادية ويعرقل عملية التنمية الشاملة، ويبطئ تحقيق الأهداف المنشودة،
 - التوازن في توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية داخل القطاع الواحد، حيث أن تنويع مصادر الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتقليل المخاطر، عن طريق الاستثمار في مختلف المجالات والاستفادة من توسيع حجم السوق حسب تعدد مجالات الإنتاج والاستثمار

3. الفرع الثالث: استراتيجية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه الاستراتيجية بالاقتصادي المعروف "ألبرت هريشمان (Hirshman (Albert حيث يرى ضرورة تركيز التنمية في مرحلة انطلاقها على الاستثمار في قطاعات استراتيجية رائدة تعمل على تحريض القطاعات الأخرى للحاق بها، ويجب على مسؤولي هذه العملية اختبار هذه القطاعات أو المشاريع الرائدة بدقة، وذلك وفق جملة من المعايير أهمها القدرة على الدفع إلى الخلف، حيث تُرتب المشاريع حسب شدة ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي، وتحدد أولوية صناعة ما بحسب الطلب على منتجاتها في السوق الوطنية، فإذا بلغ هذا الطلب نصف طاقتها الاقتصادية تُعتبر ذات أولوية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمارات المنتجة مباشرة تُعطى الأولوية في الترتيب على استثمارات البنية القاعدية لأن الأولى تشكل محرضا للقيام بالثانية. (مدحت القرشي، 2007، صفحة 96)

4. الفرع الرابع: استراتيجية التصنيع

تقوم هذه الاستراتيجية على إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة، والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية وتصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، ولها أنواع تتمثل في:

1.4. استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:

وتقوم على إحلال الواردات الخاصة بمنتجات صناعية يتم إنتاجها محليا عوضا عن استيرادها، والتركيز على تصنيع المواد الخام والسلع الاستهلاكية الخفيفة، وقد تبنتها العديد من دول أمريكا اللاتينية ومعظم الدول العربية غير النفطية، ويرتبط نجاح الاستراتيجية بالقدرة التنافسية للسلع المحلية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.

2.4. استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير:

تركز على تقديم منتجات ذات جودة عالية وقدرة تنافسية عالمية، وذلك باختيار عدد من الصناعات الناجحة وتحفيزها محليا، من حيث الضرائب والتمويل والإجراءات، كما تهدف إلى إحلال أسواق عالمية كبيرة مكان أسواق محلية صغيرة وتحقيق الكفاءة والنمو من خلال منافسة حرة تسمح بتوفير العملات الأجنبية وتحسين وضعية الميزان التجاري.

الاستراتيجيات السابقة تهدف جميعها إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، لكن ليس شرطا أن يتم اتباعها جميعا بل على الدولة اختيار الاستراتيجية التي تتماشى مع إمكانياتها والتي تكون مناسبة من حيث قابلية التجسيد على أرض الواقع وغير مكلفة.

المطلب الثالث: إجراءات تعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر

من أجل الإلمام بمختلف الإجراءات التي تعزز تحقيق التنوع الاقتصادي قامت الجزائر إلى جانب الإصلاحات والتعديلات التي مست القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة على الإصلاحات على مستوى السياسة المالية والنقدية للبلاد، فقد تم إجراء تعديلات أخرى إضافية تدعم التنوع الاقتصادي هي:

1. الفرع الأول: صندوق ضبط الموارد (FRR)

تم تأسيسه بموجب المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 جوان 2000، والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 الذي ينص على أنه يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات" ويحدد هذا الحساب كما يلي:

• في جانب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن الإيرادات الجبائية التي تفوق تقديرات قانون المالية،
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

• في جانب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن ميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي،
 - تخفيض المديونية الخارجية.
- يعتبر إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر مدخل من مداخل سياسات تنويع الاقتصاد الوطني، حيث أنه يعكس رغبة السلطات العمومية في الاستغلال الأمثل لمداخل الثروة النفطية واستخدامها لخدمة الاقتصاد الوطني،

أنشئ تزامنا مع تسجيل الجزائر فوائض مالية ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة آنذاك فائض قدر بـ 400 مليار دينار جزائري، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات البترولية إلى 1231,2 مليار دينار جزائري، ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء هذا الصندوق هو ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث نقص في الإيرادات العامة، والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، (العارم عيساني، 2018، صفحة 122)

لقد شهد الصندوق عدة تعديلات على وظائفه، والتي تتمثل في:

- أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية كأحد مصادر تمويل الصندوق،
- عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري. (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 28)

وفيما يلي جدول يوضح تطور إيرادات الصندوق للفترة 2000-2020

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

جدول رقم (02) يوضح تطور إيرادات (رصيد) الصندوق (الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرصيد	232137	171534	27978	320892	721688	1842686	2931045	3215530
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرصيد	4280073	4316465	4842837	5381702	5633751	5563511	4408159	2073846
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
الرصيد	784458	0	305500	305500	0	682104		

المصدر: المديرية العامة للخزينة

تفسير الجدول:

نلاحظ من الجدول أنه باستثناء السنوات الثلاثة الأولى التي كانت منخفضة من سنة لأخرى، فإن باقي السنوات من 2003 بدأت إيرادات الصندوق بالزيادة المستمرة إلى غاية 2016 حيث انخفضت إلى غاية 2021 أين شهدت ارتفاعا من جديد ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية العالمية المتعلقة بتراجع أسعار النفط، ويمكننا القول إن فكرة هذا الصندوق تعد إنجازا في حد ذاتها، حيث أنه يشكل دعامة لحماية الاقتصاد الوطني فهو يستطيع أن يمول الاستثمار في حالة نقص في النقد وبالتالي استمرار حماية التنمية في الظروف الطارئة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

2. الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار)

بعد الانهيار البترولي الذي حصل عام 1986 وكمعالجة للاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الوطني سمحت الجزائر بانزلاق تدريجي في سعر الصرف كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، الذي استمر من 31 ديسمبر 1987 إلى غاية 31 ديسمبر 1990، ثم كان التصحيح الرسمي لقيمة الدينار بعد التفاوض الرسمي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة 1990، حيث جاء قرار التخفيض لقيمة العملة كنتيجة لعملية التفاوض فكان القرار الأول بالتخفيض في 30 سبتمبر 1991 بمعدل 22%، و تدرج هذه العملية ضمن برنامج إعادة هيكلة و تصحيح الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة لعملية التخفيض الثاني فقد كان بتاريخ 30 سبتمبر 1994 بمعدل 40,17%، وتدرج هذه العملية ضمن الاتفاق الثالث مع صندوق النقد الدولي الذي تم سنة 1994، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي الجزائري بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2 إلى 5% بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية بالسوق الموازي، تلت عملية التخفيض هذه عملية أخرى في ديسمبر 2008 كنوع من الحماية للاقتصاد الوطني من الأزمة المالية العالمية، وكنتيجة لعملية التخفيض في قيمة العملة المحلية، تنخفض أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات و تقييد الواردات، والحد من تصدير رؤوس الأموال و العمل على جلبها من الخارج، أيضا يؤدي تخفيض الدينار إلى تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية. (صليحة بن طلحة، 2018، صفحة 118)

1.2. أهداف تخفيض قيمة العملة الوطنية: تتمثل فيما يلي:

- تقليص العجز في الميزان التجاري،
- رفع القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الوطنية،
- تحقيق أرصدة موجبة من احتياطي الصرف الأجنبي والتي تستخدم لمواجهة الأزمات أو الصدمات المالية في المستقبل،
- تشجيع الصادرات وزيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير. (شريف بودري، 2017، صفحة 143)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

2.2. أسباب تخفيض قيمة العملة في الجزائر:

ترجع أسباب هذه العملية إلى:

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات،
 - الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، ومنه يتم تصحيح المستوى العام للأسعار،
 - المساعدة على المحافظة على رفع القدرة التنافسية لمنتجات السلع المحلية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي،
 - تحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، بما يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي،
 - إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك بزيادة الصادرات والتخفيض من الواردات.
- (مبارك بوعشة، 1999، صفحة 83، 84)

3. الفرع الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد

تهدف الجزائر من خلال رؤيتها المستقبلية، إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030 حيث تسعى لبناء اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، كما تبنت نموذج اقتصادي يركز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016-2019 ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

1.3. مراحل تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر:

تتمثل مراحل تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في ثلاثة مراحل هي:

1.1.3. مرحلة الإقلاع (La phase de décollage) 2016-2019:

والتي تتميز بإطلاق سياسة تنموية جديدة تهدف إلى الرفع والنمو التدريجي في القيمة المضافة لمختلف القطاعات،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

2.1.3. المرحلة الانتقالية (la phase de transition) 2020-2025:

والتي ستتيح تحقيق إمكانات الانتعاش الاقتصادي وتدارك التأخر الاقتصادي على المستوى الكلي،

3.1.3. مرحلة الاستقرار (la phase dite de stabilisation) 2026-2030:

ما يسمى بمرحلة الاستقرار أو التقارب والتي تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق جميع التوازنات الاقتصادية. (خالد زرموت، 2017، صفحة 1196)

2.3. أساليب تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر

يعتبر هذا النموذج رؤية مستقبلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، غير أنه وحتى يتحقق عملت الحكومة على اتباع الطرق التالية:

1.2.3. ديناميكية القطاعات:

يتمثل هدف التنويع على المستوى القطاعي في تطوير فروع جديدة ذات دعائم خارجية لتكون بديلا عن المحروقات، مما يتطلب تسريع عملية النمو الشامل، أما بالنسبة لقطاع الصناعة (تنويع الصناعات) فإن الهدف المسطر هو بلوغ معدل 10% من القيمة المضافة بحلول عام 2030، ولتحقيق ذلك لابد من تفعيل حقيقي لقطاع الصناعة والإهتمام أكثر بالصناعات خارج المحروقات، كذلك التركيز على الرفع من مردودية القطاع ودرجة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و بالمقابل فإن قطاع الخدمات من المقرر أن ترتفع مساهمته بين 6,5% إلى 7,4%، كما أن حصة الأشغال العمومية من المفترض أن تتراجع لصالح خدمات المعرفة التي سوف يكون نموها حوالي 1,7% خلال هذه الفترة.

2.2.3. تعزيز الاستثمار:

ومعنى ذلك ضرورة تطوير الاستثمار بما يتماشى مع التحولات الهيكلية، إذ يجب ربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، وسيتم الرفع من كفاءة الاستثمار من خلال ما يلي:

- تحرير الاستثمار الخاص عن طريق الشروع في التحولات التي تولد النمو في جميع القطاعات الملائمة،
- تطبيق سياسة صارمة لنقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات.

3.2.3. التوجه نحو قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الجزائري:

يجب التوجه نحو الطاقات المتجددة كبديل للمحروقات من خلال تشجيع الاستثمار فيها بغية تطوير الاقتصاد من جهة وكعامل مهم في تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة ثانية، كما يجب تعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يسمح بخلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، زيادة على ذلك الاستثمار في الزراعات الغذائية التي تساهم في الحد أو على الأقل تقليص الواردات، ولا ننسى قطاع السياحة الذي يستطيع زيادة الدخل القومي في حال استغلالها وفق المعايير الدولية التي تسمح باستقطاب سياح في كل الفصول و بأعداد كبيرة.

4.2.3. تحسين وتطوير بيئة الأعمال:

لتعزيز بيئة الأعمال لابد من إيجاد سياسات صناعية وتجارية مواتية ومتماشية مع الرؤية الاقتصادية الجديدة، كذلك يجب إزالة مختلف العقبات التي تعرقل الشركات المبتدئة في نشاطها، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذها بعين الاعتبار من أجل تجسيد التنويع الاقتصادي على أرض الواقع.

3.3. عوامل نجاح التنوع الاقتصادي في الجزائر:

لإنجاح سياسة التنوع لابد من تحقق ما يلي:

- إعادة النظر في نموذج النمو للتحويل من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة، أي من النمو المبني على تدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى والمستدامة،
- تنوع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة في العملية التنموية، حيث أن العديد من القطاعات لا تساهم بفعالية في القيمة المضافة. ويكمن التركيز في المرحلة الأولى على الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم والبتروكيمياء، الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا، كالصيدلة والميكانيك، الطاقات المتجددة من الشمس والرياح، خدمات الاتصال والمعلومات، وفي مرحلة ثانية يتم الاهتمام بصناعة المعرفة، الابتكار، الصناعات التصديرية،
- بناء جسور بين البحث العلمي والإنتاج، إذ يجب تغيير رؤية الجامعة من حيث التكوين من أجل التكوين دون الاهتمام باحتياجات السوق وهنا تكون الفئة المتخرجة من الجامعة بعيدة عن واقع التشغيل، لكن مع الرؤية الجديدة للجامعة التي تعتمد على تكوين إطارات قادرة على الابتكار وإنشاء المؤسسات الفردية بعقلية المقاول الذي يهدف إلى إنجاح مشروعه الخاص، يتم تحقيق عوائد مالية مناسبة من جهة وخدمة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى،
- عند إعداد ميزانيات القطاعات المختلفة من طرف الحكومة، يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة،
- إعادة النظر في طريقة وضع السياسات، حيث يجب اعتماد مفهوم اليقظة الاستشرافية المبنية على المعلومات الإحصائية السليمة،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ومرتكزاته

- تنويع الاقتصاد يستلزم وجود بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من التضخم ولا يقتصر دوره على خلق النقد وضخه في الاقتصاد، بل يجب على الدولة أن تمويل نفسها من الأسواق المالية والاستثمارات المختلفة. (جحنين كريمة، 2021، صفحة 138).

خاتمة الفصل:

يعد التنويع الاقتصادي عملية جوهرية لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويهدف إلى تنمية قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي بناء اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة، لقد عملت العديد من الدول النفطية وخلال محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة، وجعلها أداة لتنويع الاقتصاد، وبنت صناعات كبيرة ناجحة من الموارد البترولية أو أنشأت صناعات مرتبطة بالمحروقات كالصناعات البتروكيمياوية، ونجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي بفضل موارد البترول، فالجزائر قد حاولت تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تعديل سياستها الاقتصادية وأيضا توجيه الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات و توظيفها لصالح الاستراتيجية التنويعية وسطرت لذلك نموذج اقتصادي جديد يتمثل في التوجه نحو تجسيد التنويع عبر ثلاث مراحل، ونشهد حاليا بروز بوادر تطابق هذا التوجه، ولذلك فإنه وإن لم يتحقق بعد التنويع في مصادر الدخل إلا أن الجزائر خطت خطوات هامة في هذا الطريق و حتما سوف تحقق الأهداف المسطرة في المستقبل القريب، رغم مختلف التحديات والعراقيل التي تواجهها.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

تمهيد:

يعد الاستثمار ركيزة أساسية لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي في كل الدول، ذلك أنه مصدر في غاية الأهمية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تتزايد الاستثمارات في العديد من قطاعات التصنيع العالمية مرتفعة القيمة مثل السيارات والإلكترونيات في المناطق والبلدان التي يسهل الوصول إليها إلى الأسواق الرئيسية مثل دول أوروبا، أمريكا، اليابان والصين، غير أن العديد من البلدان النامية لا تزال مهمشة ومستبعدة، وتكافح من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي والمشاركة في شبكات الإنتاج العالمية، وتسعى الجزائر إلى تفعيل عملية الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي على حد سواء من أجل تحقيق التنوع في مصادر الدخل وتحقيق تنمية حقيقية على المستوى الاقتصادي.

المبحث الأول: التأصيل النظري للاستثمار

يلعب الاستثمار دورا مهما في إنعاش اقتصاديات الدول، كما أنه يحقق قفزات نوعية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة فاعلية القطاع الحقيقي في المساهمة في تكوين الناتج المحلي، ويعمل على تنشيط كل من القطاع الخاص والقطاع العام، عن طريق الرفع من مردودية جميع القطاعات، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لتعزيز و ترقية الصادرات بالنسبة للبلدان المضيفة عن طريق تسهيل دخول التكنولوجيا و التدريب النوعي لليد العاملة و رفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية و هو ما يؤدي إلى زيادة كفاءة الإنتاج و يدعم التنافس بين المؤسسات الناشطة في الاقتصاد للبلد المضيف و يرفع من صادراته، ويهدف الاستثمار المحلي إلى تحقيق التنمية على المستوى المحلي وتحقيق عوائد هامة للمستثمرين زيادة على ذلك امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل هامة تسمح بتحسين معيشة الأفراد.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

من أجل الوصول إلى ماهية الاستثمار لابد من التطرق إلى مفهومه من وجهات النظر المختلفة فله مفاهيم تختلف بحسب المنظرين نذكر منها التعاريف التالية:

1. الفرع الأول: تعريف الاستثمار اصطلاحا:

يحظى الاستثمار اصطلاحا بالتعاريف التالية:

1.1. التعريف الأول:

"هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة."

2.1. التعريف الثاني:

"هو جهد إنساني منظم رشيد يهدف إلى تحقيق عائد عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد." فهذا التعريف يركز على أن كل جهد إنساني مبذول بشكل منظم سواء في إطار عمل مؤسسي أو عمل غير مؤسسي يكون قائماً على التنظيم والتخطيط، عن طريق استخدام الوسائل والأدوات المتاحة من أجل الوصول إلى نتائج معينة يعد استثماراً هدفه تحقيق عوائد مادية ومكتسبات معينة (ياسر عبد الكريم محمد الحوراني ، 2015 ، صفحة 276)

ونلاحظ هنا أن هذا التعريف يركز على الجهد الإنساني المنظم والرشيد، فكل نشاط يبذله الإنسان في هذا الجانب سواء كان يتم من خلال عمل مؤسسي أو غير مؤسسي، يكون قائماً على التنظيم والتخطيط، باستخدام الوسائل والأدوات التي توصل إلى النتائج المرجوة.

2. الفرع الثاني: الاستثمار من المنظور الاقتصادي

عُرف الاستثمار من المنظور الاقتصادي بالعديد من التعاريف نذكر منها:

1.2. التعريف الأول:

"هو التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته".

2.2. التعريف الثاني:

عرف أنه: " ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك، والذي يعاد استغلاله في العمليات الإنتاجية، بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه مما يجعله يقدم إضافة حقيقية لاقتصاد البلد، وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والذي يساهم في زيادة التراكم المالي." (دريد كامل آل شبيب، 2009 ، صفحة 11).

2.3. التعريف الثالث:

كما عرف أنه: "التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية." (زياد رمضان، 1998، صفحة 13)

4.2. التعريف الرابع:

"هو عملية التضحية بالاستهلاك الحالي للأموال أو أي موارد أخرى بغرض الحصول على إشباع أكبر في المستقبل نتيجة توقع الحصول على عائد أكبر."

5.2. التعريف الخامس:

"الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال." (طلال كداوي، 2007، صفحة 3)

3. الفرع الثالث: الاستثمار محاسبيا:

يختلف تعريف الاستثمار من وجهة نظر المحاسبة عن التعريفات الاقتصادية إذ يعرف كما يلي:

1.3. التعريف الأول:

"يعرف على أنه مجموعة من الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية منها المنقولة وغير المنقولة التي اقتنتها المؤسسة أو أنجزتها لنفسها ليس بهدف بيعها أو تحويلها، وإنما لاستعمالها كوسيلة استغلال أو بهدف زيادة الطاقة الاستثمارية للمشروع"

2.3. التعريف الثاني:

يعرفه المخطط الوطني للمحاسبة على أنه: " الأصول المادية وغير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة، ويتم تسجيلها في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة".

4. الفرع الرابع: الاستثمار ماليا

أما من المنظور المالي فيعرف الاستثمار كما يلي:

1.4. التعريف الأول:

" هو مقدار التضحية التي يتحملها المستثمر بمنفعة حالية يمكن تأجيل تحقيقها إلى المستقبل بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر من تلك التي يمكن إشباعها الآن."

2.4. التعريف الثاني:

"هو تدفق الموارد الاقتصادية بهدف استخدامها من قبل الغير، وتشتمل على القروض والمساعدات والاكتتاب في الأسهم والسندات والمشاركة مع رأس المال الوطني في إنشاء مشروعات مختلفة في البلد المضيف لتلك الاستثمارات." (بن ساحة يعقوب، شول بن شهرة، 2019، صفحة 85)

5. الفرع الخامس: الاستثمار من الناحية القانونية

يختلف تعريف الاستثمار من وجهة النظر القانونية باختلاف القوانين من دولة لأخرى، حيث يخضع تعريف الاستثمار وفق توجهات الدول وسياساتها الاقتصادية المتبعة، ولذلك سوف نتطرق لتعريفه كما يلي:

1.5. التعريف الأول:

" هو كل عملية يتم فيها استغلال جزء من رأس المال المملوك بهدف تكوين رأس مال عيني جديد يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للفرد والمؤسسة والاقتصاد ولا يكون الهدف منه تعظيم الأرباح فقط وإنما تحقيق أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية مع احتمال التعرض للمخاطر".

2.5. التعريف الثاني:

يعرفه المشرع الجزائري في الأمر رقم 03-01 لسنة 2001 الصادر بتاريخ 22 أوت 2001 بالجريدة الرسمية عدد 47 وفي المادة الثانية منه بأنه: " اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث النشاطات الجديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة، والمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية واستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية". (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 5)

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص ما يلي:

- الاستثمار هو التخلي عن أموال يملكها المستثمر في الوقت الحاضر مقابل الحصول على تدفقات مالية مستقبلية،
- هو الحصول على عائد مجز مقابل تحمل الخطر الناجم عن تغير الظروف (التضخم، عدم تحقق التدفقات المالية المتوقعة....)،
- هو توظيف المدخرات في الوقت الحالي بغية الحصول على عوائد مالية مستقبلية (زيادة الأموال عوض تركها مدخرة دون فائدة ترجى).
- إنه توظيف واستغلال للأموال التي تزيد عن حاجة أصحابها من أجل الحصول على عوائد في فترات زمنية لاحقة.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

المطلب الثاني: الاستثمار (أهميته، أهدافه وعناصره)

الاستثمار عامل مهم جدا في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعمل على خلق فرص عمل وامتصاص البطالة، فهو يساهم بشكل واضح في الدخل الإجمالي اقتصاديا وله كذلك أهمية اجتماعية.

1. الفرع الأول: أهمية الاستثمار

تتجلى أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

1.1. زيادة الثروة:

فالاستثمار يمكن المؤسسات والأشخاص من زيادة ثروتهم عندما يستثمرون أموالهم بطريقة ذكية وبشكل مناسب فعند اختيار مشروع مناسب يدر عوائد مالية جيدة فهو بذلك ينمي ثروة المستثمر عن طريق الرفع من القيمة الصافية بتحقيق الأرباح المتوقعة.

2.1. القدرة على مواجهة التضخم:

يعد الاستثمار وسيلة فعالة في امتصاص معدلات التضخم المرتفعة والتي تؤثر على القوة الشرائية للنقود عن طريق جعل العائد على الاستثمار أعلى من معدل التضخم مما يساعد على تحقيق أرباح مستقبلية على المدى الطويل.

3.1. خلق فرص عمل جديدة:

حيث يقلص من معدلات البطالة بتوفير مناصب عمل مناسبة خصوصا للشباب، كما يعمل على تحسين معيشة الأفراد من خلال تحقيقهم لدخول مرتفعة تمكنهم من العيش الكريم.

4.1. التنويع وتقليل المخاطر:

من خلال استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط، إذ يعد المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وهو بذلك يساعد على زيادة وتنويع العملية

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

الإنتاجية، كما يفتح باب المنافسة في الأسواق التجارية وكذا في مختلف الصناعات مما يسهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات، كما يعمل على تقليص المخاطر عن طريق توزيع الاستثمارات على قطاعات متعددة وبالتالي تتوزع المخاطر وتقلص، وهذا المنطق الذي يسمح بتحقيق التنويع الاقتصادي.

2. الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

للاستثمار العديد من الأهداف نذكر منها:

1.2. تعظيم الربح:

ومعنى ذلك تحقيق أقصى عائد ممكن، فتعظيم الربح هو التبرير الاقتصادي لاستمرارية النشاط، زيادة على اعتباره مصدرا من مصادر التمويل الذاتي، كما يعتبر الهدف الأول والاستراتيجي الذي يوضع من قبل أصحاب القرار (الملاك) قبل بداية النشاط، وهو الملهم لمختلف القرارات المتخذة.

2.2. استمرارية الحصول على الدخل:

التقليل من المخاطر التي قد تحيط بالاستثمار، تمنح النشاط الاستثماري الاستمرارية، إذ يعمل المستثمر على تحقيق دخل ثابت وبصفة مستمرة بشكل يجنبه مختلف التقلبات التي قد تطرأ على الاقتصاد.

3.2. المحافظة على رأس مال المشروع:

ويتم ذلك من خلال تنويع سلة المشاريع، وحسن اختيار المشاريع المناسبة التي تحقق عوائد مرضية للمستثمر وهو ما يسمح بتقليل المخاطر، وبالتالي تجنب القلبات التي قد تؤدي إلى فشل الاستثمار.

4.2. ضمان السيولة اللازمة:

كل نشاط استثماري أو اقتصادي يحتاج إلى السيولة والتمويل اللازم لمواجهة المصاريف اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع، وتفاديا لعدم تعرضه للتوقف أو التأخير في الإنجاز وما ينجر عنه من عواقب، لذلك يعد توفر السيولة من الأهداف الأساسية والضرورية للاستثمار (ريم ثوامرية، 2019، صفحة 5)

5.2. التنمية الاقتصادية:

ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- الزيادة في حجم الإنتاج سواء كان سلعيا أو خدميا والذي يكون قابلا للتسويق بشكل واسع،
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل من خلال توفير فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يمتص نسبة عالية من البطالة في كافة صورها وأشكالها،
- ضرورة توجيه المدخرات نحو الاستثمار عوض الاحتفاظ بها دون جدوى تذكر،
- الرفع من قدرة المشروع على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج خصوصا المواد الخام والطاقة، وذلك بوسطة استخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة،
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات واشباع السوق المحلي لتلبية حاجيات المواطنين، والحد من الواردات والعمل على ترقية وزيادة التصدير مما يسهم في تحسين الاقتصاد الوطني،
- تقوية وتدعيم بنية الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح وتقويم الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، من خلال تفعيل مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة، ومساهمتها في النشاط الاقتصادي،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- توفير ما تحتاجه الصناعات والنشاط الاقتصادي من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها عن طريق تصنيع السلع الوسيطة محليا،
الأهداف السابقة جلها تصب في الناحية الاقتصادية، لكن يمكننا استخلاص مجموعة من الأهداف التي يقدمها الاستثمار للمجتمع ككل نذكر منها:
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة (مناطق الظل) وهو ما يجسد التكافؤ الاجتماعي والمساواة بين مختلف المناطق في الفرص،
- تحسين مستوى معيشة الأفراد بالقضاء على كافة أشكال البطالة والفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية التي تفرزها البطالة،
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وذلك بتوفير ما يحتاجه المجتمع من السلع والخدمات الضرورية، ومحاربة كل أشكال الندرة التي تتسبب في قلق وتوتر اجتماعي،
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع من أجل تحقيق مختلف الأهداف سواء للمستثمر أو العاملين على حد سواء.

3. الفرع الثالث: عناصر الاستثمار

النشاط الاستثماري يتكون من أربعة عناصر ضرورية هي:

1.3. عنصر المساهمة:

يجب على المستثمر الذي قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا (خاصا أو عاما) تقديم مساهمة (حصة) نقدية أو عينية، مادية أو غير مادية في المشروع أو الاستثمار الذي سوف ينجزه بمفرده أو كشريك.

2.3. الرغبة في الحصول على الربح بنية مسبقة:

كل مستثمر يرغب بنية مسبقة من تحقيق عوائد ربحية من الاستثمار، فهو يقدم أمواله في الوقت الحالي لينتظر ربحا بعد مدة زمنية لذلك فهو ينوي الربح بنية مبيتة، وإلا ما كان يساهم في أي مشروع (استثمار) وإلا احتفظ بأمواله في أمان.

3.3. عنصر المخاطرة:

كل مشروع استثماري قابل للربح أو الخسارة، معنى ذلك أن الاستثمار من المتوقع أن يدر عوائد مالية بعد إنجازه، لكن قد تحدث تغيرات مفاجئة تنتهي بفشل المشروع وبالتالي يعود بالخسارة على أصحابه، أو يعود بالربح القليل، وعليه فعنصر المخاطرة بخسارة الأموال أو جزء منها يعد أمرا مرتبطا بقرار الاستثمار، فلا يخلو أي استثمار من المخاطرة مهما كانت دقة دراسة جدوى المشروع.

4.3. عنصر الزمن:

الوقت عنصر مهم جدا في عملية الاستثمار حيث أنه لابد من انتظار العوائد مدة معينة وهي فترة الإنجاز فمثلا هناك استثمارات تستغرق مدة إنجازها خمس سنوات على سبيل المثال وهناك مشاريع أخرى تتم في فترات أقل من ذلك أو أطول، فكل مشروع يتم تحصيل الربح أو العائد بعد انتهائه، حيث ينعم المستثمر بنتيجة انتظاره، وعليه فعنصر الزمن ضروري في كل استثمار وهو ما يميز عملية الاستثمار. (هشام طلحي، 2022، صفحة 5)

المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار

تختلف تصنيفات الاستثمار بحسب المعايير المستخدمة:

1. الفرع الأول: التصنيف حسب طبيعة الاستثمار:

وتتجلى في:

1.1. الاستثمارات المادية:

تتمثل في الاستثمارات الصناعية، التجارية والمخزون والاستثمارات ذات الخاصية الاجتماعية، ومن خصائصها أن المداخل المتوقعة منها صعبة التقدير.

2.1. الاستثمارات المعنوية (الاستثمارات غير المادية):

تتجسد في كل ما هو معنوي مثل المحل التجاري، مصاريف الأبحاث والدراسات وهي صعبة التقدير خاصة في بداية النشاط.

3.1. الاستثمارات المالية:

تتجسد في القروض (طويلة أو قصيرة الأجل) أو سندات مساهمة إذ تعد هذه السندات استثمارات تجارية أو صناعية غير مباشرة.

2. الفرع الثاني: التصنيف حسب غاية الاستغلال:

وتتمثل في الآتي:

1.2. الاستثمارات الاستراتيجية:

يسعى هذا النوع من الاستثمارات إلى الحفاظ على استمرارية المشروع، وتعتبر المبالغ المستثمرة في هذا المجال نسبة من الإيرادات المتراكمة لعدد من سنوات النشاط، وفي حالة ضعف المردودية أو حدوث خسائر في المشروع عندها يتوجب على أصحاب القرار الاستثماري تغيير الاستراتيجية المتبعة سواء تغييرا نهائيا من خلال إيجاد استراتيجية جديدة في التسيير أو تطوير الاستراتيجية القديمة وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات السوق.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

2.2. الاستثمارات التوسعية:

هذا النوع من الاستثمارات يهدف إلى توسيع والرفع من الطاقة الإنتاجية والتسويقية للمشروع عن طريق تخفيض التكلفة الإنتاجية من أجل تعزيز تنافسية المؤسسة أو المشروع وزيادة الحصة السوقية.

3.2. استثمارات الإحلال (التعويضية):

ويتم على أساس استبدال وتعويض التجهيزات القديمة التي لم تعد ملائمة للنشاط بتجهيزات جديدة بشرط إبقاء رأس المال على حاله دون تغيير، والهدف من عملية الإحلال هو زيادة معدل الأرباح مع بقاء أو ثبات الطاقة الإنتاجية.

ويمكن تلخيص هذا النوع من الاستثمار في المعادلات التالية:

$$\text{الاستثمار الكلي} = \text{الاستثمار الإحلالي} + \text{الاستثمار الصافي}$$

$$\text{الاستثمار الصافي} = \text{الاستثمار الكلي} - \text{الاهتلاك}$$

4.2. استثمارات التطوير والتحديث:

هذا النوع من الاستثمار يركز على استعمال معدات جديدة ومحدثة من حيث التكنولوجيا من أجل تقليص التكاليف والرفع من مردودية الآلة وتحسين النوعية بما يسمح بزيادة كفاءة العمل والتنظيم. (غدار رفيق، 2017، صفحة 26)

3. الفرع الثالث: التصنيف حسب المدة

تصنف الاستثمارات حسب مدتها إلى:

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

1.3. استثمارات طويلة الأجل:

هذه الاستثمارات عادة تكون مدة إنجازها سبع سنوات فما فوق، وتتمثل في المشاريع العقارية مثل انجاز السكنات، الفنادق ...، كما تتطلب رؤوس أموال ضخمة للإنجاز.

2.3. استثمارات متوسطة الأجل:

هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن سبع سنوات وتزيد عن السنتين، وتأخذ هذه الاستثمارات أشكالاً عدة منها مؤسسات النقل.

3.3. استثمارات قصيرة الأجل:

هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، كما أنها متعلقة بدورة الاستغلال، حيث تظهر نتائجها في نهاية الدورة (في نفس السنة).

4. الفرع الرابع: التصنيف حسب الطبيعة القانونية:

تنقسم هذه الاستثمارات إلى:

1.4. الاستثمارات العمومية:

وهي التي تقوم وتسهر على إنجازها الدولة من أجل تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق المنفعة العامة للمجتمع ككل.

2.4. الاستثمارات الخاصة:

تنجز من قبل الأفراد الذين ينظمون نشاطهم وفق الصيغ التي حددها القانون، ويكون الهدف الرئيسي للاستثمار حول تحقيق المنفعة الخاصة متجسدة في الأرباح والعوائد المادية.

3.4. الاستثمارات المختلفة:

تكون هذه الاستثمارات مزيجاً بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويتم ذلك عند انجاز المشاريع الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة بحيث تثقل هذه المشاريع كاهل الخزينة العامة، فتلجأ الدولة إلى جذب رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية عن طريق المشاركة وفق شروط معينة، ولهذه المشاريع أهمية قصوى لتطوير الاقتصاد وإنعاشه، في الوقت ذاته تعود بالربح على جميع الأطراف.

5. الفرع الخامس: التصنيف حسب الموطن (التصنيف الجغرافي):

ويتم ذلك وفق ما يلي:

1.5. الاستثمارات المحلية:

وهي عملية توظيف الأموال من أجل استغلالها محلياً أي داخل الحدود السياسية للبلد الواحد، بحيث يتم استغلال الأموال في مختلف مجالات الاستثمار مهما كانت الوسيلة الاستثمارية المستخدمة، وفي هذه الحالة نجد أن الفائدة تعود فقط على أبناء الوطن الواحد، ولهذه الاستثمارات عدة أشكال نذكر منها:

1.1.5. الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:

هو الاستثمار في رأس المال الثابت (الحقيقي)، إما بشكل مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، على سبيل المثال لا الحصر الاستثمار من خلال تأسيس المشاريع الفلاحية (كترية الأسماك وزراعة الأشجار المثمرة)، والمشاريع الصناعية والسياحية وغيرها، أو من خلال المساهمة بشكل غير مباشر في تعزيز القدرة الإنتاجية كإنشاء الهياكل القاعدية مثل الطرقات والجامعات ...

2.1.5. الاستثمار في تكوين المخزون السلي:

هو الاستثمار الذي يهدف إلى تكوين مخزون سلمي لتسهيل عمليات الإنتاج والبيع للمؤسسات الصناعية، وهذا النوع من الاستثمار مهما كان نوعه يعمل على استمرار تأمين عمليات الإنتاج والبيع دون توقف (استمرارية النشاط).

3.1.5. الاستثمار في فائض التصدير:

ويقصد به صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الأجنبي (معاملات التصدير إلى العالم الخارجي)، ويحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. (الوليد قسوم ميساوي، 2018، صفحة 13)

2.5. الاستثمارات الأجنبية:

هي جميع الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية من طرف المؤسسات المالية والأفراد إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون عن طريق الإسهام مباشرة برؤوس الأموال الأجنبية في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف وهو ما يسمى (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو يكون في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد (البلد) المضيف والاقتصاد (البلد) المقرض أي الذي يقدم القروض الائتمانية من أجل استغلالها في مختلف الاستثمارات والمشاريع وهنا يسمى (الاستثمار الأجنبي غير المباشر)، ويمكن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال وأنواع متعددة، ويعود سبب ذلك إلى اعتبارات كثيرة من أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري، صور الملكية، والشكل القانوني للاستثمار.

وللإستثمار الأجنبي شكلان هما:

1.2.5. الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو الاستثمار في النشاطات التجارية التي يزاولها المستثمر الأجنبي في الدولة المستقطبة للاستثمار، أو الاستثمار في شكل ملكية مشروع استثماري سواء أكانت ملكيته كاملة أو جزئية لرأس المال الأجنبي، وتنقسم بدورها إلى استثمار ثابت (مصانع، آلات...) واستثمار في المخزون (مواد خام، منتجات وسيطة، منتجات نهائية) واستثمار عقاري (مساكن، أراضي).

2.2.5. الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل قروض مقدمة من الأشخاص أو الهيئات أو الشركات الأجنبية أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة أو في المشاريع التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات أو عن طريق الأسهم، بشرط ألا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تعطيههم الحق في إدارة المشروع، مما يجعل الدولة المضيفة تفقد سيادتها على المشروع. (خديجة مجاهدي، 2020، صفحة 77)

المطلب الرابع: أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار هي الأصول التي يستثمر فيها سواء كانت حقيقية أو مالية وسوف ندرجها في الآتي:

1. الفرع الأول: أدوات الاستثمار الحقيقي

نجمها في العناصر التالية:

1.1. العقارات:

تعد من أهم الأدوات المتعامل بها، على المستويين المحلي والدولي ويتم الاستثمار فيها بشكلين، إما مباشرة ك شراء المباني أو الأراضي من طرف المستثمر، أو بشكل غير مباشر حيث يقوم المستثمر بشراء السندات العقارية من طرف البنوك العقارية، أو المشاركة في المحفظة المالية التابعة لصناديق الاستثمار المالية المتخصصة بالعقارات.

2.1. السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة، بحيث تكون صالحة للاستثمار لدجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة لتشكل بورصات مثل بورصة القطن في نيويورك، وبورصة الذهب في لندن وغيرها، ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع بواسطة عقود خاصة تسمى العقود المستقبلية.

3.1. المشاريع الاقتصادية:

هي من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري، صناعي وتجاري ومن أهم الامتيازات المحققة في هذا النوع من الاستثمارات هي أنها تحقق عوائد مقبولة ومستمرة وتوفر قدرا كبيرا من الأمان كما تحقق هذه الاستثمارات اشباعا حقيقيا للمجتمع وتمتص نسبة من البطالة عن طريق توفير فرص عمل مناسبة وهي بذلك تساهم في حماية المجتمع وتحسين ظروف المعيشة.

4.1. المعادن النفيسة:

ويقصد بها الذهب والفضة أساسًا لما يشكلانه من أصول حقيقية رغم تقلبات أسعارها، ولهذه المعادن أسواق منتظمة شأنها شأن الأوراق المالية مع اختلاف الطبيعة، ومن بين هذه الأسواق نجد سوق لندن، هونغ كونغ، زيوريخ، إضافة إلى سوق نيويورك، ويتخذ الاستثمار في المعادن الثمينة عامة والذهب خاصة صورًا متعددة نذكر منها:

- الشراء والبيع المباشر،
- ودائع الذهب لدى البنوك،
- المقايضة أو المبادلة بالذهب. . .

غير أن التعامل بالمعادن النفيسة كودائع استثمارية له شروط معينة ويستوجب من المتعاملين مراقبة الأسواق بصفة مستمرة ومتابعة التطورات الاقتصادية والسياسية عالميًا.

(مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزه، حيدر جواد كاظم، 2017، صفحة 17)

2. الفرع الثاني: أدوات الاستثمار المالي

تنقسم هذه الأدوات حسب المعايير المستعملة إلى:

1.2. أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل:

ويمكن إدراجها في الآتي:

1.1.2. القروض تحت الطلب:

هي قروض تمنح للمتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال من قبل البنوك ويحق لهذا الأخير أن يطالب بقيمة القرض متى أراد ذلك ويتوجب على المقرض أن يقوم بسداد الدين خلال ساعات من استدعاء البنك، أسعار هذه القروض منخفضة ومدتها قصيرة أحيانا لا تتجاوز يوما أو يومين.

2.1.2. أذونات الخزينة:

هي أوراق مالية تبيعها الحكومة إلى المستثمرين من بنوك ومؤسسات تأمين بخصم عن قيمتها الاسمية لغرض الاقتراض قصير الأجل لسد حاجات مالية قصيرة الأجل، إذ أن مدة استحقاق هذه الأوراق عادة تكون أقل من سنة، وهي خالية من المخاطرة وهي أكثر الأدوات سيولة.

3.1.2. الأوراق التجارية:

هي أوراق شبيهة جدا بأذونات الخزينة لكنها تختلف فقط في جهة الإصدار حيث تصدرها الشركات الكبرى، وهي بهذا تعد وسيلة للاقتراض بالنسبة للقطاع الخاص، وعليه فهي أكثر خطورة من أذونات الخزينة غير أن عائدها أكبر.

4.1.2. القبولات المصرفية:

ينشأ القبول عن السحب الزمني وهو المطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة لمستوردها من أجل دفع ثمنها، ويمكن بيع القبول بأقل من قيمته الاسمية تماما مثل

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

السفينة، وتقوم العديد من المؤسسات المالية بالاستثمار في هذه القبولات عن طريق شرائها بخصم والاحتفاظ بها إلى حين موعد استحقاقها وبالتالي تربح الفارق في قيمة القبول. (زياد رمضان، 2007، صفحة 47)

5.1.2. شهادة الإيداع:

هي وثيقة تصدرها البنوك والمؤسسات المالية كإثبات بإيداع مبلغ من المال لديها لفترة زمنية محددة ولها تاريخ استحقاق مقابل سعر فائدة، ويُسجل على الشهادة شروط وكيفية حساب الفائدة ودفعها، ويتميز هذا النوع بالمرونة، السيولة، تعدد الآجال، الضمان، السرية، التسليم، تنوع الإصدار. (زياد رمضان، 2007، صفحة 48)

2.2. أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل:

تتمثل هذه الأدوات في:

1.2.2. الأسهم العادية:

هي وثيقة أو صك تصدره الشركة المساهمة تمثل أموال ملكية طويلة الأجل، يتم طرحها للاكتتاب العام والخاص، من خصائصها أنها تمنح حاملها الحق في امتلاك جزء من المنشأة كما تعطيه مجموعة من الحقوق تتجسد في:

- الحق في الحصول على حصته من الأرباح عند توزيعها،
- الحق في حصوله على نصيبه من قيمة موجودات الشركة في حال التصفية،
- الحق في حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين،
- الحق في التصويت في القضايا المطروحة على الهيئة العامة للمساهمين،
- حق أولوية الاكتتاب عند طرح الشركة لأسهم جديدة،
- حق انتخاب مجلس الإدارة ومساءلتهم،
- الحق في الأرباح المحجوزة.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

2.2.2. الأسهم الممتازة:

تجمع بين الأسهم العادية من حيث حق الملكية وبين السندات من حيث الحصول على أرباح محددة بنسبة ثابتة "مبالغ محددة مسبقاً، فصاحب السهم الممتاز حقه مضمون سواء كانت نتيجة أعمال المؤسسة أرباح أم خسائر، وأقصى ما يستطيع أن يفعله مجلس الإدارة بالنسبة لأرباح الأسهم الممتازة هو إمكانية التأجيل إلى السنة المقبلة، كما أن له الأولوية في الحصول على حقه قبل حملة الأسهم العادية في حال التصفية. (منير إبراهيم هندي، 2010، صفحة 8،7)

3.2. السندات:

هي نوع من الأوراق المالية طويلة الأجل تخول لصاحبها الحصول على نسبة من القيمة الاسمية للسند كمعدل فائدة محدد مسبقاً، كما يمثل السند حق دائنية تتعهد من خلاله "الجهة المصدرة" بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح "المستثمر" ويتميز بقابلية التداول في السوق المالي، له درجة مخاطرة منخفضة، أما بالنسبة للفوائد المكتسبة فتحدد على أساس القيمة الاسمية وليس السوقية، وهو ما يعني عدم تأثر الفوائد بتغيرات قيمة العملة، و يتفق السند مع السهم في أن كليهما قابل للتداول و هما غير قابلان للتجزئة زيادة على ذلك فهما كلاهما يمثلان مصدرا تمويليا للشركة. (سالم محمد عبود، أحمد محمد فهمي سعيد، 2014، صفحة 58،59)

3. الفرع الثالث: أدوات استثمارية أخرى

زيادة على أدوات الاستثمار الحقيقي والمالي توجد أدوات لا تنتمي للمجموعتين السابقتين تتمثل في:

1.3. صناديق الاستثمار:

يمكن تعريف صندوق الاستثمار بأنه وعاء مالي له عمر محدد، وهو عبارة عن أداة تستخدمها مؤسسات مالية هي شركات الاستثمار لغرض تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مجالات متعددة حيث تضمن للمساهمين عائد معين، ونظرا لتنوع المجالات التي يستثمر فيها كل صندوق، فإننا نجد صناديق متخصصة في الأوراق، في العقارات وغيرها من الأصول الاستثمارية، ولصناديق الاستثمار أنواع عدة تختلف باختلاف النشاط نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: صناديق النمو، صناديق الدخل، الصناديق المتخصصة. (محمد مطر، 1999، صفحة 82)

2.3. المحافظ الاستثمارية:

هي كل الممتلكات من أصول حقيقية أو مالية والتي يرغب المستثمر في تنمية قيمتها وتحقيق عائدا من استغلالها، وتخضع المحفظة الاستثمارية للإدارة من قبل شخص يسمى مدير المحفظة سواء كان المالك أو مدير مكلف مأجور، تختلف المحافظ الاستثمارية وتنوع بتنوع أصولها، فمنها ما يختص بالأصول المالية كالأسهم والسندات وغيرها وأخرى تشتمل الأصول الحقيقية مثل الذهب والعقار والسلع، وهناك محافظ مشتركة مالية وحقيقية. (غازي فلاح المومني، 2009، صفحة 17)

المبحث الثاني: الاستثمار من منظور القانون الجزائري

سعت الجزائر ومنذ بداية الاستقلال إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، والعمل على ترقيته ليكون ضمن الاقتصاديات العالمية المتطورة، غير أن الاستعمار ترك بلادنا مدمرة اقتصاديا، فقد استنفذ ثرواتها واستغل كل شيء فيها، لذلك كان لابد على أصحاب القرار اتخاذ قرارات تخدم المجتمع وتحقق له العيش الكريم وفي الوقت نفسه تحقق نمو اقتصادي بما يتوافق مع ما هو متوفر من إمكانيات وخبرات وطنية، وسوف نركز هنا على سياسة البلاد في جانب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي والذي يهدف إلى تطوير الاقتصاد وتنويع مصادره.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

المطلب الأول: السياسة الاستثمارية في الجزائر

مرت السياسة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من المراحل متجسدة في مختلف القوانين والتشريعات التي عرفتھا منذ 1963 إلى 2022 وسوف نقوم بالتطرق إليها بإيجاز وفق التسلسل الزمني فيما يلي:

1. الفرع الأول: القوانين الصادرة في الستينات:

عرفت هذه العشرية قانونين نتطرق إليهما كالآتي:

1.1. قانون الاستثمار لعام 1963:

يعد قانون الاستثمار الصادر عام 1963 أول قانون يهتم بالاستثمار في الجزائر، وقد ورد ذلك في القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 والصادر بالجريدة الرسمية رقم 53 بتاريخ 02 أوت 1963 وقد منح هذا القانون مجموعة من الامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب نجملها في:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية،
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات،
- المساواة أمام القانون ولأسيما المساواة الجبائية،
- الضمان ضد نزع الملكية، بمعنى أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل. (الجريدة الرسمية، 1963، صفحة 774)

الملاحظ أن هذا القانون لم يحقق الأهداف المرجوة منه للعديد من الأسباب، قد يكون أهمها هو الظروف الاقتصادية آن ذاك زيادة على التوجه الاشتراكي الذي أبدت الدولة تبنيه كاستراتيجية اقتصادية.

2.1. قانون الاستثمار الصادر سنة 1966:

في عام 1966 عمدت الدولة إلى إصدار الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و الموافق 17 جمادى الأولى عام 1386 هجرية في الجريدة الرسمية رقم 80، والذي يتضمن قانون الاستثمار الجديد حيث يهدف إلى جذب رؤوس الأموال الخاصة المحلية بدرجة أولى،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

ثم رؤوس الأموال الأجنبية بدرجة ثانية، وأهم ما ميز هذا القانون عن سابقه هو احتكار الدولة والمؤسسات التابعة لها لإنجاز مشاريع الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد، مع إمكانية أن تقرر الدولة دعوة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي لإنجاز هذه المشاريع، في حين وحسب المادة 08 منه فقد أبقى هذا القانون على إمكانية تأميم الدولة للمؤسسات. (الجريدة الرسمية ، 1966، صفحة 1202)

لقد جاء هذا القانون لسد الثغرات التي ظهرت في القانون 63-277 حيث حدد المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني، كما حدد الضمانات والمنافع المتوفرة له، من أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، إذ ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها كما سبق الذكر، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى، بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية. (عليوش قريوع كمال، 1999، صفحة 8)، نشير هنا أن هذا القانون قد تعرض للتعديل ثلاث مرات، التعديل الأول سنة 1968، والثاني سنة 1971، أما التعديل الأخير فكان سنة 1972.

في حين على أرض الواقع لم يحقق هذا القانون نجاحا أو منافع اقتصادية، خاصة من جهة الاستثمار الأجنبي، لأنه لم يعطي الحرية للمستثمر الأجنبي، وعزز هيمنة القطاع العام المتجسد في الدولة ومؤسساتها مما يجعل أي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يخشى المجازفة في الاستثمار والذي قد يعود عليه بالخسارة، كما أن سياسة التأميم كانت مصدر مخاوف المستثمرين الأجانب، وهو ما دفعهم للعزوف عن عملية الاستثمار بالجزائر.

2. الفرع الثاني: قوانين الاستثمار الصادرة في الثمانينات

جاءت قوانين الاستثمار في هذه الفترة من أجل تفادي النقائص الواردة في القوانين السابقة، وتجدر الإشارة هنا أنه منذ قانون 1966 لم يصدر أي قانون إلى غاية سنة 1982 أين صدر قانون الاستثمار الاقتصادي.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

1.2. القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني:

صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 34 المؤرخة في 05 ذي القعدة 1402 هـ والموافق 25 أوت 1982، والمتضمنة القانون رقم 82-11 المؤرخ في 02 ذي القعدة 1402 هـ الموافق 21 أوت 1982، والذي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، حيث تضمن تنظيم تدخل المستثمر الوطني الخاص وتوجيهه لتحقيق الأهداف الاقتصادية المشار إليها في الميثاق الوطني، والذي نظم القطاع الخاص في عدة نقاط أساسية نذكر أهمها فيما يلي:

- يسري هذا القانون على تلك المشاريع الاقتصادية المنجزة من طرف المستثمر الوطني الخاص المقيم في الجزائر، شريطة ألا يتجاوز مبلغها 30 مليون دينار جزائري، مع استثناء المشاريع الاستثمارية التي يبادر بها الحرفيون ورجال الفن والمهن الحرة والفلاحون لخضوعها لنصوص قانونية خاصة،
- يهدف هذا القانون لتحقيق مجموعة من الأهداف كتوسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وتوفير مناصب العمل للمواطنين إضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات العمومية الاقتصادية،
- تحديد المجالات المفتوحة أمام المستثمر الوطني الخاص على سبيل المثال تأدية الخدمات المتمثلة في التصليح الصناعي وصيانة آلات الصنع، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الزراعية،
- ضرورة الحصول على الاعتماد وفق الشروط المحددة قانونا والذي يمنح بموجب رسم نظامي ويحرر بعد أخذ الرأي المطابق للجنة الوطنية أو اللجان الولائية، قبل ممارسة الاستثمار المختار،
- كما منح هذا القانون حق الاستفادة من عدة ضمانات قانونية وحوافز مالية تخدم المستثمر الخاص الوطني وتحفزه على استمرارية النشاط. (الجريدة الرسمية ، 1982، صفحة 1694، 1695)

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

2.2. القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وكيفية سيرها

بعد القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، و نظرا لحاجة الجزائر إلى الاستثمارات الأجنبية من أجل الدفع بعملية التنمية الاقتصادية، أصدر المشرع الجزائري قانونا ثانيا يتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة والمتمثل في القانون 82-13 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 35 بتاريخ 09 ذي القعدة 1402 هـ والموافق 28 أوت 1982 يتضمن كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة، بما يتوافق مع قانون التجارة ما لم ينص هذا القانون صراحة على خلاف ذلك، في كل من قطاع الصناعة والخدمات خارج المحروقات، حيث حددت نسبة المشاركة أو المساهمة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة المختلطة و ذلك حتى تكون سلطة القرار بيد الجزائر التي تكون نسبة مشاركتها 51% وهذا طبعا مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين وتطوير المستخدمين (المورد البشري) من قبل المستثمر الأجنبي (الجريدة الرسمية ، 1982، صفحة 1724) ، كما يتم إعداد بروتوكول اتفاق بين الطرفين يحدد مجموعة من النقاط نذكر منها:

- تحديد الهدف من إنشاء الشركة الاقتصادية المختلطة، وكذا مجال اختصاصها ومدة عملها،
- مختلف الالتزامات والواجبات المتعلقة بالشركة،
- كيفية تحرير رؤوس الأموال المشتركة وآجال استحقاقها.
- اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عنه من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم.

القانونين السابقين لم يحققا الأهداف المسطرة بسبب فرض أسلوب الشراكة الدنيا على المستثمر الأجنبي من جهة، لأن سلطة القرار بيد الجزائر بصفتها صاحبة الشراكة الأكبر (51% نسبة المساهمة)، ومن جهة ثانية التوجه الاشتراكي للجزائر الذي قد يعرقل السياسة الاستثمارية المختلطة إضافة إلى أن هاذين القانونين لم يهتما بجانب التحفيز للمستثمر الأجنبي مما يعزز جاذبية الاستثمار، وهو ما أدى إلى تعديله بالقانون الموالي.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

3.2. قانون الاستثمار رقم 86-13 المعدل والمتمم للقانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة:

صدرت الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة في 21 ذو الحجة 1406 هـ الموافق 27 أوت 1986، والمتضمنة للقانون 86-13 المؤرخ في 13 ذو الحجة 1406 هـ الموافق 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة، حيث تضمن هذا القانون طرق تشكيل وتسيير هذا الصنف من الشركات بشكل مرن وواضح ومحفز نسبيا بالمقارنة بما سبق، حيث خول للشركاء الأجانب في المادة الثانية منه حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار طبقا لأحكام القانون التجاري و القانون الأساسي الخاص بالشركة لا سيما في المجالين: الزيادة والنقصان في رأس المال و تخصيص النتائج، زيادة على ذلك ضمن للمستثمر الأجنبي و طبقا للتنظيم المعمول به حق التحويل في:

- حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها،
 - الحصة القابلة للتحويل من أجور المستخدمين الأجانب في الشركة المختلطة،
 - المصاريف الناجمة عن التدخلات المنتظمة القصيرة المدة التي يقوم بها مستخدمو الطرف الأجنبي،
 - العائد الناجم عن عمليات التنازل عن الأسهم في حالة بيع الشركة أو حلها،
 - التعويضات في حالة التأميم. (الجريدة الرسمية، 1986، الصفحات 1477-1478)
- هذا القانون كذلك لم يحقق المطلوب بسبب المشاركة بالأغلبية للجزائر والسبب الثاني هو ضرورة اللجوء عند الاقتضاء للقضاء الجزائري بصفة الزامية، وهو ما يبعث التخوف لدى الطرف الأجنبي.

4.2. قانون الاستثمار رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية

عمدت الجزائر في هذه الفترة إلى إصدار هذا القانون بالجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة بتاريخ 29 ذو القعدة 1408 هـ الموافق 13 جويلية 1988، والمتضمنة للقانون 88-25

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

الصادر بتاريخ 28 ذو القعدة 1408هـ الموافق 12 جويلية 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية فقد وجه هذا القانون للمستثمر الوطني دون الأجنبي، لكن بشرط ألا يكون المشروع الاستثماري ضمن النشاطات الاستراتيجية المتعلقة بتسيير الأملاك الوطنية، ويمكن تلخيص مختلف النقاط التي تضمنها هذا القانون كما يلي:

- يسمح للمستثمر الوطني الخاص الاستثمار في النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية سواء تعلق الأمر بالنشاطات الصناعية أو الخدمات لكن يمنع عليه ممارسة النشاطات الاستراتيجية كالقطاع المصرفي، التأمينات، المناجم، المحروقات، النقل البحري والجوي، الصناعة القاعدية للحديد والصلب وكل النشاطات ذات الصلة بتسيير الأملاك الوطنية،

- هناك مجموعة من الأهداف التي سطرته المادة السابعة من هذا القانون نذكر منها:

- إحداث بصفة معتبرة مناصب عمل،
- تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني عن طريق إنتاج التجهيزات والمواد والخدمات، لا سيما باستعمال المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والخدمات المحلية،
- ترقية نشاطات المقاولات من الباطن قصد توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وزيادة الفعالية،
- إحداث تطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد أو تأدية الخدمات بهدف التصدير.

نلاحظ أن هذا القانون ركز على الاستثمار المحلي بالأيدي المحلية وقد شجع المستثمر المحلي الخاص على المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني. (الجريدة الرسمية ، 1988 ، الصفحات 1031-1032)

3. الفرع الثالث: القوانين الصادرة بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي

تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية، نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، حيث بدأت الدولة بتحرير الاقتصاد

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

والانسحاب النسبي من الهيمنة التي كانت مفروضة على التسيير الاقتصادي الذي كان متمركزا بيدها، إذ قامت بفتح المجال أمام الخواص لممارسة مختلف الأنشطة بحرية بالعديد من القطاعات، كما مست الإصلاحات القوانين المنظمة للاستثمار والتي سوف نركز عليها فيما يلي:

1.3. القانون رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار:

بهدف تجسيد الإصلاحات الاقتصادية أصدر المشرع الجزائري تعديلات تمس الاستثمار وردت بالجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 24 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق 10 أكتوبر 1993، والمتضمنة المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، إذ يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على كل من الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالسلع والخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو فروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بنص تشريعي، وقد تضمن النقاط التالية:

- الاعتراف بمبدأ حرية الاستثمار بموجب نص المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، باستثناء الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات المخصصة صراحة للدولة أو أحد فروعها وكذا الاستثمارات التي تنجز في النشاطات المقننة.
- تستفيد الاستثمارات المصرح بها من كل الضمانات والمزايا القانونية التي يتضمنها هذا المرسوم التشريعي كاستفادة المستثمر الأجنبي من نفس المعاملة التي يستفيد منها المستثمر الوطني، حماية الملكية، حرية لجوء المستثمر الأجنبي إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاع مع الدولة الجزائرية بشرط وجود اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم.
- في قانون ترقية الاستثمار تم الغاء آلية الاعتماد المسبق واستبدلت بآلية التصريح المسبق.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- تضمنت المادة 07 من هذا الأمر التشريعي انشاء وكالة لترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها تكون تحت اشراف السيد رئيس الحكومة مباشرة، وقد تم تحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها في المواد من 08 إلى 10 من هذا الأمر، وتهدف إلى مساعدة المستثمرين في الإجراءات اللازمة لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية. (الجريدة الرسمية ، 1993، صفحة 3،4،5)

2.3. القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

لقد تعزز الاستثمار في الجزائر بمجموعة من الضمانات والحوافز التي منحت للمستثمر الوطني والأجنبي والمجسدة في الامر 01-03 الصادر في 01 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 20 أوت 2001 بالجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 03 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 22 أوت 2001، ويحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة، وقد تضمن هذا الأمر النقاط التالية:

- استفاد المستثمر من عدة ضمانات قانونية وحوافز مالية حيث منح المشرع الجزائري في ظل هذا القانون عدة ضمانات للمستثمرين بغية تحفيزهم وتشجيعهم للاستثمار في الجزائر منها: الاعتراف بمبدأ حرية الاستثمار، ضمان الاستقرار التشريعي، استفادة المستثمر الأجنبي من مبدأ المعاملة الوطنية وغيرها من الضمانات، أما المزايا المالية فقد قسمها المشرع إلى نوعين مزايا النظام العام ومزايا النظام الاستثنائي،
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية،
- زيادة الحوافز للمستثمرين خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية وكذا الجمركية،
- بموجب هذا الأمر يتم انشاء ما يلي:
 - المجلس الوطني للاستثمار والذي يترأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، وتحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

○ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع، وتسيير صندوق دعم الاستثمار إضافة إلى مهام أخرى.

○ يُنشأ بموجب المادة 23 من هذا الأمر شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ويؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات. (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 5، 6، 7، 8)

3.3. القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار:

في سنة 2016 عرفت الجزائر مجموعة من الإصلاحات والاقتصادية تضمنها القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 29 شّوال عام 1437 هـ الموافق 03 أوت 2016 والوارد بالجريدة الرسمية رقم 46 الصادرة بتاريخ 29 شّوال عام 1437 هـ الموافق 03 أوت 2016، والذي عاد فيه المشرع الجزائري إلى تكريس السياسة المطبقة في النص المرجعي للأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار مع بعض التعديلات الطفيفة وقد تضمن ما يلي:

● تستفيد من هذا القانون استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا، الاستفادة من مزايا ضريبية وجمركية، مع وجود امتيازات استثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام. (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 17، 18، 19، 20، 21، 22)

4.3. القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار:

بعد التعديل الدستوري لسنة 2020، أصدر المشرع الجزائري قانونا جديدا للاستثمار في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي والنهوض به من أجل تحقيق التنويع في مصادر الدخل

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

وعدم الاتكال على المحروقات والاستيراد من أجل اشباع الاحتياجات الوطنية، لذلك فقد جاء هذا القانون يحمل في طياته سياسة استثمارية تهدف إلى تحقيق تنمية إقليمية مستدامة، حيث صدر هذا القانون 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 هـ الموافق 24 جويلية 2022، في طيات الجريدة الرسمية رقم 50 الصادرة بتاريخ 29 ذي الحجة 1443 هـ الموافق 28 جويلية 2022، وقد رسخ هذا القانون مبدأين هما:

- **مبدأ حرية الاستثمار:** يعتبر كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيما أو غير مقيم، يرغب في الاستثمار في الجزائر، هو حر في اختيار استثماره، وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- **مبدأ المساواة:** حيث تتم المساواة في المعاملة مع المستثمر الوطني أو الأجنبي فهم متساوون في الحقوق والواجبات، كما تتم كل المعاملات بشفافية تامة. (الجريدة الرسمية، 2022، صفحة 5)

1.4.3. أهداف القانون 18-22: هدف المشرع الجزائري من صدور هذا القانون إلى تحقيق ما يلي:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية،
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة،
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية،
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة،
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية،
- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

2.4.3. مزايا القانون 18-22 للاستثمار:

تستفيد الاستثمارات، بناء على طلب من المستثمر، من أحد الأنظمة التحفيزية التالية:

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى نظام القطاعات،
- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى نظام المناطق،
- النظام التحفيزي الموجه للاستثمارات ذات الطابع المهيكل، ويدعى نظام الاستثمارات المهيكة.

وفيما يلي جدول تفصيلي لنظام التحفيزات:

جدول رقم (03) يوضح النشاطات المعنية بنظام التحفيزات الخاصة بالاستثمارات

نظام القطاعات	نظام المناطق	نظام الاستثمارات المهيكة
"النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية"	"النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة"	
تكون قابلة للاستفادة من "نظام القطاعات" الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الآتية: - المناجم والمحاجر، - الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، - الصناعة والصناعة الغذائية الصيدلانية والبتروكيميائية، - الخدمات والسياحة،	تعد قابلة للاستفادة من "نظام المناطق" الاستثمارات المنجزة في: - المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، - المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، - المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للثمين. تحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة	الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام الاستثمارات المهيكة" هي تلك الاستثمارات ذات القدرة العالية على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، اقتصادية واجتماعية، وإقليمية، وتساهم خصوصا فيما يأتي: - إحلال الواردات، - تنويع الصادرات،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. تحدد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 300-22 مؤرخ في 08 سبتمبر سنة 2022.	أهمية خاصة بالمرسوم التنفيذي رقم 301-22 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022. تحدد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 300-22 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022.	–الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية والجهوية، –اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء. تؤهل لنظام الاستثمارات المهيكل، الاستثمارات التي تستوفي المعايير الآتية: –مستوى مناصب العمل المباشرة : يساوي أو يفوق خمسمائة (500) منصب عمل، –مبلغ الاستثمار : يساوي أو يفوق عشرة (10) ملايين دينار جزائري. تُحدد معايير تأهيل الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام الاستثمارات المهيكل"، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 302-22 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 2022.
---	---	---

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة (وزارة الصناعة، 2024)

تستفيد مختلف الأنشطة الاستثمارية بمختلف القطاعات بنفس المزايا التالية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض، والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال،
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية،
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- يتم الإعفاء ضمن مدة تتراوح من ثلاث (03) إلى خمس (05) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:
 - من الضريبة على أرباح الشركات،
 - من الرسم على النشاط المهني.
- كما يمكن أن تستفيد الاستثمارات المهيكلية من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، على أساس اتفاقية تُعد بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، وتبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة.
- تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من المزايا الآتية:
 - في حالة ممارسة نشاط مختلط أو عدة أنشطة، لا تستفيد من المزايا المحددة في هذا القانون إلا تلك القابلة للاستفادة من المزايا.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- يمسك المستفيد من المزايا بهذا الصدد، محاسبة تسمح بتحديد أرقام الأعمال والنتائج ذات الصلة بالنشاطات القابلة للاستفادة من المزايا.
- لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة أنشئت بموجب التشريع المعمول به مع المزايا المنصوص عليها بموجب هذا القانون، إلى الجمع بين المزايا المعنية، ويستفيد الاستثمار من التحفيز الأفضل.
- تستفيد الاستثمارات التوسعة أو إعادة التأهيل من المزايا الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال باحتساب نسبة الاستثمارات الجديدة مقارنة مع مجمل الاستثمارات المنجزة (مرسوم تنفيذي 22-302، 2022)

3.4.3. الضمانات الممنوحة للمستثمر بالقانون 18-22:

- منح هذا القانون مجموعة من الضمانات للمستثمر تسمح له بالقيام بمختلف النشاطات بحيث:
 - يتم المنح من طرف الهيئات المؤهلة طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما،
 - توضع المعلومات المعنية من طرف الوكالة على المنصة الرقمية للمستثمر.
- الإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي لما يلي:
 - المساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج،
 - السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.
- الاستفادة من ضمان تحويل للآتي:
 - الرأسمال المستثمر (في شكل حصص في رأس المال) والعائدات الناجمة عنه، بشرط أن تساوي قيمتها أو تفوق الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات وكذلك وفقا للمعايير (الحدود الدنيا المطبقة على الحصص في رأس المال)،
- المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وعن تصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي، حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية (مرسوم تنفيذي 22-300، 2022)
- القبول "كمساهمة خارجية" لإعادة استثمار رأس المال في الأرباح المصرحة القابلة للتحويل.
- ضمان حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به،
- حماية الاستثمار من أي تسخير تقوم به الإدارة إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، ويترتب على هذا التسخير تعويض عادل ومنصف،
- حق الطعن لدى اللجنة الوطنية العليا للطعون المتصلة بالاستثمار المنشأة لدى رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى حق التقاضي ويجب أن تفصل اللجنة في هذه الطعون خلال فترة لا تتجاوز شهرا واحدا من تاريخ إحالتها (مرسوم رئاسي 22-296، 2022).
- الحق في الطعن أمام هيئات تسوية المنازعات الدولية (المصالحة، الوساطة، التحكيم)،
- حماية الاستثمار من الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة،
- الحق في التحويل أو التنازل للسلع والخدمات التي استفادت من المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون وكذا تلك الممنوحة في ظل الأحكام السابقة، على أساس رخصة تسلمها الوكالة (مرسوم تنفيذي 22-299، 2022)

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

من أجل دعم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هيكل إدارية تهدف لتطوير المشاريع الاستثمارية والعمل على إنجاحها من خلال تذليل كل العقبات التي تعرقل ذلك، وسوف نتطرق لهذه الهياكل بالتفصيل فيما يلي:

1. الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار(CNI):

بموجب المادة 18 من القانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار الوارد بالجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة في 03 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 22 أوت 2001، تم استحداث المجلس الوطني للاستثمار لأول مرة، وقد أنشئ أساسا للقيام بالمهام الاستراتيجية بهدف المساهمة في ترقية الاستثمار،

1.1. مهام المجلس الوطني للاستثمار:

من ضمن المهام التي كانت موكلة إليه ما يلي:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها،
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مساهمة للتطورات الحاصلة،
- يفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة والمستثمر، وكذا في الامتيازات الممنوحة،
- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمارات والموافقة عليها،
- اقتراح التدابير والتحفيزات بما يتوافق مع التطورات الراهنة،
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه،
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها،
- يعالج كل مسألة أخرى تتصل بهذا الأمر.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

وتطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 الذي يحدد تشكيلة المجلس وسيره، إذ يكلف المجلس الوطني للاستثمار باقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها كما يعد تقريرا تقييما سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية.

2.1. تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار:

بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي 22-297 يوضع المجلس تحت سلطة الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، الذي يتولى رئاسته، ويتشكل من أعضاء دائمين وهم وزراء كل القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار وهم الذين يقومون بجدول الأعمال في اجتماعات المجلس، وندرجهم فيما يلي:

- الوزير المكلف بالمالية،
 - الوزير المكلف بالطاقة والمناجم،
 - الوزير المكلف بالاستثمار،
 - الوزير المكلف بالتجارة،
 - الوزير المكلف بالفلاحة،
 - الوزير المكلف بالسياحة،
 - الوزير المكلف بالعمل والتشغيل،
 - الوزير المكلف بالبيئة،
 - الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هناك أعضاء آخرون يشاركون في اجتماعات المجلس لكن بصفة ملاحظين فقط وهم:
- رئيس مجلس الإدارة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار،
 - المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- يمكن أن يستعين المجلس عند الحاجة، بكل شخص لديه كفاءة أو خبرة مناسبة في مجال الاستثمار.

يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل، في كل سداسي ويمكن أن يجتمع عند الحاجة، بناء على استدعاء من رئيسه وتتوج أشغال المجلس بآراء وتوصيات كما يتولى الوزير المكلف بالاستثمار بأمانة المجلس ويقوم بناء على ذلك بالمهام الموكلة إليه والمتمثلة في:

- ضبط جدول أعمال المجلس،

- السهر على انجاز تقارير دورية لتقييم الوضع المتعلق بالاستثمار،

القيام بتبليغ كل قرار ورأي وتوصية يصدرها المجلس إلى أعضاء المجلس والإدارات المعنية.

2. الفرع الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (ANDI)

تم انشاء الوكالة لأول مرة بموجب المادة 07 من القانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، حيث أطلق عليها تسمية "الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات" (APSI) وتم تحديد مهامها وتنظيمها وسيرها وفقا للمرسوم التنفيذي 94-319 ، ثم تم تغيير تسميتها إلى "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" (ANDI) بموجب المادة 06 من القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، و أخيرا وبعد صدور القانون 22-18 تغيرت تسمية الوكالة إلى "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" (ANDI) وهو المعتمد إلى يومنا هذا، حيث تخضع في تسييرها و تنظيمها للمرسوم التنفيذي 22-298. إذ تعد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من الأجهزة التي تسهر على الدفع بعجلة الاستثمار وتحقيق استثمارات هامة تخدم الاقتصاد الوطني بشكل فاعل، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية الوزير الأول، مقرها بمدينة الجزائر العاصمة ولها هيكل لا مركزي تنظم طبقا للمواد من 19 إلى 21 من المرسوم التنفيذي السابق، كما تختص بدعم ومرافقة المستثمرين الوطنيين والأجانب في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية. ولها دور مهم في إنجاح عملية الاستثمار وسوف نبرزه في النقاط التالية:

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجالية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج،
- إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم،
- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر،
- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها،
- مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره،
- تسيير المزايا بما فيها تلك المتعلقة بحافزة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار القانون 18-22،
- متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

1.2. مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

بموجب المادة 18 من القانون 18-22 توكل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بالمهام

التالية:

1.1.2. في مجال الاعلام الآلي:

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار،
- جمع الوثائق الضرورية التي تسمح بالتعرف الأحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، ومعالجتها وإنتاجها ونشرها بواسطة كل وسيلة مناسبة،
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على كل المعطيات الضرورية لتحضير مشاريعهم،
- وضع بنوك بيانات تتعلق بفرص الأعمال والموارد والطاقات الكامنة على المستوى المحلي،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- وضع قاعدة بيانات بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، عن توفر العقار الموجه للاستثمار.

2.1.2. في مجال التسهيل:

- وضع المنصة الرقمية للمستثمر وتسييرها.
- تقييم مناخ الاستثمار واقتراح التدابير التي من شأنها تحسينه،
- تقديم جميع المعلومات اللازمة لاسيما حول فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري والحوافز والمزايا المتعلقة بالاستثمار وكذا الاجراءات ذات الصلة.

3.1.2. في مجال ترقية الاستثمار:

- المبادرة بكل نشاط مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية الاستثمار في الجزائر.
- إعداد واقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي، وتصميم عمليات حشد رؤوس الأموال اللازمة لإنجازها وتنفيذها،
- ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين وتعزيز فرص الأعمال والشراكة،
- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطويرها.

4.1.2. في مجال مرافقة المستثمر:

- تنظيم مصلحة للتوجيه والتكفل بالمستثمرين،
- وضع خدمة الاستشارات مع اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الحاجة،
- مرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

5.1.2. في مجال تسير الامتيازات:

- إعداد شهادات تسجيل الاستثمارات والقيام بتعديلها،
- تحديد المشاريع الهيكلية، استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة، وإبرام الاتفاقيات التابعة لها،
- التحقق من قابلية الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات المسجلة،
- التأشير على قوائم السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا المقدمة من طرف المستثمر،
- إصدار قرارات سحب المزايا،
- تحرير محاضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال وتحديد مدة مزايا الاستغلال الممنوحة للاستثمار،
- القيام وفقا للتنظيم المعمول به بتسيير عمليات التنازل و/أو تحويل السلع والخدمات التي استفادت من المزايا،
- إعداد شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

6.1.2. في مجال المتابعة:

- التأكد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون،
- معالجة عرائض وشكاوى المستثمرين،
- تطوير خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لفائدة الاستثمارات المسجلة. (المرسوم التنفيذي 22-298، 2022، صفحة 6، 7)

2.2. مكونات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

تنشأ لدى الوكالة شبابيك وحيدة بموجب المادة 18 من المرسوم التنفيذي 22-298، على النحو الآتي:

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية،
- الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

حيث يتمتع الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية باختصاص وطني، كما تتمتع الشبابيك الوحيدة اللامركزية باختصاص محلي بخصوص الاستثمارات غير تلك التي تدخل في اختصاص الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

1.2.2. الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية

تضطلع الشبابيك الوحيدة بمهمة المحاور الوحيد للمستثمر وتكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يأتي:

- استقبال المستثمر،
 - تسجيل الاستثمارات،
 - تسيير ومتابعة ملفات الاستثمار،
 - مرافقة المستثمرين لدى الإدارات والهيئات المعنية.
- أيضا الشباك الوحيد يجمع في مكان واحد بالإضافة إلى أعوان الوكالة ممثلين عن الهيئات

التالية:

- إدارة الضرائب،
- إدارة الجمارك،
- المركز الوطني للسجل التجاري،
- مصالح التعمير،
- الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار،
- مصالح البيئة،
- الهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل،
- صناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

عند الحاجة يجمع ممثلين عن الإدارات والهيئات الأخرى ذات الصلة بالاستثمار والمكلفة بتنفيذ الإجراءات المتصلة بما يأتي:

- تجسيد المشاريع الاستثمارية،
 - إصدار المقررات والتراخيص وكل وثيقة مرتبطة بممارسة النشاط المتعلق بالمشروع الاستثماري،
 - الحصول على العقار الموجه للاستثمار،
 - متابعة الالتزامات التي تعهد بها المستثمر.
- ممثلو الإدارات والهيئات الممثلة في الشباك الوحيد مؤهلون للقيام في الآجال المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما، بتسليم جميع القرارات والوثائق والتراخيص المرتبطة بإنجاز الاستثمار واستغلاله، كما أنهم ملزمون بزيادة على ذلك بالتدخل لدى إداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

2.2.2. الشبائيك الوحيدة اللامركزية

تقوم بمساعدة المستثمرين ومرافقتهم بهدف إتمام مختلف الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وذلك طبعاً بالنسبة للاستثمارات التي لا تنتمي إلى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وليست في دائرة اختصاصه، وتطبقاً لنص ومضمون المادة 26 من المرسوم التنفيذي 22 298 يكلف ممثلو الإدارات والهيئات العمومية الممثلة في الشبائيك الوحيدة بجميع الأعمال ذات الصلة بمهامهم على النحو الموالي:

- يقوم ممثل الوكالة بتسجيل الاستثمارات ويبلغ شهادات التسجيل، ويكلف بما يأتي:
 - معالجة كل طلبات تعديل شهادة تسجيل الاستثمار،
 - تقديم الخدمات المتصلة بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع الاستثمارية،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- التأشير خلال الجلسة على قائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا وعند الاقتضاء على مستخرج القائمة التي تشكل المساهمة العينية،
- ضمان معالجة طلبات تعديل القوائم المذكورة أعلاه،
- الترخيص بالتنازل عن الاستثمار وتحويل المزايا،
- مباشرة سحب المزايا بالنسبة للاستثمارات التابعة لاختصاصه، بناء على اقتراح من ممثل إدارة الضرائب،
- تحديد مدة مزايا الاستغلال من خلال شبكة التقييم.
- يكلف ممثل إدارة الضرائب بما يأتي:
 - إعداد شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة باقتناء السلع والخدمات الواردة في قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا،
 - إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال، بالتنسيق مع مصالح الضرائب المختصة إقليمياً،
 - توجيه إدارات للمستثمرين الذين لم يحترموا الالتزام بتقديم كشف تقدم مشروع الاستثمار و/أو إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال،
 - كل ستة أشهر (كل سداسي)، يجب إعداد كشفا للمقاربة بين الاستثمارات التي حلت آجال آثار تسجيلها ومحاضر معاينة الدخول في الاستغلال.
- يكلف ممثل إدارة الجمارك على الخصوص، بمساعدة المستثمر في استكمال الإجراءات الجمركية فيما يتعلق بإنجاز استثماره واستغلاله، ومعالجة طلبات رفع عدم القابلية للتنازل عن السلع المقتناة في ظل شروط تفضيلية.
- يكلف ممثل المركز الوطني للسجل التجاري بتسليم على الفور شهادة عدم سبق التسمية وبمساعدة المستثمر في استكمال الإجراءات المرتبطة بالتسجيل في السجل التجاري،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- يكلف ممثل مصالح التعمير بمساعدة المستثمر في استكمال الإجراءات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء، ويتسلم الملفات التي لها علاقة بصلاحياته، ويتولى متابعتها إلى غاية انتهائها،
- يكلف ممثل مصالح البيئة بمساعدة المستثمر في الحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئة ويتسلم الملفات التي لها علاقة بصلاحياته، ويتولى متابعتها حتى انتهائها،
- يكلف ممثلو المصالح المكلفة بالعمل والتشغيل بإعلام المستثمرين بالتشريع والتنظيم المتعلق بالعمل والتشغيل، وتسليم في الآجال القانونية، تراخيص العمل وكل وثيقة ذات صلة مطلوبة بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما،
- يكلف ممثلو هيئات الضمان الاجتماعي بتسليم على الفور شهادات المستخدم وتغيير عدد المستخدمين والتحيين وتسجيل المستخدمين والأجراء وكذا كل وثيقة أخرى تخضع لاختصاصهم،
- يكلف ممثلو الهيئات المكلفة بمنح العقار الموجه للاستثمار على الخصوص، بإعلام المستثمرين بتوفير الأوعية العقارية ومرافقتهم لدى إداراتهم الأصلية لاستكمال الإجراءات المرتبطة بالحصول على العقار،
- يجمع ممثلو المصالح المكلفة بإصدار القرارات والتراخيص والوثائق المتعلقة بممارسة النشاط المرتبط بالمشروع الاستثماري غير تلك المذكورة في هذه المادة كل فيما يخصه، الطلبات المتعلقة بهذه الوثائق والتراخيص مع ضمان إحالتها إلى الهياكل المعنية ومتابعة معالجتها إلى حين اتخاذ القرار النهائي بشأنها. (المرسوم التنفيذي 22-298، 2022، صفحة 9، 10)

مما سبق نستخلص أن الشبابيك الوحيدة اللامركزية تتمتع باختصاص محلي وترافق المستثمرين الوطنيين في تجسيد مشاريعهم، في حين الشبابيك الوحيدة للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية ذات اختصاص وطني وترافق المستثمرين في تجسيد المشاريع التي تفوق قيمتها 2 مليار دج والمشاريع التي تقام من قبل الأجانب.

3. الفرع الثالث: المنصة الرقمية للمستثمر

بموجب القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار وفي مادته 23 تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها إلى الوكالة وتسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لا سيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، و العرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار، وكذا الإجراءات ذات الصلة، وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للإدارات و الهيئات المكلفة بالعملية الاستثمارية بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات و القيام بواسطة الأنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار، كما تشكل المنصة الرقمية أيضا أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات و متابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها، و تحدد كفاءات تسيير هذه المنصة عن طريق المرسوم التنفيذي 22-298.

1.3. أهداف المنصة الرقمية للمستثمر:

وجدت المنصة الرقمية للمستثمر من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيطها وتسهيلها،
- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية،
- ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها وكفاءات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين،
- الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية،
- السماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بعد،
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدمة،
- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر إتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين،
- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.
(المرسوم التنفيذي 22-298، 2022، صفحة 11)

2.3. المزايا والتسهيلات التي تقدمها المنصة الرقمية للمستثمر:

- تستطيع المنصة الرقمية أن تقدم العديد من المزايا للمستثمرين نذكر منها ما يلي:
- المساعدة في إنشاء المؤسسة أو الشركة،
- التسجيل الإلكتروني للمشاريع الاستثمارية،
- إمكانية تتبع حالة الملفات،
- التقليل من دواعي تنقل المستثمرين للسؤال عن ملفاتهم وكل ما يتعلق باستثماراتهم،
- الوصول الفوري والسهل لمستخدمي النظام إلى المعلومات التي يحتاجونها،
- الإبلاغ التلقائي عن البيانات وموثوقية المعلومات،
- تحسين كفاءة اتخاذ القرار (الإحصائيات ولوحات المعلومات والتوجهات)،
- نظام مركزي ومريح يمكن الوصول إليه من خلال متصفح الويب بسهولة ويسر،
- من خلال حساب إلكتروني واحد يستطيع المستثمر الوصول وطلب جميع الوظائف التي يحتاجها مشروعه،
- مراقبة تنفيذ المشروع منذ إنشائه وحتى مرحلة الاستغلال من خلال البيانات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة (إطارات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الإدارات الممثلة على مستوى الشباك الوحيد، الخدمات الجمركية، الضرائب، CNAS ... إلخ).

4. الفرع الرابع: اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها

- هي هيئة عليا تعمل تحت وصاية رئاسة الجمهورية مباشرة وتتمثل مهمتها الأساسية في النظر والبث في الطعون المقدمة من طرف المستثمرين الذين تعرضوا للظلم في إطار تطبيق أحكام القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

وتطبيقا للمادة 06 من المرسوم الرئاسي 22-296 يقوم المستثمر بإخطار اللجنة عن كل نزاع مرتبط بالاستثمار والمتعلق بسحب أو رفض منح المزايا أو رفض إعداد المقررات والوثائق والتراخيص من طرف الهيئات والإدارات المعنية، وتتشكل اللجنة وفقا للمادة 03 من نفس المرسوم من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- ممثل رئاسة الجمهورية رئيسا،
 - قاض من المحكمة العليا وقاض من مجلس الدولة يقترحهما المجلس الأعلى للقضاء،
 - قاض من مجلس المحاسبة يقترحه مجلس قضاة مجلس المحاسبة،
 - ثلاثة خبراء اقتصاديين وماليين مستقلين، يعينهم رئيس الجمهورية.
- غير أنه يمكن أن تستعين اللجنة بكل شخص بحكم كفاءته الخاصة، من شأنه مساعدة أعضائها.

يجب على المستثمر أن يرفع طعنه أمام اللجنة في أجل خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه قرار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار المتظلم فيه، كما أنها تجتمع كلما دعت الحاجة لذلك، وتدعو اللجنة ممثلي الإدارات والهيئات العمومية المعنية بموضوع الطعن وكذا المستثمر لغرض الاستماع إليهم، كذلك يرسل رئيس اللجنة إلى الإدارة أو الهيئة المعنية، التي يجب عليها أن ترد بشأن النقاط التي اعترض عليها المستثمر، خلال أجل عشرة أيام من تاريخ استلام الملف. (مرسوم رئاسي 22-296، 2022، صفحة 4)

المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

من أجل إبراز دور الاستثمار في تعزيز أو تحقيق التنوع الاقتصادي، لابد من التطرق إلى المناخ الاستثماري في الجزائر وكذا الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات، إذ يجب التركيز على دوافع أو عوامل جذب الاستثمار من خلال معرفة الدوافع والمزايا الاستثمارية في الجزائر والتي تخلق مناخا مناسباً للاستثمار بكل أريحية.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

المطلب الأول: دوافع الاستثمار في الجزائر

مما لا شك فيه أن الجزائر تتوفر على العديد من العوامل التي تسمح لها بتشجيع الاستثمار المحلي وزيادة على قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي، والتي تشكل مختلف الدوافع المساهمة في جذب الاستثمار، وسوف نتطرق إليها فيما يلي:

1. الفرع الأول: استقرار النمو الاقتصادي

يؤدي النمو المستقر إلى خلق بيئة ملائمة للأعمال التجارية، مما يقلل من المخاطر ويشجع المستثمرين على النظر في التزامات طويلة الأجل، وتظهر الجزائر بإصلاحاتها الاقتصادية الأخيرة والتزامها بالتنويع الاقتصادي، علامات واعدة على الاستقرار والنمو المستمر الذي يشجع على الاستثمار دون مخاوف على مدار سنوات طويلة، من العوامل التي تبرز الاستقرار نذكر ما يلي:

1.1. فرص قطاعية واعدة:

تنويع الاقتصاد الجزائري، بعيدا عن اعتماده على المحروقات، يوفر مجموعة من الفرص القطاعية الواعدة، حيث تتمتع قطاعات مثل الطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية بإمكانات نمو قوية، وقد ينجذب المستثمرون إلى تنوع الخيارات المتاحة، الذي يقلل من تعرضهم لتقلبات قطاعية معينة.

2.1. إصلاحات هيكلية لتحسين مناخ الأعمال:

تهدف الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال، ويتجسد ذلك من خلال مختلف المبادرات التي قامت بها الجزائر مثل تبسيط الإجراءات الإدارية وحماية حقوق المستثمرين والتأكيد على الشفافية التي تعمل على تعزيز ثقة المستثمرين من خلال ضمان إطار قانوني وتنظيمي قوي، وهو ما جاء في قانون الاستثمار لسنة 2022 بكل ما يحوي من حوافز وإجراءات تخدم مصلحة المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

2. الفرع الثاني: عوامل جذب الاستثمار في الجزائر

تعد الجزائر وجهة استثمارية جذابة، حيث تقدم مزيجا فريدا من المزايا لرواد الأعمال، والتي يمكن أن ندرجها في النقاط الموالية:

1.2. القرب من الأسواق:

هذه ميزة يمنحها الموقع الجغرافي المتميز للجزائر والذي يتيح للمستثمرين فرصة استراتيجية واحدة، وباعتبارها جسرا بين أوروبا وإفريقيا، يمكن للشركات الموجودة في الجزائر أن تخدم بشكل فعال الأسواق الأوروبية والأفريقية، كما يسهل هذا القرب التجارة عبر الحدود، مما يقلل من التكاليف اللوجستية ويفتح الأبواب أمام شبكة تجارية واسعة.

2.2. الترابط الإقليمي:

حيث توفر الموانئ الجزائرية، التي تستفيد من قربها من البحر الأبيض المتوسط، اتصالا بحريا مهما، كذلك يمكن أن تكون هذه الموانئ بمثابة نقاط وصول إلى طرق الشحن الدولية، مما يوفر للشركات سهولة الوصول إلى التجارة العالمية ويعزز مكانة الجزائر كمركز تجاري إقليمي وعالمي.

3.2. المركز اللوجستي:

تتمتع الجزائر بالقدرة لتصبح مركزا لوجستيا رئيسا، بفضل موقعها الاستراتيجي، كما يمكن للمستثمرين الاستفادة من هذا الموقع المتميز لتحسين سلاسل التوريد والتوزيع الخاصة بهم في المنطقة، مما يخلق كفاءات تشغيلية كبيرة.

4.2. الموارد الطبيعية:

تمتلك الجزائر احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية، خاصة في قطاع المحروقات. وباعتبارها موردا استراتيجيا للطاقة، تجذب الجزائر المستثمرين المهتمين بقطاع الطاقة الأحفورية والمتجددة، مما يعزز مكانتها الاقتصادية، كما تزخر بإمكانات طبيعية كبيرة تتمثل

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

في التنوع البيئي وجمال طبيعي يشجع على الاستثمار السياحي، الذي يعد جانبا مهما من حيث تحقيق مداخيل معتبرة من العملة الأجنبية.

وتدعيما لما سبق ذكره فللجزائر كونها عضوا في الاتحاد الافريقي فرصا للمشاركة في المبادرات والمشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي على مستوى القارة، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام الراغبين في الاستثمار من خلال الاستفادة من الفرص الإقليمية المتاحة أمامهم.

3. الفرع الثالث: الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتهيئة بيئة الاستثمار

اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والمبادرات التي تسمح بتهيئة مناخ استثماري ملائم وتعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد، إذ تهدف من خلالها إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب، سوف نذكرها في النقاط التالية:

1.3. قانون الاستثمار:

وهو القانون الذي يحدد شروط الاستثمار وحقوق والتزامات المستثمرين، فضلا عن المزايا التي يمكنهم الاستفادة منها، كما يهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الضمانات اللازمة للمستثمرين.

2.3. التسهيلات الجمركية:

هي التسهيلات الجمركية التي تمنح للمستثمرين لتسهيل استيراد السلع والمواد الأولية اللازمة لأنشطتهم، كما يتم تطبيق التخفيضات أو الإعفاءات الجمركية في سياق المشاريع الاستثمارية وفق شروط محددة.

3.3. المزايا الضريبية:

تمنح الحكومة الجزائرية مزايا ضريبية لتشجيع الاستثمارات، ويمكن أن يشمل ذلك الإعفاءات الضريبية أو التخفيضات الضريبية أو غيرها من الحوافز الضريبية الخاصة بقطاعات معينة من النشاط، حسب الأولويات التي تحددها الاستراتيجية التنموية للدولة.

4.3. حماية الاستثمارات:

تضمن الجزائر حماية الاستثمارات من خلال المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتوفر هذه الاتفاقيات ضمانات ضد المصادرة غير المبررة، وتضمن حرية تحويل الأموال، وتسمح بحل النزاعات من خلال الآليات الدولية.

5.3. المساعدة التقنية والمالية:

يستطيع المستثمرون الحصول على المساعدة التقنية والمالية من الحكومة الجزائرية أو الهيئات المتخصصة، وقد يشمل ذلك المنح أو القروض الميسرة أو غيرها من أشكال الدعم المالي.

6.3. الأمن القانوني:

تلتزم الجزائر بضمان الأمن القانوني للمستثمرين، وقد تم إجراء إصلاحات لتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي المحيط بالاستثمارات، وهو ما يوفر بيئة مستقرة تسمح بالاستثمار على المدى الطويل. (وزارة الصناعة، 2023)

4. الفرع الرابع: دور اتفاقيات منطقة التبادل الحر على الاستثمار في الجزائر

أبرمت الجزائر اتفاقيات طموحة للتجارة الحرة، مما يدل على التزامها باقتصاد مفتوح ومندمج، وتفتح هذه الاتفاقيات أفقا جديدة للاستثمار في الجزائر، كما تعزز مكانة الجزائر على المستوى العالمي،

1.4. دخول السوق الإفريقية الموحدة:

حيث يمثل توقيع الجزائر على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية "ZLECAF" خطوة كبيرة نحو التكامل الاقتصادي للقارة، ويستفيد المستثمرون الجزائريون من توسيع الوصول إلى السوق الإفريقية الموحدة، مما يفتح فرص النمو في قطاعات متنوعة، وتعمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعزيز نمو التجارة البينية الإفريقية، مما يسمح للمستثمرين الاستفادة من الديناميكيات الاقتصادية الأكبر عبر القارة. (وزارة الخاجية ، 2024)

2.4. اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تعد شراكة استراتيجية تمنح المستثمرين الاستفادة من منصة موسعة للتجارة والاستثمار، مما يسهل التجارة مع أحد أكبر الأسواق في العالم، كذلك فإن تخفيضات التعريفات الجمركية، ومواءمة المعايير، وتعزيز التعاون، كل ذلك يعمل على تحفيز فرص الأعمال، وخلق بيئة مواتية للاستثمار.

3.4 اتفاقية التجارة الحرة لـ "la GZALE":

وقعت الجزائر أيضا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "GZALE"، وهو ما يمنحها امتياز الوصول إلى سوق التجارة الحرة العربي، مما يعزز علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، وتتيح هذه الاتفاقية للمستثمرين الجزائريين امتياز الولوج إلى سوق إقليمية ديناميكية، وتشجيع تنويع الأنشطة وإنشاء شراكات استراتيجية مع البلدان الأعضاء. (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2023)

من آثار الاتفاقيات السابقة التي تعود بالفائدة على الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني نذكر ما يلي:

- تحفيز الاستثمار الأجنبي حيث ينجذب المستثمرون الدوليون إلى إمكانية الوصول إلى أسواق أكبر وأكثر تنوعا مع الاستفادة من بيئة أعمال أكثر انفتاحا وشفافية،

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

- تنويع التجارة والاستثمار من خلال منح الفرصة للمستثمرين الجزائريين بتنويع تجارتهم واستثماراتهم، كما يمكنهم استكشاف قطاعات جديدة وتوسيع شراكاتهم والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري،
- تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال تعزيز القدرة التنافسية، إذ تشجع هذه الاتفاقيات على تحسين سلاسل التوريد والبحث عن أوجه التعاون الاقتصادي، كما يتم تحفيز المستثمرين لتحسين الكفاءة التشغيلية ليظلوا قادرين على المنافسة في الأسواق الكبرى.

المطلب الثاني: مؤشرات مساهمة الاستثمار في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

لمعرفة دور الاستثمار المباشر (المحلي والأجنبي) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر سوف نتطرق لبعض المؤشرات وفق ما يلي:

1. الفرع الأول: مؤشر مساهمة الاستثمار في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

الجدول الموالي يتضمن نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين 2000-2023.

جدول رقم (04) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة مساهمة الاستثمار	0,5	1,9	1,7	0,9	1	1,1
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة مساهمة الاستثمار	1,6	1,2	1,5	2	1,4	1,3

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

السنوات	2012	2013	2014	1015	2016	2017
نسبة مساهمة الاستثمار	0,7	0,8	0,7	0,3-	1	0,7
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة مساهمة الاستثمار	0,8	0,8	0,7	0,5	0,1	0,5

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات بيانات (البنك الدولي، 2024)

تفسير الجدول:

يمكننا من خلال الجدول استخلاص أن نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا على طول فترة الدراسة إذ لم يتجاوز نسبة 2% كأقصى قيمة، وهذا راجع إلى عدم وجود استثمارات فاعلة في الاقتصاد، وعزوف أصحاب الأموال عن الاستثمار في المشاريع الكبرى، والاكتفاء فقط ببعض الاستثمارات الصغيرة في مجالات محدودة والتي ليس لها تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، زيادة على ذلك عدم وجود إجراءات مرنة تساعد وتشجع على استقطاب المستثمرين، لكن الدولة مؤخرا تفتنت لأهمية الاستثمار ولجأت إلى تعديل القوانين على غرار قانون الاستثمار لسنة 2022، الذي منح الامتيازات للمستثمرين الأجانب و المحليين بهدف تحسين الاقتصاد وترقيته، وهو ما يمكن أن يعطي نتائج أفضل في المستقبل.

إضافة إلى ما سبق ذكره، نستطيع القول إن الاستثمار لم يساهم بالقدر المعول عليه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهو بذلك لم يساهم في تنويع مصادر الدخل، غير أنه في المستقبل القريب قد يحقق نتائج جد إيجابية مع السياسة الاقتصادية الجديدة.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

2. الفرع الثاني: مؤشر توزيع الاستثمارات المنجزة حسب قطاع النشاط في الجزائر (2002 – 2015)

استهدفت الجزائر منذ انتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي العمل على خلق المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كثافة النسيج الاقتصادي حيث تضاعف عدد المتعاملين الاقتصاديين بنسبة 66.09 بالمئة خلال الفترة 2006 – 2015، وهو ما تدعمه الإحصائيات المدرجة بالجدول التالي:

جدول رقم (05) توزيع الاستثمارات المنجزة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني للفترة 2015-2002

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	عدد الوظائف	النسبة (%)
النقل والمواصلات	30669	50.9	1027480	8.88	158016	15.28
البناء والأشغال العمومية	11290	18.74	1323698	11.44	245911	23.78
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.20	388219	37.54
الخدمات	6226	10.34	964388	8.33	107089	10.36
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
الصحة	809	1.34	127684	1.10	19105	1.85
السياحة	789	1.31	982934	8.49	54862	5.31
الاتصالات	5	0.01	428963	3.71	4348	0.42
التجارة	2	0	37514	0.32	4100	0.40
حسب القطاع القانوني						

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

84	868986	55	6412186	98	59047	الخاص
12	120055	34	3983653	1.8	1095	العام
4	44975	10	1173374	0.2	97	المختلط
100	1034016	100	11572213	100	60239	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،

(2022)

تفسير الجدول:

من الجدول نلاحظ أن الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات هو المهيمن مقارنة بباقي القطاعات، إذ يمثل نسبة 50.9% من إجمالي المشاريع المنجزة وبقيمة مالية تتساوى تقريبا مع القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية، كذلك فعدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع تتساوى تقريبا مع ما نجده في قطاع الخدمات 13%، في حين صنفت الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي هيمنتها من حيث قيمة المشاريع وكذا استحداث الوظائف أو مناصب الشغل حيث قدرت النسبة 56.2 % ، و 37.74 % على التوالي، خصوصا في فروع الصناعة الغذائية والكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج والجلود، التي كانت مهمة بعد أن كانت سابقا صناعات مزدهرة ورائجة، أما القطاعات الأخرى مثل الزراعة والسياحة والصحة والتجارة، فإنها تسهم في حدود 1 إلى 2 % من المشاريع المنجزة، ومع ذلك فإن قطاعي السياحة والخدمات سجلا تطورا محسوسا من حيث القيمة المالية وذلك بنسبة 8 %.

بالنسبة إلى توزيع الاستثمارات حسب القطاع القانوني، فيلاحظ أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع المقدرة بـ 59047 مشروعا، بنسبة 98 % وبقيمة مالية تقدر بـ 6412186 مليون دينار جزائري مع استحداث 868986 منصب شغل، بالمقابل يسهم القطاع العام بحوالي 1095 مشروعا فقط، بقيمة مالية معتبرة تصل إلى 3983653 مليون دينار جزائري، وهو ما يعادل نحو نصف ما يشغله

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

القطاع الخاص من المشاريع الكبرى المهيمنة، بالنسبة للقطاع المختلط فهو يساهم بحوالي 97 مشروعا وبقيمة مالية أكبر من النصف مقارنة بالقطاع العام أي بـ 1173374 مليون دينار جزائري.

1.2. مؤشر الاستثمارات المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

سوف ندرج الاستثمارات المسجلة بالجدول أدناه بحسب توفر البيانات كما يلي:

جدول رقم (06) عدد المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

السنوات	2016	2017	2018	2021	2022	*2023	*2024
عدد المشاريع	60239	5057	4125	1877	4000	1600	9684
القيمة (مليار دج)	1157221 مليون دج	1905	1676	526	2000	553	4170
عدد الوظائف	1034016	167618	143320	46000	104000	41765	240000

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (*) الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

نلاحظ من الجدول أن هناك علاقة طردية بين عدد المشاريع وعدد الوظائف فكل مشروع جديد يفتح معه فرص لوظائف جديدة، و بالتالي فالمشاريع الاستثمارية تعمل على تقليص معدل البطالة، و تساهم بفعالية في تحسين معيشة الأفراد، مما يؤدي بالضرورة إلى رفع نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و يتم ذلك طبعا بحسب النشاط المستثمر فيه، لذلك فإن الاستثمار يعمل بشكل إيجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي، كما نستخلص أن الدولة عازمة بجدية في تحسين مناخ الاستثمار و استقطاب الاستثمارات الأجنبية بهدف تجسيد الأهداف المسطرة و الدفع بعجلة النمو بما يتوافق مع المعايير الدولية، خصوصا في السنوات الأخيرة بعد تعافي الاقتصاد الوطني من آثار أزمة الكوفيد 19.

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

المطلب الثالث: العلاقة السببية بين الاستثمار والتصدير

يعتبر الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي محركا لعملية التصدير، حيث يعمل الاستثمار على توسيع النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما يسمح باستقطاب الأيدي العاملة عن طريق توفير فرص عمل للشباب، ومن خلال هذه العملية سوف يتحقق فائض في المنتجات المختلفة وهو ما يولد الحاجة للتصدير، وكلما اتسعت عملية التصدير وتنوعت الصادرات أدى ذلك إلى توفر الأموال ذلك ما يدفع إلى التفكير في تنميتها من خلال الاستثمار، مما سبق نستنتج أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة تأثير وتأثر وهي علاقة تكاملية فكلاهما يؤثران إيجابا في بعضهما البعض.

1. الفرع الأول: علاقة الاستثمار بالتصدير

ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الجزائر للنهوض بالصناعة المحلية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومنه يمكن القول إن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة وتحقيق التنمية، حيث توصلت الدراسة التي قام بها Emery R إلى أن تنمية الصادرات يمكن أن يكون لها دور ايجابي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي في إحداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، كما أن إحداث التنمية الاقتصادية ينعكس ايجابيا على زيادة الصادرات. (بوجمعة بلال، 2012، صفحة 405)

الفصل الثاني: دور الاستثمار في عملية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

2. الفرع الثاني: تأثير كل من الاستثمار والتصدير على النشاط الاقتصادي

يمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية:

- يشكل التصدير دافعا قويا وهاما في عملية التنمية من خلال ما توفره من عملة أجنبية والثروة تسمح بتوسيع النشاط الاقتصادي.
- الاستثمار الأجنبي يساهم بإيجابية في تعزيز الصادرات بفضل المؤسسات الناشطة داخليا وخارج الحدود الوطنية، بإحدى الطريقتين:
 - إما مباشرة عندما تنجم من خلال النشاط التصديري الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات.
 - أو غير مباشرة عندما يتم خفض التكاليف وإزالة الحواجز التي تواجه الشركات الوطنية عند بدأ عملية التصدير ثم التوسع تدريجيا في النشاط التصديري.
- نجاح عملية التصدير مرهون بمدى تحرير رؤوس الأموال الإنتاجية المولدة للمصادر الجديدة.
- تهدف مختلف السياسات الاقتصادية الناجحة إلى استقطاب وحماية الاستثمار الأجنبي بالموازاة مع تعديل الأطر القانونية التي تنظم الاستثمار لتحقيق تعزيز فعلى لتنمية الصادرات خارج المحروقات من السلع والخدمات.

خاتمة الفصل:

سعت الجزائر دائما إلى تحقيق تنمية اقتصادية متطورة، وتوفير حياة كريمة لكل جزائري، فقد عملت جاهدة على تنويع مصادر الدخل خاصة بعدما أدركت خطر التوجه الاقتصادي القديم الذي يركز على المحروقات كمورد أساسي في التنمية الاقتصادية، فكان من أهم الخطوات التي خطتها في توجهها الجديد نحو التنويع الاقتصادي، هو توفير بيئة مناسبة ومناخ ملائم يعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي ما يسمح بتوفر تدفقات مالية بالعملة الصعبة التي تمون مختلف المشاريع التنموية، كما منحت تحفيزات مغرية للمستثمرين المحليين حتى تهئ لهم المناخ من أجل الاستثمار في العديد من القطاعات دون تخوف، ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، تغيير قوانين الاستثمار بما يتماشى مع التغيرات الحاصلة، حيث أصدرت قانون الاستثمار 18-22 الذي تضمن العديد من الامتيازات والضمانات للمستثمر الأجنبي، كما منحت العديد من التحفيزات للمستثمر المحلي، بهدف منح المستثمر (المحلي والأجنبي) فرصة انجاز مختلف المشاريع التي تساهم في ترقية الاقتصاد الوطني و في الوقت ذاته تسمح للمستثمر من تحقيق الأرباح المتوقعة التي تحقق له الغاية من الاستثمار)، زيادة على الضمانات المقدمة فقد أنشأت هيئات داعمة و مرافقة للمستثمر منذ حصوله على رخصة الاستثمار إلى غاية الانتهاء من عملية الإنجاز وحصوله على كل حقوقه المالية،

من خلال ما تم التطرق إليه في مضمون الفصل فقد لوحظ أن العملية الاستثمارية تشهد تحسنا حيث ارتفع عدد المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وكذا المشاريع المنجزة، وهو ما يؤكد أن السياسة الاستثمارية في الجزائر تسير في الطريق الصحيح والذي يحقق ارتفاع معدل الاستثمار الذي بدوره يساهم بإيجابية في تحقيق سياسة الدولة المتجهة نحو التنويع الاقتصادي.

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

يعد التصدير من القضايا المهمة التي أولتها الدول أهمية كبرى نظرا لأهميته في تحقيق وزيادة الثروة، لذلك فقد حظي بالاهتمام من قبل الاقتصاديين على غرار المدرسة الكلاسيكية بروادها إذ سعت لتطوير النشاط التصديري من خلال الاعتماد على العديد من السياسات وكذا الاستراتيجيات، بحسب اقتصاديات الدول التي تسعى جميعها لإيجاد حصة بالأسواق الدولية والعمل على جعل صادراتها ذات ميزة تجعلها قادرة على المنافسة، كذلك فالتصدير يجلب العملة الأجنبية، وهو بذلك يساعد في الرفع من احتياطي الصرف ويصرف الفائض من الإنتاج في الأسواق الخارجية.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتصدير

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الجوانب النظرية للتصدير من مفاهيم، أهمية وغيرها فيما يلي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التصدير

يدخل التصدير ضمن عمليات التجارة الخارجية التي تسمح بتحقيق عوائد مالية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أنه عملية أساسية في النشاط الاقتصادي، وعاملا مهما في تنويع الاقتصاد من خلال تنوع الصادرات.

1. الفرع الأول: تعريف التصدير وأهميته

حظي التصدير بالعديد من التعاريف من قبل المتخصصين، والتي سوف نتطرق إليها وفق ما يلي:

1.1. التعريف الأول:

"هو قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات، سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى أسواق دولية وعالمية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها" (فريد النجار، 2008، صفحة 15)،

2.1. التعريف الثاني:

"هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي." (سعد غالب ياسين، 1999، صفحة 40)،

3.1. التعريف الثالث:

"هو تلك العمليات، التي تتعلق بالسلع والخدمات، التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمون في البلد." (خالد محمد السواعي، 2006، صفحة 38)

4.1. التعريف الرابع:

"هو تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلّة."

1.5. التعريف الخامس:

يعرفه قاموس المصطلحات الاقتصادية والإنسانية بأنه "خروج السلعة والخدمات خارج حدود الدولة أي خارج نطاق البلد." (Claude Daniel et autres, 1990, p. 125)

وبشكل عام هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة ما إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج وهو بالتالي عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية، فالتصدير وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وله دور فعال في افتتاح الأسواق الخارجية، كما يعد التصدير أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على تطور بلد ما، ويعكس مدى نمو اقتصاده، فنمو الصادرات وزيادة حجمها يدعم من موقف الميزان التجاري في اقتصاد ما من حيث زيادة نسبة الصادرات مقارنة مع نسبة زيادة الواردات، الأمر الذي يؤثر في نمو الاقتصاد المحلي، وعليه فللصادرات دور قوي في نفاذ السلع المحلية للأسواق الدولية، الأمر الذي يجعل من تطور نمو الصادرات أحد أهم مصادر تنويع الدخل بالنسبة للقطاعين الخاص والعام، زيادة على ذلك فهو يساعد على خلق المزيد من فرص العمل واستقطاب اليد العاملة ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي بدوره يساعد على خفض التكلفة، ومنه فهو عامل مهم جدا في تحقيق التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تنوع الصادرات.

2. الفرع الثاني: أهمية التصدير

التصدير ومنذ القدم عملية ذات أهمية بالغة لاقتصاديات الدول، حيث أن التجارة الخارجية تعتمد على عنصري التصدير والاستيراد، فلا يمكن أن نجد اقتصادا ما يخلو من ذلك، وعليه فله دور قوي جدا في الحصول على العملة الأجنبية والتخلص من فائض الإنتاج، وسوف نتطرق إلى أهميته على المستويين الكلي والجزئي كما يلي:

1.2. أهمية التصدير على المستوى الكلي:

تكتسي عملية التصدير أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، يمكن إدراجها في النقاط التالية:

1.1.2. التشجيع على التوسع في قطاع الصناعة وإنتاج السلع الوطنية:

يساعد التصدير في زيادة الطلب على السلع، وعلى وجه الخصوص عندما تتشكل قاعدة عملاء قوية في الأسواق الخارجية، وهو ما يؤثر ايجابا على معدل النمو الاقتصادي في البلاد، فعندما يزداد معدل النمو الاقتصادي يصبح التوسع في قطاع الصناعة وإنتاج السلع الوطنية ضرورة ملحة بالنسبة للعديد من الشركات المصدرة، وهو ما يجعلها تسهم بشكل واضح في دعم الاقتصاد الوطني،

2.1.2. تحسين الكفاءة ورفع الإنتاجية:

يعزز التصدير نمو الإنتاجية والكفاءة لتلبية حاجة الأسواق الخارجية التي تصدر المنتجات والخدمات إليها وهو بالتالي يحفز العملية الإنتاجية ويعمل على تطويرها سواء الخدمات أو السلع،

3.1.2. توفير فرص العمل:

يسمح التصدير للمؤسسات بتوسيع نشاطها وهو ما يتطلب أيدي عاملة، وبالتالي فهو يعمل على امتصاص نسبة من البطالة ويفتح مناصب شغل جديدة، وكلما توسع النشاط وتنمى نطاق الأسواق المستهدفة من سوق محلي محدود إلى أسواق عالمية مترامية الأطراف ومتعددة الأذواق، فتحت فرص عمل جديدة أمام الشباب البطال،

4.1.2. منح المنتجات الوطنية فرصة منافسة المنتجات العالمية والإقليمية:

يتيح التصدير توفر المنتجات المحلية في الأسواق العالمية والإقليمية، ومع زيادة انتشارها يزداد الطلب عليها، وهو ما يجعل الشركات المصدرة تبذل أقصى جهودها من أجل رفع كفاءة المنتجات المحلية لتلبية الطلب في الأسواق الخارجية، لفسح المجال للمنتجات المحلية أن تكون منافسا قويا على المستوى الإقليمي والعالمي وهو ما يدعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير،

5.1.2. المساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة:

بما أن الطلب المحلي غير كاف وغير قادر على تحقيق هدف النمو المتواصل فإن زيادة نمو الصادرات الإجمالية بصفة عامة والصادرات غير النفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة،

6.1.2. استقطاب الاستثمار الأجنبي:

ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنوع المنتجات وتحسين جودتها وربطها بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة،

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

2.2. أهمية التصدير على المستوى الجزئي:

للتصدير أهمية كبرى بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية نجملها في النقاط التالية:

1.2.2. زيادة حجم المبيعات:

اعتماد المؤسسة على سياسة فعالة للتصدير يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة المباعة التي ينتج عنها انخفاض تكلفة المنتج إلى أقل مستوى ممكن مما يمنحها القدرة على المنافسة بقوة،

2.2.2. التحكم في التغيرات السوقية:

حيث يساعد التصدير المؤسسة على التقليل من التأثيرات السلبية للتغيرات السوقية لأنه يوزع مخاطر انخفاض الطلب على عدة أسواق، مما يجعل المؤسسة قادرة على مواجهة مختلف التغيرات والتقلبات المحتملة،

3.2.2. تنشيط العملية الإنتاجية:

الإنتاج من أجل التصدير يؤدي إلى رواج المنتج في السوق المحلي نتيجة زيادة عدد الزبائن المحليين بفضل ارتفاع مستويات الجودة التي تعتبر عنصرا أساسيا في تحسين أداء اقتصاديات البلاد،

4.2.2. منح المؤسسة خبرة فنية:

يمكن المؤسسة من اكتساب خبرة أكبر في المجالات الفنية المرتبطة بالتصدير كأساليب التسويق الدولي نتيجة الاقتراب أكثر فأكثر من الهيئات المعنية بالتصدير،

3. الفرع الثالث: أهداف التصدير

للعملية التصديرية مجموعة من الأهداف التي يجب الوصول إليها من خلال هذه العملية يمكننا ذكر بعضها في النقاط التالية:

- توفير العملات الأجنبية الكافية لتمويل العمليات التنموية واقامة المشاريع الاستثمارية،
- محاولة ايجاد فرص عمل جديدة من خلال زيادة مداخيل الدولة التي تؤدي إلى زيادة وتوسيع الاستثمارات،
- التواجد الثقافي والسلي في الأسواق الأجنبية وتبادل الخبرات الفنية الموجهة للمنافسة، وذلك للحصول على مكانة مناسبة بين دول العالم المختلفة،
- تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي والتشغيل الاقتصادي لموارد الدولة،
- تحسين مستوى المعيشة للمجتمع والرفع من الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي زيادة القوة الشرائية للفرد،
- توفير التكنولوجيا الدولية الحديثة لمراكز الإنتاج في الدولة، (مروة مومن، 2023، صفحة 29)
- التطلع للأسواق الدولية في حالة وجود الطلب على السلعة أو إذا تعلق الأمر بتشبع السوق المحلي،
- السعي للتلاؤم مع المنافسة الدولية، من خلال تصدير منتجات ذات ميزة أو جودة بمعايير عالمية، تكون قادرة على منافسة السلع الدولية، الرفع من المردودية والإيرادات المالية، عن طريق تحسين وتنشيط العملية الإنتاجية،
- زيادة مردودية رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار،
- السعي إلى الرفع من فعالية التسيير المالي من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ثم التصدير،

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

- تحسين القدرات المتعلقة بالعملية الإنتاجية عن طريق مواكبة التكنولوجيا والطرق الحديثة في الإنتاج،
- استغلال الامتيازات المتوفرة لدى المؤسسات الوطنية،
- الرفع من فعالية وظيفة البحث والتطوير التي تقود إلى الابتكار والتحسين المستمر.

4. الفرع الرابع: أنواع التصدير

هناك أنواع مختلفة للتصدير والتي تخضع في تقسيمها إلى معايير معينة ندرجها فيما يلي:

1.4. معيار المجموعة السلعية:

يركز هذا المعيار على طبيعة السلعة الموجهة للتصدير، حيث تكون سلعا استهلاكية أو معمرة أو صناعية أو زراعية أو مواد أولية وغيرها،

1.3. معيار الصادرات المؤقتة والدائمة:

يهتم هذا المعيار بعامل الزمن حيث يربط الصادرات والزمن، فالصادرات الدائمة هي تلك الصادرات التي تصدر بصفة نهائية في حين أن الصادرات المؤقتة تمثل تصدير سلع لفترة زمنية معينة ثم يعاد استيرادها،

3.4. معيار الدول المصدرة:

يفرق هذا المعيار الدول بناء على موقعها في خريطة الاقتصاد العالمي منها دول متقدمة أو دول نامية أو دول أقل نمواً، (فريد النجار، 2002، صفحة 106، 107)

4.4. معيار طريقة التصدير:

معنى ذلك إما أن يكون التصدير مباشراً أو غير مباشر كما يلي:

1.4.4. التصدير المباشر:

- وهو أن يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسيطاء ويتم التصدير وفق أربع طرق،
- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج،
 - البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج،
 - الممثل التجاري وهو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية،
 - الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

2.4.4. التصدير غير المباشر:

يتم التصدير غير المباشر باستخدام الوسيطاء حيث تعهد شركة ما بنشاط تصديرها إلى أشخاص آخرين من نفس بلدها أو أجنب يعملون لحسابهم الخاص من أجل ضمان دعم وتعزيز منتجات الشركة في الأسواق الخارجية، لذلك تعتمد الشركة بإيكال وظيفتها التجارية إلى أشخاص لديهم خبرة ومعرفة جيدة بأسواق التصريف على خلاف وكلاء العمولة، حيث يقوم هؤلاء الوسيطاء بشراء المنتجات وبيعها إلى زبائنهم، وكمثال عن الوسيطاء وكلاء التوزيع والشركات متعددة الجنسيات وفروعها أو المشروعات المشتركة. (عبد الرحمان أحمد يسري، 2001، صفحة 205، 204)

2.4.4. التصدير المشترك:

التصدير المشترك هو اتحاد عدة مصدرين ذوي اهتمام خاص أو مشترك للتصدير معا، بحيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، حيث يظهر بعدة أشكال قانونية هي:

1.2.4.4. الاتحاد التصديري:

يقوم هذا الاتحاد على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون من الناحية الاقتصادية أكثر فعالية ومن الناحية المالية أكثر منفعة من سلسلة من الأعمال الفردية، ويعمل هذا الاتحاد على تكثيف عملية التصدير بحيث يصل إلى أسواق أوسع ويحقق عوائد هامة،

2.2.4.4. التصدير المحمول:

هو بيع يتم من خلاله قيام شركة كبيرة، تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية، بوضع هذه الشبكة في خدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانيات ضعيفة لا تمكنها من القيام بالتصدير بمفردها، مقابل عمولة ودون أن تتبع الشركة الكبيرة سلوك شركة التجارة الدولية،

5.4. معيار الصادرات المنظورة وغير المنظورة:

يتم التركيز هنا على صفة السلع الموجهة للتصدير،

1.5.4. الصادرات المنظورة:

تضم سلعا مادية ملموسة تصدر إلى خارج الدولة حيث يمكن معاينتها واحصائها من قبل الجمارك، مثل الحبوب، السيارات وغيرها،

2.5.4. الصادرات غير المنظورة:

تتمثل في كل الخدمات غير الملموسة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات للأجانب مثل خدمات المطاعم والفنادق، النقل، التأمين والخدمات المصرفية. (كامل البكري، 2003، صفحة 282)

المطلب الثاني: دوافع التصدير ومؤثراته

هناك العديد من العوامل التي تفرض على الدولة اللجوء إلى التصدير، من أجل إنعاش الاقتصاد أو تطويره، كما توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيم العملية التصديرية، وبالتالي نستطيع معرفة مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة ومدى تحقيقها النمو الاقتصادي.

1. الفرع الأول: دوافع التصدير

يمكن تحديد الدوافع التي تتحكم في عملية التصدير في مجموعة من النقاط والتي نقسمها إلى دوافع على المستوى الكلي وأخرى على المستوى الجزئي وفق ما يلي:

1.1. الدوافع على مستوى السياسة الكلية للاقتصاد:

وتتمثل في النقاط التالية:

- زيادة احتياطات النقد الأجنبي،
- مساعدة الصناعات على البقاء والنمو عن طريق تطوير الصناعات الحالية، والعمل على انشاء صناعات جديدة في مجالات جديدة من أجل توسيع العملية التصديرية،
- تعزيز الرخاء عن طريق تحسين الإنتاجية الوطنية، التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل،
- تقليص معدلات البطالة، عن طريق تشغيل الطاقات والموارد الفائضة والمعطلة،
- تشجيع واضعي السياسة العامة على تنفيذ برامج تهدف إلى مساعدة المؤسسات على تحسين أدائها في المجال الاقتصادي، (Luis Filipe, Graça Silva, 2009, p. 345)

2.1. الدوافع على المستوى الجزئي "المؤسسات":

نجمها في النقاط:

- تستخدم المؤسسات النشاط التصديري من أجل تحسين عملياتها الادارية وذلك على المستوى المحلي،

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

- زيادة الأداء العام، والرفع من الكفاءة وتحسين المهارة،
- الاستفادة من وفورات الحجم، والتحكم في التكلفة،
- تنوع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية،
- البحث عن فرص في الأسواق الدولية لتحقيق أهدافها التي تحمي موقعها في السوق
- استجابة لتكثيف المنافسة على نطاق عالمي،
- تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية،
- الاستفادة من التميز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله،
- اغتنام الفرص التسويقية الخارجية التي تحقق مردودا مشجعا يمكن الاستفادة منها،
- صغر السوق المحلية بحيث تصبح غير قادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا، مما يولد الرغبة في التصدير،
- في حال تدهور الطلب في السوق المحلية واقدام المؤسسة على ايجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية، تطوير الإنتاج وطرقه وهذا استجابة للبيئة الخارجية، وكذا تطوير وإدارة الأفراد العاملين في المؤسسة بما يتماشى مع التغيرات العالمية في مجال الاقتصاد والتجارة الخارجية، (صديق محمد عفيفي، 1973، صفحة 61،62)

لا تخلو عملية التصدير من وجود العديد من المخاطر، نظرا للاختلافات الحاصلة على مستوى هيكل الأسواق الخارجية التي تترجم في بعض العوامل منها على سبيل المثال معدلات التضخم، سعر الصرف، السياسة الاقتصادية المسطرة، درجة الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى السياسة التصديرية بشكل عام.

2. الفرع الثاني: مؤشرات التصدير

لغرض تحليل العملية التصديرية وتقييم مدى فاعليتها بالنسبة للسياسة الاقتصادية، لابد من تحليل ودراسة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالصادرات والتي نبرزها فيما يلي:

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

1.2. مؤشرات قياس أداء العملية التصديرية:

يمكن قياس درجة أداء العملية التصديرية ومدى تأثيرها وفعاليتها بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال المؤشرات الموضحة بالجدول أدناه:

جدول رقم (07) يبين مؤشرات التصدير وخصائصها

المؤشر	الخصائص
1. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام للدولة: $= X / PIB * 100$ حيث X: الصادرات، PIB: الناتج المحلي الخام	يمثل ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي دليلا على مدى قدرة الدولة على توجيه إنتاجها إلى التصدير، ومدى اعتمادها على الأسواق الخارجية في تسويق فائض إنتاجها وتكوين PIB
2. نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدولة $= X / M * 100$ X: الصادرات، M: الواردات	تعكس هذه النسبة، مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، أي مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة احتياجات الدولة من الواردات، انطلاقا من تزايد الطلب على السلع ووفرته، وكذلك سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير الأمر الذي يجنبها الاستدانة من الخارج.
3. درجة التركيز السلعي للصادرات	يعكس هذا المؤشر مدى تزايد نصيب السلعة أو المجموعة السلعية للدولة من

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

إجمالي صادراتها، حيث كلما ارتفعت نسبة سلعة أو عدد معين من السلع من مجمل الصادرات دل ذلك على تخلف الهياكل الإنتاجية للدول ومحدودية قدرتها على استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، الأمر الذي يتطلب تنويع الصادرات لتحقيق أفضل اندماج لهذا الاقتصاد في التقسيم الدولي للعمل من خلال التحول إلى إنتاج وتصدير سلع عالية التقنية.	
يرز هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على عدد قليل أو كبير من الدول أو تكتل من التكتلات الاقتصادية في تصريف صادراته.	4. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات
يشير هذا المؤشر إلى النسبة المخصصة للاستخدام المحلي من الإنتاج المحلي سواء لغرض الاستهلاك النهائي أو التصنيع، حيث يعبر هذا المؤشر على مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتدادا طبيعيا له	5. النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي

المصدر: (إبراهيم الميسوي، 1989، صفحة 143، 133)

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

من خلال استخدام المؤشرات السابقة (سواء كلها أو بعضها منها حسب الحاجة)، يمكن قياس أداء عملية التصدير وتحديد الدور الذي يلعبه التصدير في تنمية الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في تحقيق استراتيجية التنوع الاقتصادي، وهو ما يبرز درجة تنوع الصادرات خارج المحروقات.

2.2. مؤشرات تنافسية الصادرات:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس درجة تنافسية الصادرات نذكرها فيما يلي:

1.2.2. مؤشر التنوع (Diversification Index): يعمل هذا المؤشر على قياس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر كغيره من المؤشرات بين [0،1]، ويتم تفسيره بأنه كلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على أن درجة تنوع الصادرات كبيرة، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دل ذلك ضعف تنوع الصادرات، في حين عندما يصل المؤشر إلى الصفر فإنه يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث

S_j : هو مؤشر التنوع،

h_{ij} : حصة السلعة "i" من إجمالي الصادرات الكلية للدولة "j"

h_i : حصة السلعة "i" من إجمالي الصادرات العالمية.

2.2.2. مؤشر التركيز (Concentration Index): وهو ما يسمى بمؤشر هير-فندال-هيرشمان

الذي يقيس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات أو الواردات العالمية في سلعة

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين الصفر والواحد الصحيح $[0,1]$ ، حيث أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات في حين تشير القيم الأعلى القريبة من الواحد إلى درجات تركيز أكبر، يمكن حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$h_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{X_{ij}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

h_j : هو مؤشر التركيز،

X_{ij} : قيمة الصادرات للدولة "j" والسلعة "i"،

X_j : إجمالي الصادرات للدولة،

n : عدد السلع الممكن تصديرها.

3.2.2. مؤشر كفاءة التجارة Trade Efficiency Index:

هو مؤشر مركب يعتمد في حسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية، ويؤدي حساب هذا المؤشر إلى ترتيب عام لموقع الدولة ضمن مجموعة الدول المصدرة.

4.2.2. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة The Apparent Relative Feature Index:

يفترض هذا المؤشر قيام التبادلات الدولية على الفوارق في الكلفة بين الدول، وهو ما يبين المزايا النسبية لها، حيث كلما كانت النتائج النسبية لدولة ما كبيرة في صادرات سلعة ما كلما كانت ميزتها النسبية الظاهرة في هذه السلعة كبيرة، فإذا كانت قيمة المؤشر أقل من الواحد ($1 >$) دل ذلك على الافتقار للميزة النسبية في حين إذا كانت قيمة المؤشر ($1 <$) دل ذلك على وجود الميزة النسبية للسلعة المصدرة، كذلك يقيس هذا المؤشر عدد السلع التي تتمتع بميزة نسبية على مستوى التجارة الخارجية، بينما الدول التي لديها تركيز في صادراتها تتدنى لديها السلع ذات الميزة النسبية، ويستخدم المؤشر في قياس الميزة للسلع وفق العلاقة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij}/x_i}{x_{wj}/x_w}$$

حيث:

RCA_{ij} : هو مؤشر الميزة النسبية الظاهرة،

x_{ij} : صادرات الدولة "i"

x_{wj} : الصادرات العالمية "w" من السلعة j

x_i ، و x_w الصادرات الكلية للدولة "i" والعالم "w" (مروة مومن، 2023، صفحة 35، 36)

المبحث الثاني: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، حيث سطرت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في إطار سياسة التنوع الاقتصادي المنتهجة، مما جعل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات تشهد ديناميكية ونموا غير مسبوق، تجسد من خلال الارتفاع المسجل في قيمة الصادرات خارج المحروقات من 1,7 مليار دولار سنة

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

2009 إلى 07 مليار سنة 2022، في حين بلغت الصادرات خارج المحروقات 5.07 مليار دولار، إلى غاية نوفمبر 2023، وقد بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات منذ بداية 2024 قيمة 07 مليار دولار، وفق تصريحات السيد وزير التجارة و ترقية الصادرات، كما أبدى أن توقعات الجزائر و توجهها هو استمرار نمو الصادرات خارج المحروقات لتصل بحلول 2030 إلى 29 مليار دولار، لكن تبقى هذه الطموحات تحد كبير غير أنه قابل للتحقيق.

المطلب الأول: المؤسسات الداعمة للتصدير في الجزائر

عمدت الجزائر إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات التي تخدم عملية التصدير وتنهض بها سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير أو ما يتعلق بتمويل الصادرات وما يتعلق بتبادل المعلومات التجارية، وإنشاء المعارض، والمحافل الدولية، وغيرها، وسوف نتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

1. الفرع الأول: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج حسب عتبات التمويل التالية:

1.1. بالنسبة للمشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج:

- 100٪ في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد،
- 50٪ في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي،
- 80٪ في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

يجب الإشارة هنا إلى أن الإعلانات المعدة يجب أن تكون وفق لغة مستعملة في التجارة الدولية، وعند الاقتضاء في لغة البلد المستضيف للتظاهرة، ومتضمنة كل المعلومات المتعلقة بالتظاهرة من اسم المعرض وفترته ومكانه وكل المعلومات التي لها علاقة أو صلة بالتظاهرة.

2.1. نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:

- 80٪ في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج،
- 25٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة،
- 50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور.

كما تخصص موارد هذا الصندوق لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، وتُمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة، وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، وتتم الإعانة في المجالات التالية:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية،
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج،
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية،
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير،
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية. (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2023)

3.1. مجالات الإعانة المقررة من الصندوق:

هناك خمس مجالات مخصصة لإعانات الصندوق هي:

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

- إنشاء العلامات التجارية وحماية المنتجات المخصصة للتصدير في الخارج ومكافآت الأبحاث الجامعية التي ساهمت في تحسين أو استحداث منتجات موجهة للتصدير،
- إعداد تشخيص التصدير وإنشاء خلايا تصدير داخلية،
- تكاليف الاستكشاف في الأسواق الخارجية المدعومة من طرف المصدرين، وكذا الإعانة المخصصة للمركز الأولي للوحدات التجارية في الأسواق الخارجية،
- طبع ونشر الدعائم الإعلامية لترقية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير، واستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

2. الفرع الثاني: الشركة الوطنية الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

أنشأت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 الصادر في 02-07-1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وتهدف لترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وتغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير وتأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي، وتعويض وتغطية الديون. (الجريدة الرسمية، 1996)

3. الفرع الثالث: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 96-327 المؤرخ في 01 جانفي 1996 يتمتع بالاستقلال المالي، والشخصية المعنوية ويعمل تحت وصاية وزارة التجارة، ويهدف لترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات ومهامه إعلامية، استشارية وتدعيمية. (الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-327 الوارد بالجريدة الرسمية رقم 58، 1996)

4. الفرع الرابع: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):

هي مؤسسة عمومية بصيغة شركة ذات أسهم، انبثقت عن الديوان الوطني للأسواق والتصدير "أونافكس" وقد أنشئت بتاريخ 06 نوفمبر 1989 وهي تهتم بتطوير وتقويم

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

المبادلات الخارجية عن طريق ترقية الصادرات غير النفطية، وتنظيم التظاهرات التجارية مجسدة بذلك مسعى الدولة في تشجيع الإنتاج الوطني والتصدير خارج المحروقات، بالإضافة إلى عقلنة الواردات، من أهم أهدافها ما يلي:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي، تنظيم المشاركة الجزائرية في مختلف المعارض والصالونات المنظمة بالخارج،
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:
 - الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية،
 - فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب،
 - الإعلام الاقتصادي والتجاري،
 - التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب،
 - قوانين وترتيبات التصدير،
 - تحرير مجلات ونشرات إعلامية اقتصادية وتجارية،
 - تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة.
- التكفل بمتابعة عمليات المقاصة والمساعدة التقنية للمتعاملين الوطنيين في مجال التصدير،
- تقديم يد العون لمتعاملي التجارة الخارجية الجزائريين وهذا بناء على طلبهم في مراحل تحضير ملفاتهم أو التفاوض مع المتعاملين الأجانب،
- تأطير المتعاملين الوطنيين ومساعدتهم في تطوير صادراتهم وإيصالها إلى الخارج،
- وضع علامة جيد لتصدير المنتجات والتغليف المطابقين للمقاييس والمعايير المقررة.

5. الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 174، المؤرخ في 12 جوان 2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وهي خاضعة لوصاية وزارة التجارة ومن مهامها ما يلي:

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة،
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية،
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها،
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية،
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية،
- تصميم وإعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية،
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج،
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير. (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2023)

6. الفرع السادس: المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية (OPE)

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 135-90 المؤرخ في 15 ماي 1990 ومن بين المهام التي يقوم بها هذا المركز هي رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، وتوفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

7. الفرع السابع: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 327-96 المؤرخ في 01 جانفي 1996 يتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية ويعمل تحت وصاية وزارة التجارة، يهدف أساسا لترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

خارج المحروقات ومهامه إعلامية، استشارية وتدعيمية. (آيت بارة شفيعة، عثمانى انيسة، 2022، صفحة 331، 332)

المطلب الثاني: إجراءات التصدير في الجزائر

تعتمد الجزائر مجموعة من الاجراءات والتسهيلات التي تنظم العملية التصديرية سوف نتطرق إليها ضمن ما يلي:

الفرع الأول: شروط ممارسة نشاط التصدير خارج المحروقات

القيام بعملية التصدير خارج المحروقات في مختلف النشاطات والقطاعات يتطلب مجموعة من الشروط التي نوردتها فيما يلي:

1. الشروط المتعلقة بطبيعة المصدّر:

يسمح بعملية التصدير للأشخاص المذكورين الآتي ذكرهم:

- المنتجون،
- المصنعون،
- مقدمو الخدمات،
- تجار آخرون مسجلون بصفة قانونية في السجل التجاري،
- الحرفيون،
- الفلاحون،
- التعاونيات الفلاحية. (شريطة امتلاك وثيقة محل السجل التجاري)

2. الشروط المتعلقة بطبيعة البضاعة الموجهة للتصدير:

يسمح بتصدير كل البضائع باستثناء البضائع التالية:

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

- نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية والبطاريات المستعملة (معلقة عند التصدير)،
- الجلود الخام (معلقة عند التصدير)،
- المرجان الخام أو نصف مصنع،
- شتلات النخيل،
- الأغنام والأبقار للإنسال،
- الأشياء ذات قيمة وطنية على صعيد التاريخ أو الآثار بما فيها المركبات القديمة،
- الحيوانات والنباتات المحمية،
- المواد المستنفذة لطبقة الأوزون (SAO)،
- البضائع المقلدة،
- كل بضاعة أخرى (عدا المذكورة سابقا) يقع عليها حظر بمقتضى نص تشريعي أو تنظيمي،
- البضائع الخاضعة لإجراءات إدارية خاصة،
- توجد بعض البضائع التي تستوجب الخضوع لتقديم رخص أو تأشيرات أو شهادات أخرى.

2. الفرع الثاني: الإجراءات الجمركية

تخضع العملية التصديرية إلى الرقابة والمتابعة والتنظيم من قبل الإدارة الجمركية، من خلال تطبيق الإجراءات اللازمة لكل عملية وفقا لأنظمة التصدير المعمول بها، وتعتبر الخدمات الجمركية أحد الركائز الأساسية لقيام نشاط التصدير.

1.2. الإجراءات الجمركية:

تمنح الدولة مجموعة من التسهيلات بهدف تشجيع نشاط التصدير وتتمثل في:

1.1.2. إجراءات الإحضار والوضع أمام الجمارك:

يجب على كل مصدر سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا أن يقوم بإحضار كل البضائع الموجهة للتصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية قبل تصديرها نحو الخارج، كما يمكن أن يكون مكتب الجمارك هو مكتب الخروج (المكتب الحدودي) أو المكتب الأقرب من مقر مؤسسة المصدر.

2.1.2. إجراءات الجمركة:

كل البضائع الموجهة للتصدير يجب أن تكون موضوع تصريح مفصل، والذي يمكن تسجيله في أي مكتب جمارك (مركز الخروج، مقر الإقامة أو مكتب داخلي).

يعد التصريح الجمركي للتصدير بمثابة رخصة تنقل في حالة اكتتاب هذا الأخير في مكتب غير مكتب الخروج، كما يتم ايداع التصريح من قبل:

- الوكيل لدى الجمارك،
- المالك المرخص له،
- الناقل المرخص له.

كما يمكن للعينات وقطع الغيار والمنشورات الاشهارية وكذا البضائع ذات قيمة تساوي أو تقل عن 100.000 دج أن تكون محل تصريح مبسط.

1.2.1.2. الوثائق المستوجبة أو اللازمة المرفقة بالتصدير: تتمثل في:

- فاتورة موطنه،
- الرخص المطلوبة (الإجراءات الادارية المسبقة)،
- تقديم إثبات المنشأ (شهادة المنشأ) للبضائع الموجهة للتصدير حيث تستفيد البضائع ذات المنشأ الجزائري من الامتيازات الجبائية في بعض الدول كدول الاتحاد الاوروي

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

(UE)، المنطقة العربية للتبادل الحر (GZALE)، المنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحر (ZLECAF)، تونس والأردن.

2.2.1.2. فحص البضائع: يتم فحص البضائع كما يلي:

- يتم فحص البضائع موضوع تصريح التصدير عن طريق مراقبة مادية انتقائية قبل الشحن، كما يمكن أن تتم هذه المراقبة داخل محلات المصدر،
- يتم إعفاء البضائع من المراقبة في مكتب الخروج في حالة ما تم مراقبتها في المكتب الداخلي.

3.2.1.2. الشحن عند التصدير:

- التصدير الفوري حيث يمكن تصدير البضائع المرخص لها على الفور،
- وضع البضائع في مناطق بالميناء، أو موانئ جافة، أو في أي منطقة أخرى خارج الموانئ تحت الرقابة الجمركية في انتظار تصديرها لاحقاً.

3. الفرع الثالث: التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية وإدارية، إذ تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:

1. عند تصدير الخضر والفواكه والمنتجات الأخرى الطازجة وسريعة التلف:

يمكن الاستفادة من الرواق الأخضر مع الإعفاء من المراقبة الفورية وتستكمل الإجراءات الجمركية في نفس اليوم.

2. بالنسبة للمنتجات الأخرى:

تتم الإجراءات الجمركية في أجل أقصاه ثمانية وأربعون ساعة (48 ساعة)،

3. في حالة وجود نزاع مع مصالح الجمارك:

يرخص للمعني بعملية التصدير تصدير بضائعه ويؤجل البت في النزاع،

4. مراقبة البضائع بشكل سريع:

يتم ذلك بواسطة فرقة تصدير مكلفة خصيصا بمراقبة البضائع الموجهة للتصدير،

5. إمكانية إعفاء البضائع من المراقبة عن طريق الماسح الضوئي:

ويتم ذلك في الحالات التالية:

- إذا كان المصدر متعامل اقتصادي معتمد،
- في حالة خضوع البضاعة للمراقبة المادية،

عند تقديم البضاعة إلى مكتب الخروج الجمركي بأختام جمركية سليمة.

6. تسهيلات أخرى: يمكن أن ندرجها فيما يلي:

- الإعفاء من إيداع ضمانات في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (إنجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي.
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد،
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD)، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية،
- إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع،

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

- تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).
- التصريح المسبق والمبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

4. الفرع الرابع: التسهيلات البنكية

تمنح الاستفادة من التسهيلات المصرفية للشركات المنتجة لبضائع أو خدمات ويكون مقرها في الجزائر، وتعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية بهدف المشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير، وبتقديم وثائق الإثبات اللازمة، حيث تتم هذه التسهيلات عن طريق عملية التوطين البنكي الذي هو عملية إدارية تضمن للبنوك تسجيل وإعطاء قاعدة نظامية لكل عمليات الاستيراد والتصدير، وتسمح هذه العملية من الناحية التقنية بمراقبة المبادلات مع التجارة الخارجية من قبل البنوك بالاستعانة بمصلحة الجمارك وما تسمح به التشريعات.

1.4. التوطين المسبق لعمليات التصدير: يتم من خلال ما يلي:

1.1.4. حالة البيع النهائي:

في حالة البيع النهائي عند التصدير، يجب أن تتم إجراءات التوطين البنكي مسبقا لعملية التصدير (نظام بنك الجزائر رقم 01-07 المؤرخ في 03/02/2007).

2.1.4. حالة البيع بالإيداع:

في حالة عملية التصدير في إطار البيع بالإيداع (التمثل في عملية تصدير مؤقتة تتحقق ببيع نهائي بعد مدة مقبولة)، التوطين البنكي ليس إجباريا في البداية، يجب أن يتم أثناء إجراء التصدير النهائي (بيع نهائي).

1.4. التوطين المؤجل:

هو التوطين البنكي للفواتير التجارية لعمليات تصدير المنتجات الطازجة، سريعة التلف أو الخطيرة، إذ يمكن أن تتم بعد تاريخ التصدير والتصريح لدى الجمارك، وذلك في حدود المهلة المحددة وفق تعليمات بنك الجزائر.

3.4. الاعفاء من التوطين البنكي:

تعفى من التوطين البنكي، العمليات التالية:

- تصدير العينات والبضائع، التي تقل قيمتها عن أو تساوي 100.000 (دج)،
- التصدير المؤقت، ما لم يترتب عليه دفع خدمات أو إعادة العملة إلى الوطن.

(المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2022)

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات

لجأت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها المساعدة على تحقيق تنويع الصادرات خارج المحروقات وتنميتها، وهو ما يساعد على تنويع مصادر الدخل القومي، ومن بين الإجراءات المتخذة نتطرق إلى:

1. الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية

يقصد بها انتهاج سياسة الحرية التجارية وهي سياسة تتبعها الدولة في تسيير تبادلاتها الخارجية، وتعني اتجاه نظام الدولة إلى الحياد تجاه عمليتي التصدير والاستيراد كما يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع على تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير، ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق مجموعة من الأدوات:

1.1. تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم العملة:

ويقصد بها تحول العالم من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة وأصبح النظام السائد هو نظام التعويم الحر الذي يعني ترك العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين عرض الصرف الأجنبي دون تدخل من البنك المركزي،

2.1. التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية:

وهي تخفيض معدلات التعريف الجمركية المرتفعة بمعدلات تنخفض تدريجيا، أو ما يصطلح عليه تحرير التجارة من القيود التعريفية،

3.1. إزالة القيود الفنية المباشرة:

يؤدي التحول إلى سياسة التجارة الخارجية إلى إلغاء نظام الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة.

4.1. إقامة مناطق حرة:

هي إحدى الأدوات الهامة لسياسة تحرير التجارة الخارجية، المناطق تقوم على إدارتها هيئة عامة أو خاصة وهي ثلاثة أنواع (مناطق حرة تجارية، مناطق حرة صناعية، مناطق حرة للخدمات)،

5.1. تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية:

يعتبر من الأدوات الهامة لتطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية.

2. الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة

تعتبر من أكثر السياسات العمومية شيوعا في نطاق ترقية الصادرات، وتعني قيام البنوك المركزية بتعديل سعر العملة المحلية بدلالات العملة الأجنبية، بما يتوافق والأهداف

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

التي يحددها المسؤولون عن السياسة الاقتصادية، في إطار نظام سعر الصرف المعتمد (الثابت والمرن)، والغرض من هذه العملية هو معالجة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات.

ولتخفيض قيمة العملة أهداف تتجلى في النقاط التالية:

- تشجيع الصادرات الوطنية واعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات،
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات،
- زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير،
- المرونة السعرية للصادرات والواردات، بمعنى مدى تجاوب الطلب على الصادرات والواردات مع تغير الأسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة.

3. الفرع الثالث: تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر

باشرت الحكومة الجزائرية القيام بعملية تقييم شامل، ينجر عنه تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية المتعلقة بالتبادل الحر، وعليه فقد تقرر ما يلي:

- تقييم الاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية (اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التبادل الحر العربية الكبرى والاتفاقية التفاضلية مع تونس)،
- تقييم مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،
- دراسة ملف مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من أجل استكمال اندماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري المتعدد الأطراف،
- متابعة الملف المتعلق بقواعد المنشأ في إطار مناطق التبادل الحر بهدف تحديد دقيق لشروط منح الامتيازات التعريفية المتعلقة بكل اتفاقية،
- الاستعداد للانضمام الفعلي لمنطقة التبادل الحر للقارة الافريقية بهدف الاستفادة من الامتيازات الممنوحة، تحديد مقاييس إبرام اتفاقيات تجارية جديدة ترمي إلى تسهيل

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية، وضمان توازن الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين المعنيين بالاتفاقيات.

4. الفرع الرابع: ضمان توازن الميزان التجاري

يتم ذلك من خلال تنفيذ النقاط التالية:

- تحسين استعمال الخرائط الوطنية الرقمية (خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة للمستوردين) من أجل إحصاء دقيق للإنتاج الوطني وقدرات إنتاج السلع والخدمات،
- العمل على تحديد الاحتياجات الوطنية بدقة من المواد الأولية والمواد الغذائية والصناعية بغرض مراقبة الكميات المرخص باستيرادها، تكملة للإنتاج الوطني واستجابة لطلب المستهلكين،
- تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج المواد الأولية لتقليص فاتورة استيرادها،
- إخضاع المستوردين للالتزام بتسجيل مورديهم لدى المصالح المعنية بهدف ضمان نزاهة وشفافية الممارسات التجارية عند الاستيراد.

5. الفرع الخامس: تعزيز عملية التصدير

- عمدت الجزائر إلى تعزيز نشاط التصدير من خلال مجموعة من الإجراءات التي يمكن ادراج بعضها في الآتي:
- وضع استراتيجية وطنية للصادرات تأخذ بالحسبان جميع العوامل المؤثرة في عملية التصدير،
 - تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة التي تسري وتؤطر فعل التصدير والتي تقوم على مقارنة تبسيط وتحسين الإجراءات التي تنظم عملية التصدير،
 - استحداث مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية الجنوبية،

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

- استحداث أراضي لوجستية موجهة للتصدير، وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة بهدف ترقية المبادلات التجارية خارج المحروقات،
- إنشاء مراكز إقليمية كبرى للمعارض من أجل تنظيم مختلف التظاهرات والمعارض التجارية الجهوية، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي وجعله قادرا على المنافسة العالمية،
- إصلاح نظام تعويض تكاليف النقل وتسريع عملية معالجة ملفات التعويض عن طريق الصندوق الخاص بترقية الصادرات،
- ضبط شروط مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية بالخارج ووضع ترتيبات لليقظة الاقتصادية من أجل استقطاب كل فرص تصدير الإنتاج الوطني،
- مرافقة المؤسسات ضمن مسار التصديق على منتجاتها،
- تطوير تصدير الخدمات. (الحياني ليلي، 2023، صفحة 574، 575)

6. الفرع السادس: مؤشرات التصدير خارج المحروقات

لمعرفة مدى مساهمة عملية التصدير في تحقيق التنوع الاقتصادي لابد من التطرق إلى مؤشرات الصادرات خارج المحروقات وفق ما يلي:

1.6. مؤشر التركيبة الهيكلية للصادرات خارج المحروقات:

يتم تحديد ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (08) تركيبة الصادرات خارج المحروقات حسب فوج المنتجات (الوحدة مليون دولار)

البيان	سلع غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
السنوات							
2000	32	44	465	13	47	11	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	551	1	30	35	673
2004	59	90	509	0	47	14	781
2005	67	134	571	0	36	19	907
2006	73	195	651	1	44	43	1184
2007	88	169	838	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	49	1937
2009	113	170	692	0	42	49	1066
2010	305	165	1089	0	27	33	1619
2011	357	162	1495	0	36	16	2140

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

2048	18	30	0	1519	167	314	2012
2161	18	25	0	1608	108	402	2013
2810	10	15	2	2350	110	323	2014
2057	11	17	0	1685	105	239	2015
1781	18	53	0	1299	84	327	2016
1367	20	78	0	845	73	350	2017
2216	33	90	0	1626	93	373	2018
2079	36	83	0	1445	96	408	2019
1916	37	77	0	1287	71	437	2020
4579	63	188	1	3486	182	576	2021
5980	111	84	2	5086	263	269	2022
5978	111	84	2	5086	263	269	2023

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات بنك الجزائر (التقارير السنوية المتعلقة بفترة الدراسة)

نلاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات خارج المحروقات منذ سنة 2000 إلى غاية 2005 تنمو ببطء، ثم شهدت انتعاشا سنة 2006، ويرجع ذلك إلى نمو المجموعة السلعية للصادرات، ثم واصلت النمو بوتيرة متقاربة بالنسبة لباقي السنوات، وتجدر الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة شهدت نموا غير مسبوق حيث انتقلت من 2,3 مليار دولار سنة 2020 إلى

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

05 مليار دولار في 2021، لترتفع إلى 6,6 مليار دولار في 2022 وتستقر في حدود 5,5 مليار دولار في 2023، كما بلغت قيمتها في بداية سنة 2024 قيمة 07 مليار دولار، لذلك يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تشهد نموا وتحسنا في السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات العشرية الأولى، كما تعتبر السلع النصف مصنعة أكبر مكون للصادرات خارج المحروقات.

2.6. مؤشر نمو الصادرات خارج المحروقات:

عملت الجزائر على تطوير الصادرات خارج المحروقات قصد ترقيةها وتنويعها بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية الجديدة، والجدول الموالي يوضح نمو الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000-2023

جدول رقم (09) يوضح نمو الصادرات خارج المحروقات (الوحدة مليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السنوات						
الصادرات الكلية	22031	19132	18825	24612	32083	46001
الصادرات خارج المحروقات	612	648	734	673	781	907
النسبة	2,78	3,38	3,9	2,73	2,43	1,97
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البيان						
الصادرات الكلية	54613	60163	79298	45194	57053	73489

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

2062	1526	1066	1928	1332	1184	الصادرات خارج المحروقات
2,80	2,67	2,36	2,43	2,21	2,16	النسبة
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة البيان
34763	28883	34570	62886	64974	71866	الصادرات الكلية
1890	1779	1490	2810	2014	2062	الصادرات خارج المحروقات
5,44	6,16	4,31	4,47	3,09	2,87	النسبة
2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنة البيان
65526	65718	38637	21932	35323	41113	الصادرات الكلية
5978	5980	4579	1916	2079	2216	الصادرات خارج المحروقات
9,12	9,10	11,85	8,74	5,88	5,40	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال ما ورد بالجدول نستنتج أن نمو الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات 2000-2013 بلغت نسبة 3,09 كأقصى معدل، ما يدل على أن الصادرات تعتمد على

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

المحروقات بدرجة كبيرة نظرا لضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات، أما بالنسبة لبقية السنوات ابتداء من 2014 فقد شهدت نموا إيجابيا بشكل مستمر لتبلغ نسبة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الكلية 11,85، ثم تنخفض قليلا سنتي 2022 و2023، وبالتالي يمكننا القول أن الصادرات الجزائرية في السنوات الأولى للفترة المدروسة كانت تعتمد بدرجة عالية على المحروقات، لكن في السنوات الأخيرة شهدت تحسنا حيث بدأت بالارتفاع وإن كانت معدلات النمو لم تصل إلى المستوى المطلوب، غير أنها تعتبر مؤشرا إيجابيا لتنوع الصادرات ومعنى ذلك أن التنوع الاقتصادي سوف يتحقق مع الاستمرار في تنوع الصادرات والعمل على ترقيتها وتحسين تنافسيتها.

3.6. مؤشر القدرة على التصدير:

يهدف هذا المؤشر إلى قياس نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويتم ذلك من خلال تطبيق القانون التالي:

$$xi = \frac{exoh}{gdp} \times 100$$

حيث:

x_i : هو مؤشر القدرة على التصدير

$Exoh$: هو الصادرات خارج المحروقات

Gdp : هو الناتج المحلي الإجمالي

سوف نقوم بحساب هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (10) يوضح مؤشر القدرة على التصدير (الوحدة مليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
البيان						
907	781	673	734	648	612	Exoh
107050	91910	73480	61520	59410	54790	Gdp
0,85	0,9	0,9	1	1	1,12	Xi
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
البيان						
2062	1526	1066	1928	1332	1184	Exoh
218330	177790	150320	180380	142480	123080	Gdp
0,94	0,85	0,71	1,06	0,93	0,96	%Xi
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة
البيان						
1890	1779	1490	2810	2014	2062	Exoh
189880	180760	187490	238940	229700	227140	Gdp
0,99	0,98	0,75	1,18	0,88	0,91	%Xi
2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنة

الفصل الثالث: التصدير ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

البيان						
Exoh	2216	2079	1916	4579	5980	5978
Gdp	194550	193460	164870	186270	225560	239900
%Xi	1,14	1,08	1,16	2,46	2,65	2,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر

نلاحظ من الجدول أن نسب مساهمة الصادرات خارج المحروقات تعتبر ضعيفة حيث تنتمي للمجال 0,75 و 2,65 كأعلى نسبة، ورغم أنه في السنوات الأخيرة بداية من 2018 إلى 2023 تشهد ارتفاعا في النسبة إلا أنها تبقى مساهمة ضعيفة ولعل السبب يرجع إلى أنه توجد قطاعات عدة لا تساهم في عملية التصدير مما يؤدي إلى قلة تنوع الصادرات (القطاع الفلاحي على سبيل المثال).

من النتائج الواردة بالجدول نستخلص أن الصادرات لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، كما أنها غير متنوعة بشكل كاف، وهو ما دفع بالدولة إلى اتخاذ تدابير من شأنها المساهمة والعمل على تطوير الصادرات وتنويعها بما يتناسب والرؤية الجديدة التي تستطيع الدفع بالصادرات لتحقيق الأهداف المسطرة لها.

خاتمة الفصل:

ركزت الجزائر بعد تبنيها لاستراتيجية التنوع الاقتصادي على التصدير كعملية جوهرية تهدف إلى تنشيط العملية الإنتاجية، وتساهم في الرفع من القيمة المضافة لمختلف القطاعات عن طريق زيادة الصادرات خارج المحروقات لتشمل منتجات واسعة سواء أكانت منتجات مادية أو خدمية، وكان ذلك من خلال العمل على ترقية الصادرات حيث سعت الدولة جاهدة إلى تطوير العملية التصديرية، فأنشئت عدة مؤسسات داعمة تعمل أساساً على تقديم الدعم اللازم في الوقت المناسب للمصدرين، كما فتحت المجال واسعاً أما الراغبين في ممارسة النشاط التصديري من خلال تقديم تسهيلات مختلفة و تحفيزات مغرية للمصدرين، وكل ذلك من أجل جلب العملة الصعبة وزياد الثروة، وكذلك تخفيض فاتورة الاستيراد عن طريق إحلال الواردات، وفي السنوات الأخيرة القليلة شهدت الصادرات خارج المحروقات نمواً في قيمتها وهو ما يفسر أن تنوع الصادرات خارج المحروقات تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

تمهيد:

يهدف التحليل القياسي بشكل عام إلى تحديد العلاقات الدالية التي تربط مختلف المتغيرات الاقتصادية، ومعرفة العلاقة الكمية بينها، ولتحقيق ذلك لابد من استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة مثل الارتباط، الانحدار وغيرهما، بهدف الاستدلال على العلاقات موضوع الدراسة، وفي دراستنا هذه نحاول معرفة دور وتأثير كل من الاستثمار والتصدير في الناتج المحلي الإجمالي (مدى تنوع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي)، حيث تهدف دراستنا في جانبها التطبيقي إلى معرفة ما إذا كان للاستثمار (ممثلاً في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر) والتصدير (ممثلاً في الصادرات خارج المحروقات) دوراً إيجابياً في تحقيق التنوع الاقتصادي (ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك من خلال تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يقودنا إلى تنوع مصادر الدخل عن طريق زيادة حجم الاستثمارات التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الصادرات خارج المحروقات.

بالنسبة لمدة الدراسة فهي تغطي الفترة (2000-2021)، وذلك لأسباب تتعلق أساساً بمدى توفر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة (غير أننا أجرينا الدراسة الفعلية للفترة 2000-2023 وذلك لتوفر بيانات هذه السنوات، وأيضاً حتى تكون نتائج الدراسة أكثر واقعية وحدائية)، بالنسبة لمصادر البيانات فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر، ومن ناحية القياس اعتمدنا في عملية التقدير على البرنامج الإحصائي افيزوز 12.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنويع الاقتصادي في الجزائر)

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة التطبيقية معرفة تأثير كل من الاستثمار والتصدير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وللوصول إلى ذلك سوف نقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Bootstrapping ARDL (bardi).

المطلب الأول: التعريف بالنموذج القياسي المستخدم

في هذه الدراسة ونظرا لكون العينة المستخدمة صغيرة وحتى نتمكن من الوصول إلى نتائج منطقية، ونظرا لدقة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع في إعطاء النتائج للسلاسل الزمنية القصيرة تم استخدامه لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

نموذج التأخر التوزيقي (ARDL) الذي تم وضعه من قبل "بيزارون وآخرون" (Pesaran) عام 2001، حيث تم تطويره ليكون بديلا لاختبارات التكامل الشائعة، وهو صالح للعينات الصغيرة على عكس باقي النماذج، ويتميز هذا النموذج بالكفاءة بتحديد التكامل بدقة في الأجل القصير والطويل كذلك فإن من خصائصه أنه لا يتطلب تكامل السلاسل من نفس الدرجة، وتشترط الطريقة عدم استقرار المتغيرات وتكاملها من الدرجة الثانية، ويؤكد "بيزارون" أنه إذا كان المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى (1) وكان كلا من الاختبارين t ، f العاميين مهمين، فإنه تتحقق حالة التكامل المشترك بشكل مؤكد، كذلك فإنه إذا كانت الاختبارات الثلاثة ذات دلالة إحصائية (اختبار f العام على متغيرات المستوى المتأخر، واختبار t على المتغير التابع للمستوى المتأخر واختبار f على المتغير المستقل ذو المستوى المتأخر)، نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك.

الفرع الثاني: توصيف متغيرات الدراسة

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

يهدف الوصول إلى معرفة دور ثنائية الاستثمار والتصدير في تحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال القياس الاقتصادي قمنا بتحديد متغيرات الدراسة وفق ما يلي:

1. متغيرات الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم تحديد المتغيرات التالية:

1.1. المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في دراستنا هذه في التنوع الاقتصادي والذي يتجسد من خلال الناتج المحلي الإجمالي للجزائر،

2.1. المتغير المستقل الأول: الاستثمار ويعبر عنه بالاستثمار الأجنبي المباشر،

3.1. المتغير المستقل الثاني: التصدير ويعبر عنه بالصادرات خارج المحروقات (تم أخذ الصادرات خارج المحروقات أي عدم أخذ الصادرات الإجمالية المتضمنة للمحروقات حتى تكون النتائج أكثر مصداقية)

2. بيانات الدراسة: تم الاعتماد في جمع البيانات على البنك الدولي وبنك الجزائر المركزي، وفيما يلي جدول يتضمن البيانات المعتمدة في الدراسة.

جدول رقم (11) يتضمن بيانات الدراسة القياسية 2000-2023 (الوحدة مليون دينار

جزائري)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
142480	123080	107050	91910	73480	61520	59410	54790	gdp
985	1133	746	667	673	734	648	612	exoh
169000	184000	116000	885	638	106000	111000	280	ifd
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
187490	238940	229700	227140	218330	177790	150320	180380	gdp
1485	1634	1050	1252	1221	970	766	1396	exoh
540-	150000	169000	150000	257000	230000	275000	264000	ifd

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
239900	225560	186270	164870	193460	194550	189880	180760	gdp
5978	5980	4579	1916	2079	2218	1367	1391	exoh
122000	240	869	114000	138000	147000	123000	164000	ifd

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر

المطلب الثاني: الرسم البياني والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

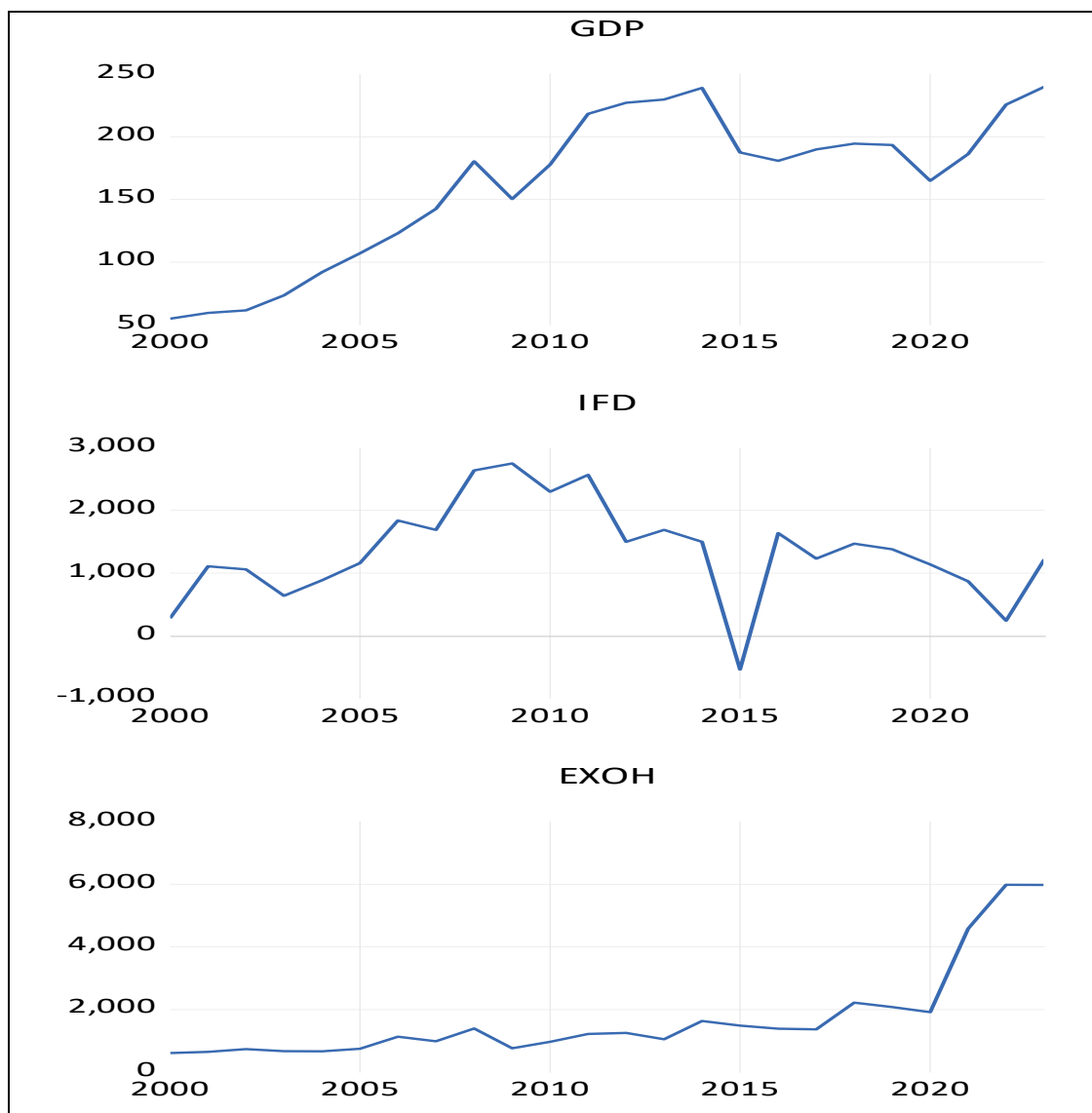
قبل التطرق إلى نمذجة العلاقة، لابد من الاستعراض البياني للسلاسل الزمنية المدروسة، ثم القيام بالتحليل الوصفي للمتغيرات.

الفرع الأول: الرسم البياني للسلاسل الزمنية المدروسة

الرسم البياني للمتغيرات يبين الخصائص ذات الأهمية للسلاسل الزمنية المدروسة، كما تساعد الأشكال البيانية على فهم الشكل العام لتطور متغيرات النموذج واتجاهها مما يعطينا فكرة عن استقرار السلاسل الزمنية من عدمه.

الشكل رقم(01) يمثل الرسم البياني لتطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2023

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الافيزوز 12

الملاحظ من الرسوم البيانية أن السلاسل لديها اتجاه عام وهي بذلك تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة أو غير مستقرة عند المستوى الأصلي للسلاسل، وسوف نتأكد من صحة ذلك من خلال اختبار الاستقرار.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

يعد التحليل الوصفي أحد أهم مراحل تحليل البيانات الإحصائية، إذ يوفر لنا استنتاجا حول توزيع بيانات الدراسة، ويساعد في اكتشاف الأخطاء والقيم المتطرفة، كما يتيح لنا تحديد الأنماط بين المتغيرات.

1. الإحصاء الوصفي:

يجب القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وفق ما يلي:

الجدول رقم (12) يوضح التحليل الوصفي للمتغيرات

	GDP	IFD	EXOH
Mean	162.4608	1344.250	1728.333
Median	180.5700	1305.000	1236.500
Maximum	239.9000	2750.000	5980.000
Minimum	54.79000	-540.0000	612.0000
Std. Dev.	60.05439	774.2243	1546.991
Skewness	-0.538830	-0.186050	2.007531
Kurtosis	2.049923	3.238239	5.769623
Jarque-Bera	2.064000	0.195216	23.79154
Probability	0.356294	0.907004	0.000007
Sum	3899.060	32262.00	41480.00
Sum Sq. Dev.	82950.20	13786737	55043199
Observations	24	24	24

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الافيزوز12

من خلال الجدول نلاحظ:

- بالنسبة للمتغيرات فقيمة الانحراف المعياري بعيدا عن المتوسط الحسابي، وهو ما يدل على أنه يوجد تشتت كبير للبيانات حول متوسطها الحسابي.
- قيمة احتمالية إحصائية جارك بير (Jarque-Bera) أكبر من 5% بالنسبة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار مما يدل على أن بيانات هذين المتغيرين يتبعان التوزيع الطبيعي، في حين فإن قيمة إحصائية (Jarque-Bera) بالنسبة للصادرات منعدمة أي أقل من 5%، وهو ما يدل على أن قيم هذا المتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

- بالنسبة لقيمة كيرتوزيس (Kurtosis) فهي أقل من 3 بالنسبة للمتغير التابع وهو ما يبين أن شكل توزيعه متفلطح، أما بالنسبة للمتغيرين المستقلين فقيمتهم أكبر من 3 ومعنى ذلك أن شكل التوزيع متطاوّل.
- أما بالنسبة لقيمة سكوينوس (Skewness) فهي أقل من الصفر بالنسبة للمتغير التابع والمتغير المستقل الأول وهو ما يعني أن التوزيع ملتوي في اليمين، في حين أن القيمة المتعلقة بالمتغير المستقل الثاني فهي أكبر من الصفر ومعنى ذلك أن التوزيع ملتوي في اليسار.

2. الارتباط بين المتغيرات

فيما يلي نتائج دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (13) يوضح الارتباط بين المتغيرات

	GDP	IFD	EXOH
GDP	1	0.2338836145370152	0.5361495425020744
IFD	0.2338836145370152	1	-0.2544700557703593
EXOH	0.5361495425020744	-0.2544700557703593	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الافيز 12

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- قوة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر موجبة لكنها ضعيفة (ارتباط ضعيف)،
- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات فيوجد بينهما ارتباط موجب متوسط،

عموما يوجد ارتباط ضعيف إلى متوسط بين متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

المبحث الثاني: صياغة النموذج

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة دور المتغيرين المستقلين وكيف يؤثران في المتغير التابع، من خلال تطبيق نموذج أو منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL نظرا كون هذه المنهجية تتميز عن الطرق التقليدية المستخدمة في اختبار التكامل المتزامن بمزايا عديدة، منها أنها ممكنة التطبيق سواء كانت متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى أو عند الفروق الأولى أو عندما تكون درجة الاستقرار غير موحدة لكل متغيرات الدراسة، كذلك نجد أن نتائج تطبيق طريقة ARDL تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا وهذا عكس باقي اختبارات التكامل المتزامن التي تتطلب عدد مشاهدات كبرى حيث تكون النتائج ذات كفاءة، كذلك هذه الطريقة تساعد على تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه .

المطلب الأول: الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة

يتم تحديد نموذج الدراسة بواسطة البرنامج الإحصائي افيزوز12، وقبل صياغة النموذج نوضح الشكل العام للنموذج رياضيا بحيث يكون الشكل أو الصياغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-1} + \sum_{i=1}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-1} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_{k+1} X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ : الفروق الأولى، c : الحد الثابت

α : معلمات العلاقة طويلة الأجل،

λ : معلمات العلاقة قصيرة الأجل،

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

y, x_1, x_2, x_k : تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات q_k, q_2, q_1, ρ

ε_t : حد الخطأ العشوائي

الفرع الأول: اختبار استقرارية المتغيرات

يعتبر اختبار الاستقرارية أو ما يعرف باختبار السكون أول مرحلة من مراحل التحليل الإحصائي ويهدف إلى معرفة مدى سكون المتغيرات على المدى القصير، أي التأكد فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى لها، أو تكون ساكنة بعد أخذ الفروق الثانية، وعليه يمكننا التمييز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة، ولا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية إذا لم تكن المتغيرات مستقرة بل تكون النتائج زائفة. تم اختيار اختباري فيليب بيرون وديكي فولر المطور من أجل معرفة درجة استقرارية المتغيرات.

1.1. اختبار فيليب بيرون للاستقرارية

• **فرضيات الاختبار:** توجد فرضيتان الفرضية العدمية (الصفريية) والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية العدمية: السلسلة تحتوي على جذر الوحدة (غير مستقرة أو غير ساكنة)

الفرضية البديلة: السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (مستقرة أو غير ساكنة)

بعد اجراء الاختبارات على متغيرات الدراسة كانت النتائج وفق ما هو مدون بالجدول

14، 15 الموالين:

جدول رقم (14) يشمل نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة (فيليب بيرون)

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

اختبار فيليب بيرون(PP)								المتغيرات
	الاختبار عند الفرق الأول			الاختبار عند المستوى				
	قيمة إحصائية PP وقيمة الاحتمال			قيمة إحصائية PP وقيمة الاحتمال				
النتيجة	بدون قاطع ولا اتجاه عام	قاطع	باتجاه عام وقاطع	النتيجة	بدون قاطع ولا اتجاه عام	قاطع	باتجاه عام وقاطع	
مستقرة في النماذج الثلاثة	3.826168-	4.180801-	4.129655-	غير مستقرة	1.065533	1.362929-	1.678991-	Gdp
	0.0006	0.0040	0.0189		0.9197	0.5821	0.7277	
مستقرة في النماذج الثلاثة	3.588085-	3.903662-	4.561386-	غير مستقرة	4.184544	1.925185	0.352668-	Exoh
	0.0010	0.0074	0.0078		0.9999	0.9996	0.9833	
/	/	/	/	مستقرة بوجود المقطع	0.866133-	3.007828-	3.027552-	Ifd
					0.3299	0.0490	0.1465	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى مخرجات برنامج افيزوز 12

- تحليل نتيجة الاختبار: بعد القيام بعملية اختبار الاستقرار، أظهرت النتائج المدونة في الجدول أن:

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

أ. الاختبار عند المستوى الأصلي للسلسلة: تم اختبار جميع متغيرات الدراسة عند المستوى بواسطة اختبار فيليب بيرون، وكانت النتائج كما يلي:

- السلاسل الزمنية للناتج المحلي (المتغير التابع)، والصادرات خارج المحروقات (المتغير المستقل الثاني) غير مستقرين عند مستوَاهما الأصلي حيث أن القيم المحسوبة لإحصائية فيليب بيرون أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.
- السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل الأول)، كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، ومنه استقرت عند المستوى الأصلي لها (في النموذج الذي يحتوي على القاطع فقط).

ب. الاختبار عند الفرق الأول:

استخدمنا نفس الاختبار السابق وكانت النتائج:

- السلسلتين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات استقرتا عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيم الجدولية كانت أكبر من القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة واحتمالها أصغر من 5%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول إن السلسلة لا تحتوي جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

2.1. اختبار الاستقرار لديكي فولر المطور:

يعد اختبار ديكي فولر المطور من أشهر الاختبارات التي تكشف عن جذر الوحدة أي يحدد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى أم عند الفروق الأولى أو الثانية.

أ. الاختبارات عند المستوى الأصلي للمتغيرات:

لهذا الاختبار فرضيتين هما:

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنويع الاقتصادي في الجزائر)

الفرضية العدمية: السلسلة تحتوي على جذر الوحدة (غير مستقرة)

الفرضية البديلة: السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (مستقرة)

بعد اجراء الاختبارات على متغيرات الدراسة كانت النتائج وفق ما هو مدون بالجدول:

الجدول رقم(15) يشمل نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

اختبار ديكي فولر المطور (ADF)								
المتغيرات	الاختبار عند المستوى				الاختبار عند الفرق الأول			
	قيمة إحصائية t-Statistic				قيمة إحصائية t-Statistic			
	باتجاه عام وقاطع	قاطع	بدون قاطع ولا اتجاه عام	النتيجة	باتجاه عام وقاطع	قاطع	بدون قاطع ولا اتجاه عام	النتيجة
Gdp	1.610066-	1.379935-	1.147755	غير مستقرة	4.162455-	4.201344-	3.821485-	مستقرة في
	0.7571	0.5740	0.9299	مستقرة	0.0177	0.0038	0.0006	النماذج الثلاثة
Exoh	2.620419	3.482132	1.937026	غير مستقرة	1.311672	7.123431-	7.047253-	مستقرة في
	1.0000	1.0000	0.9843	مستقرة	0.0010	0.0000	0.0000	النماذج الثلاثة
lfd	3.081359-	3.051328-	0.702129-	مستقرة	7.102697-	7.194395-	7.372015-	مستقرة في
	0.1338	0.0449	0.4010	بوجود القاطع فقط	0.0000	0.0000	0.0000	النماذج الثلاثة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج افيزوز12

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

- تحليل نتيجة اختبار ديكي فولر المطور: بعد القيام بعملية اختبار الاستقرار، أظهرت النتائج المدونة في الجدول أعلاه أن:

أ. الاختبار عند المستوى الأصلي للسلسلة: تم اختبار جميع متغيرات الدراسة عند المستوى الأصلي لها، وكانت النتائج كما يلي:

- السلاسل الزمنية للناتج المحلي (المتغير التابع)، والصادرات خارج المحروقات (المتغير المستقل الثاني) غير مستقرين عند مستواهما الأصلي حيث أن القيم المحسوبة لإحصائية ديكي فولر (t-Statistic) أكبر من القيم الحرجة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.
- السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل الأول)، كانت القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، ومنه استقرت عند المستوى الأصلي لها وذلك في النموذج المحتوي على القاطع فقط، ولم تستقر في النموذج الذي يحتوي على القاطع والاتجاه العام وكذا لم تستقر في النموذج الذي لا يحتوي على قاطع ولا على اتجاه عام.

ب. الاختبار عند الفرق الأول:

استخدمنا نفس الاختبار السابق وكانت النتائج:

- سلسلي الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات استقرتا عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيم الجدولية كانت أكبر من القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة واحتمالها أصغر من 5%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول إن السلسلة لا تحتوي جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

وفيما يلي: جدول يلخص درجة استقرارية سلاسل المتغيرات

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

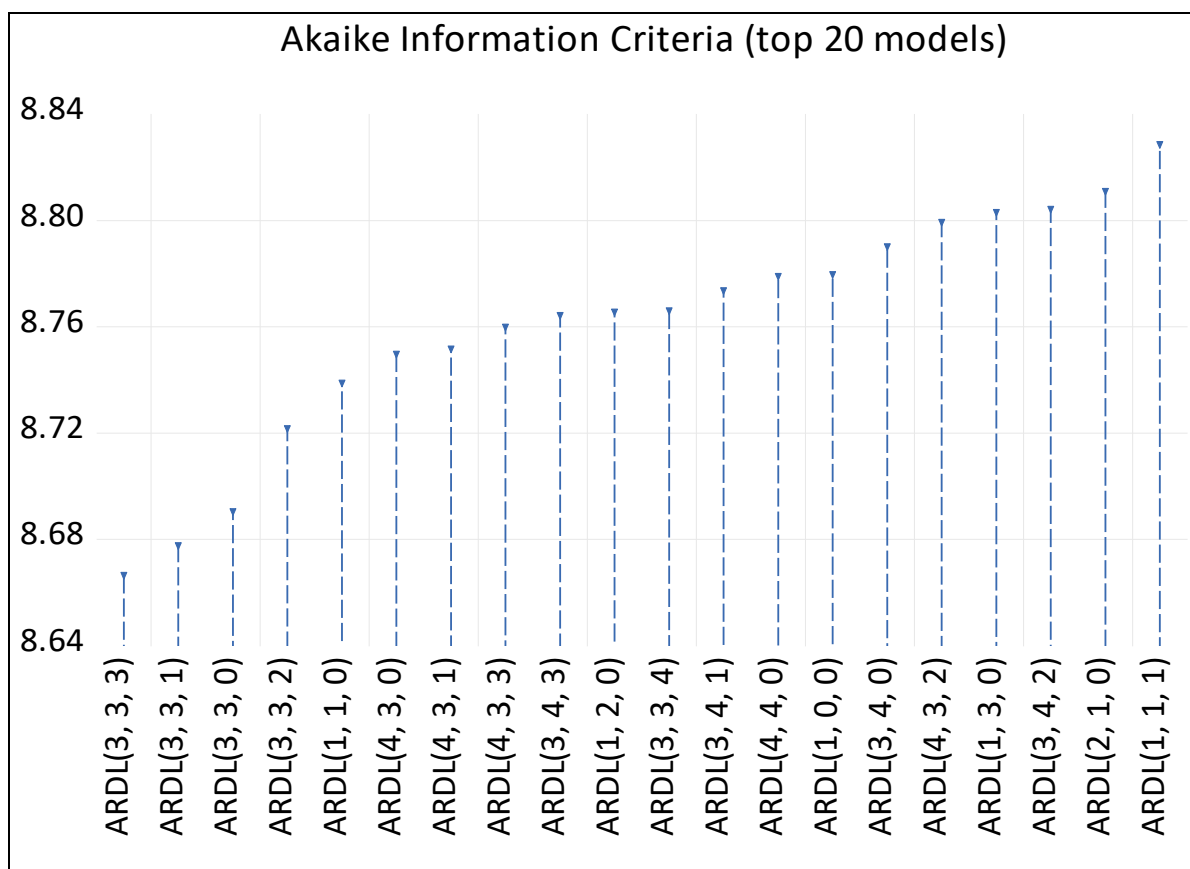
جدول رقم (16) يوضح درجة استقرار المتغيرات

المتغيرات	gdp	Exoh	ifd
درجة الاستقرار	I(1)	I(1)	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج افيزوز 12

4. تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج: تحديد مدد الإبطاء الزمني يتم بواسطة استخدام معيار Akaike كونه الأكثر استعمالاً في هذه الحالة من بين باقي المعايير، وتختار أقل قيمة كفترة إبطاء مثلى لمتغير الدراسة.

الشكل رقم (02) يمثل فترات الإبطاء المثلى وفق معيار kaikA لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج افيزوز 12

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنويع الاقتصادي في الجزائر)

نلاحظ من الجدول أن درجة التأخير المثلى للنموذج وفق معيار kaikA هي درجة التأخير (3,3,3) لأنها الدرجة التي تقابل أصغر قيمة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة

نقوم بتقدير النموذج المناسب من خلال مخرجات برنامج افيزوز 12 حيث يكون الشكل العام للمعادلة وفق متغيرات الدراسة كما يلي:

$$\text{GDP} = \text{C}(1)*\text{GDP}(-1) + \text{C}(2)*\text{GDP}(-2) + \text{C}(3)*\text{GDP}(-3) + \text{C}(4)*\text{EXOH} + \text{C}(5)*\text{EXOH}(-1) + \text{C}(6)*\text{EXOH}(-2) + \text{C}(7)*\text{EXOH}(-3) + \text{C}(8)*\text{IFD} + \text{C}(9)*\text{IFD}(-1) + \text{C}(10)*\text{IFD}(-2) + \text{C}(11)*\text{IFD}(-3) + \text{C}(12)$$

بعد تقدير قيم الثوابت المختلفة تصبح المعادلة:

$$\text{GDP} = 0.700870570062*\text{GDP}(-1) - 0.568917242448*\text{GDP}(-2) + 0.719552473393*\text{GDP}(-3) + 0.0316960646905*\text{EXOH} - 0.0144490961007*\text{EXOH}(-1) + 0.00593047175027*\text{EXOH}(-2) - 0.0658209012791*\text{EXOH}(-3) + 0.013638252699*\text{IFD} + 0.00568426332614*\text{IFD}(-1) + 0.00404385225949*\text{IFD}(-2) + 0.00716858421054*\text{IFD}(-3) + 29.7533182692$$

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود-

بالاعتماد على برنامج افيزوز 12 نجد نتائج الجدول الموالي المتضمن معادلة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة، ومنه يمكننا إجراء اختبار الحدود،

جدول رقم (17) يمثل نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.700871	0.243485	2.878499	0.0182
GDP(-2)	-0.568917	0.331306	-1.717197	0.1201
GDP(-3)	0.719552	0.297382	2.419625	0.0386
EXOH	0.031696	0.008779	3.610255	0.0057
EXOH(-1)	-0.014449	0.010283	-1.405198	0.1935
EXOH(-2)	0.005930	0.011198	0.529620	0.6092

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

EXOH(-3)	-0.065821	0.027284	-2.412462	0.0391
IFD	0.013638	0.005677	2.402564	0.0397
IFD(-1)	0.005684	0.007178	0.791877	0.4488
IFD(-2)	0.004044	0.006871	0.588568	0.5706
IFD(-3)	0.007169	0.005766	1.243319	0.2452
C	29.75332	15.63471	1.903030	0.0895
R-squared	0.955405	Mean dependent var		177.3019
Adjusted R-squared	0.900900	S.D. dependent var		47.91829
S.E. of regression	15.08472	Akaike info criterion		8.560801
Sum squared resid	2047.939	Schwarz criterion		9.157671
Log likelihood	-77.88841	Hannan-Quinn criter.		8.690337
F-statistic	17.52884	Durbin-Watson stat		2.079089
Prob(F-statistic)	0.000094			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج افيزوز12

- معامل التحديد قيمته $R^2 = 0.955405$ وهي قيمة مقبولة جدا، بحيث يمكننا تفسير أن التغير الحاصل في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات يفسر التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 95,54%، أما النسبة الباقية فتفسرها عوامل أخرى تندرج ضمن حد الخطأ، كذلك يمكن أن نقول أن هذا النموذج لديه قدرة تفسيرية جيدة ونتاجه مفسرة بقوة و هي متوافقة إيجابا مع النظرية الاقتصادية، و منه و كنتيجة نقول إن: الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات خارج المحروقات لديهما تأثير قوي و فاعل على الناتج المحلي الإجمالي، وإن مساهمة هذين

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

المتغيرين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، يحقق تنوع حقيقي في الاقتصاد الوطني وهو ما يجسد حقيقة التنوع الاقتصادي (تنوع مصادر الدخل).

● بالنسبة لاختبار الحدود فهو يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، حيث يتم حساب قيمة احصائية (F) فيشر.

○ **فرضية العدم:** عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، (بمعنى إن جميع معلمات المتغير التوضيحي المتباطئ لفترة واحدة مساوية للصفر وبالتالي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة)،

○ **الفرضية البديلة:** وجود تكامل مشترك أي يوجد علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول رقم (18) يوضح نتائج اختبار الحدود

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.711877	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	21		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج برنامج افيزوز 12

نلاحظ من الجدول أن قيمة $F = 4.711877$ هي أكبر من قيمة الحد الأعلى الذي يساوي 3,87 عند مستوى معنوية 5% ومنه نحكم أن المعادلة لديها تكامل مشترك أي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، ومنه نقول إنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهو ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

بعد تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة لابد من تحديد العلاقة هل هي علاقة منطقية أم غير منطقية من خلال اختبار t .

الجدول رقم (19) يبين اختبار طبيعة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل

--	--	--	--	--

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنويع الاقتصادي في الجزائر)

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.141452	10%	-1.62	-2.68
		5%	-1.95	-3.02
		2.5%	-2.24	-3.31
		1%	-2.58	-3.66

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج افيزوز 12 من الجدول نلاحظ أن قيمة $t\text{-statistic} = -3.14$ بالقيمة المطلقة أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقول إن علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات علاقة منطقية.

الفرع الثاني: منهجية تصحيح الخطأ ECM

المرحلة الموالية لعملية التأكد يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل، بهدف استخدام النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات،

1. تحديد نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

يتم تحديدها وفق الجدول أدناه:

جدول رقم (20) يمثل نتائج نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 04/24/25 Time: 18:00				
Sample: 2000 2023				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.150635	0.189448	-0.795128	0.4470
D(GDP(-2))	-0.719552	0.227820	-3.158428	0.0116
D(IFD)	0.013638	0.004420	3.085569	0.0130
D(IFD(-1))	-0.011212	0.006334	-1.770145	0.1105
D(IFD(-2))	-0.007169	0.004678	-1.532422	0.1598
D(EXOH)	0.031696	0.004969	6.378477	0.0001
D(EXOH(-1))	0.059890	0.013048	4.590183	0.0013
D(EXOH(-2))	0.065821	0.014924	4.410536	0.0017
CointEq(-1)*	-0.148494	0.029622	-5.012984	0.0007
R-squared	0.806084	Mean dependent var		8.494286
Adjusted R-squared	0.676806	S.D. dependent var		22.97928
S.E. of regression	13.06375	Akaike info criterion		8.275086
Sum squared resid	2047.939	Schwarz criterion		8.722739
Log likelihood	-77.88841	Hannan-Quinn criter.		8.372239
Durbin-Watson stat	2.079089			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.711877	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج افيزوز 12

- نجد من الجدول أن قيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq = -0.148494$ ، وهي قيمة سالبة، كذلك فإن قيمة الاحتمال $= 0.0007$ أي أن معامل تصحيح الخطأ معنوي، ومنه يوجد تصحيح كل سنة من المدى القصير إلى المدى الطويل بنسبة 14,84%.
- 2. تقدير معادلة تصحيح الخطأ: من الجدول السابق وباستخدام برنامج افيزوز نجد أن معادلة تصحيح الخطأ تكون كما يلي:

$$D(GDP) = -0.148494198994*(GDP (-1) - (-0.28717257*EXOH (-1) + 0.20563061*IFD (-1) + 200.36687272))$$

1.2. اختبار الازدواج الخطي:

الجدول رقم (21) يبين نتائج اختبار التعدد الخطي

Dependent Variable: GDP

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

Method: Least Squares				
Date: 04/16/25 Time: 00:08				
Sample: 2000 2023				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFD	0.030713	0.013167	2.332632	0.0297
EXOH	0.024725	0.006590	3.752102	0.0012
C	78.44160	25.27280	3.103795	0.0054
R-squared	0.434087	Mean dependent var		162.4608
Adjusted R-squared	0.380190	S.D. dependent var		60.05439
S.E. of regression	47.27963	Akaike info criterion		10.66650
Sum squared resid	46942.64	Schwarz criterion		10.81376
Log likelihood	-124.9981	Hannan-Quinn criter.		10.70557
F-statistic	8.054073	Durbin-Watson stat		0.321750
Prob(F-statistic)	0.002534			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج افيزوز12

نلاحظ من الجدول أن:

- قيمة الاحتمال للمتغير المستقل الأول (ifd) = 0.0297 وهي أصغر من 5% أي أنه معنوي، كما أن قيمة الاحتمال بالنسبة للمتغير المستقل الثاني (exoh) = 0.0012 وهي أيضا أصغر من 5% أي أنها معنوية،
- أيضا قيمة $R\text{-squared} = 0.434087$ وهي قيمة صغيرة بعيدة عن الواحد وهو دليل على أنه لا يوجد ازدواج أو تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

2.2. تقييم النموذج القياسي اقتصاديا: نلاحظ من الجدول أن:

- يتضح من تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير وجود توافق من حيث مستوى المعنوية والإشارات مع نتائج مقدرات الأجل الطويل، بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فهو يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة،

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

- قيمة R^2 بلغت 0.806084 أي أن 80,60% من التغيرات في الناتج المحلي تفسرها متغيرات الدراسة في حين 19,40% من التغيرات تفسرها عوامل أخرى،
- هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد ولا يمكن التحكم بها أو تفسيرها والتي تندرج ضمن مجال الخطأ.

2.2. تقييم النموذج احصائياً: لدينا قيم المعلومات كما يلي:

- قيمة القاطع أو الثابت $c = -0.148494198994$ وهي القيمة الابتدائية قبل تأثير كل من الاستثمار والصادرات، أي عندما تساوي قيمها الصفر.
- قيمة $\beta_0 = +0.28717257$ وهي قيمة موجبة دلالة على وجود تأثير إيجابي للصادرات على الناتج الإجمالي،
- قيمة $\beta_1 = 0.20563061$ يوجد تأثير موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية

يتم اجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية من أجل معرفة مدى صلاحية النموذج المقدر ودرجة خلوه من أخطاء القياس،

1. اختبار الارتباط الذاتي

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

جدول رقم (22) يمثل نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

F-statistic	1.723702	(2,7)Prob. F	0.2462
Obs*R-squared	6.929518	(2)Prob. Chi-Square	0.0313

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج افيز

نلاحظ أن قيمة إحصائية كاي مربع $(chi-square) = 1.723702$ وهي أكبر تماما من 5% ومنه نستنتج أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية، معنى ذلك أننا نقبل الفرضية العدمية ونحكم أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2. اختبار تجانس تبين الأخطاء:

الفرضية العدمية: يوجد تجانس بين الأخطاء

الفرضية البديلة: لا يوجد تجانس بين الأخطاء

جدول رقم (23) يوضح اختبار تجانس التباين بين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.286770	(1,18)Prob. F	0.5989
Obs*R-squared	0.313636	(1)Prob. Chi-Square	0.5755

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج افيز 12

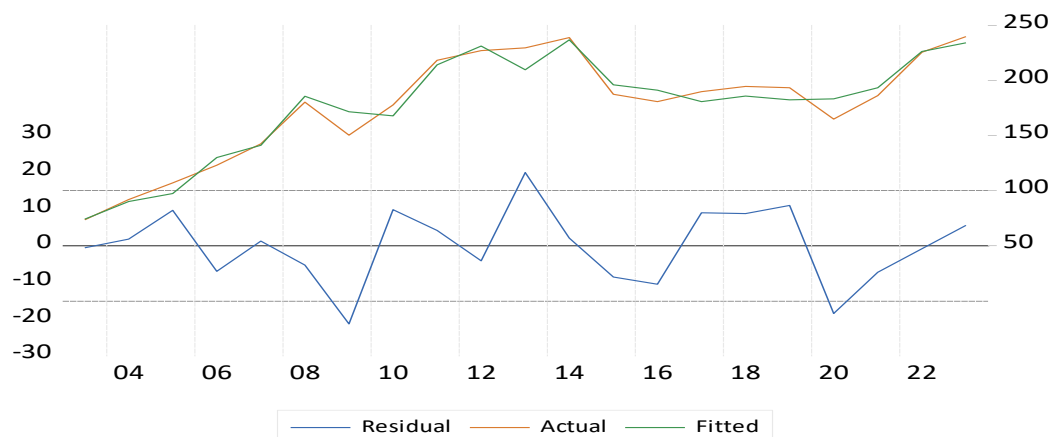
نستنتج من مخرجات برنامج الافيز 12 المتعلقة باختبار HCRA أن إحصائية كاي مربع $(chi-square) = 0.286770$ وهي أكبر تماما من 5% وبالتالي فالقيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية و منه نقبل الفرضية العدمية و نقول أنه يوجد تجانس أي ثبات التباين.

***فحص سلسلة بواقي التقدير:**

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

تمثل سلسلة البواقي الفرق بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة وملاحظة مدى اقتراب القيم المقدرة من القيم الحقيقية، والشكل الموالي يمثل سلسلة البواقي.

الشكل رقم (03) يمثل سلسلة بواقي التقدير



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى مخرجات افيز 12

من الشكل أعلاه نلاحظ أن سلسلة البواقي تقترب كثيرا من القيم الحقيقية وهوما يمثلها الخطان الأخضر والأحمر.

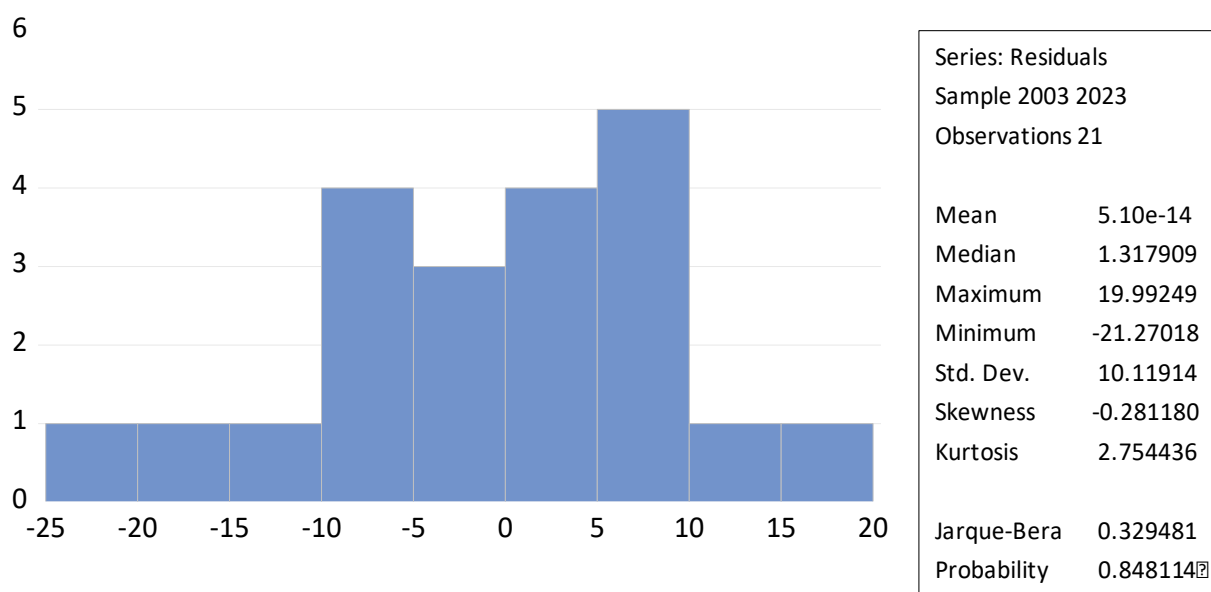
3. اختبار التوزيع الطبيعي :

الفرضية العدمية: بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (04) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنويع الاقتصادي في الجزائر)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج افيزوز12

نلاحظ أن: القيمة الاحتمالية = 0,84 وهي أكبر تماما من 0,05 (5%) كما أن قيمة $\text{jarque-berra} = 0,32$ كذلك هي أكبر من 0,05 وعليه نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة ونحكم أنه لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

نستنتج أن النموذج المقدر خال من أخطاء القياس وبالتالي فهو صالح للقياس ولديه قدرة على التنبؤ.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر:

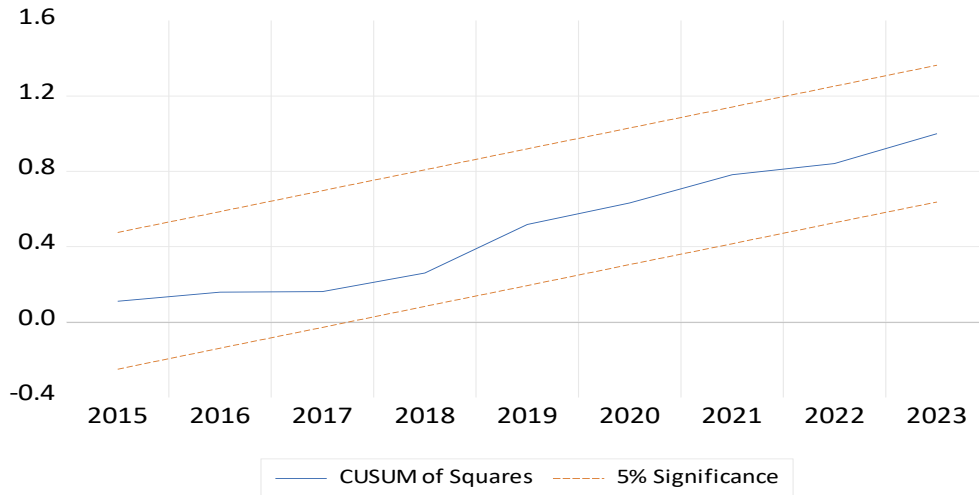
لمعرفة ما إذا كان النموذج المقدر في الدراسة بواسطة ARDL لديه ثبات أو أنه غير ثابت (غير مستقر) لابد من إجراء اختبارين يدلان على استقرارية وثبات النموذج المقدر هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)،
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of SQUARES).

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

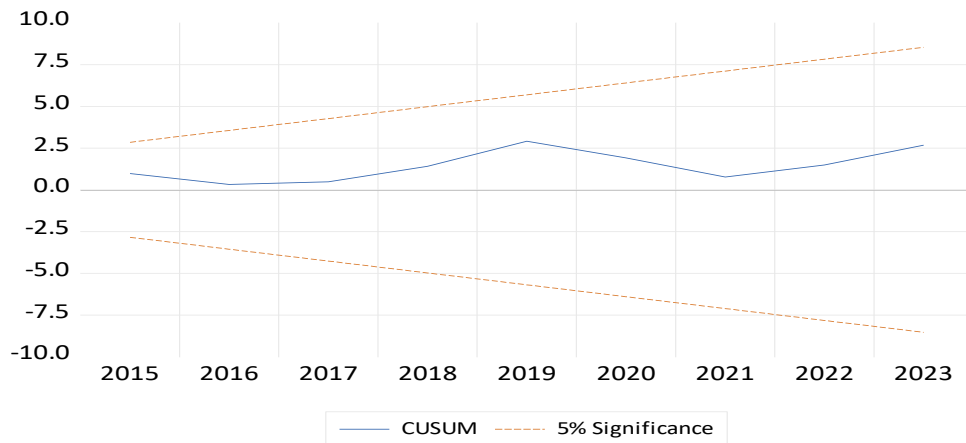
ومن أجل تحقق استقرار أو سكون النموذج يجب أن يكون الشكل البياني للنموذج في الاختبارين داخل حدود (إطار) مجال الثقة للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يمثل الخطين باللون الأحمر.

الشكل رقم (05) يمثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج افيزو 12

الشكل رقم (06) يمثل التوزيع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج افيزو 12

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

نلاحظ من الشكلين أن: الخط الأزرق الممثل للنموذج محصور بين الخطين الأحمرين اللذان يمثلان مجال الثقة، ما يدل على أن معلمات النموذج المقدرة في المديين القصير والطويل تحقق الاستقرار وبالتالي نستنتج أن هيكل النموذج مستقر.

نتائج الدراسة القياسية:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها في النقاط التالية:

- تحققت استقرارية السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل أول عند المستوى الأصلي للسلسلة، في حين تحققت استقرارية السلاسل الزمنية لكل من الصادرات خارج المحروقات كمتغير مستقل ثاني والنتاج المحلي الإجمالي كمتغير تابع عند الفرق الأول،
- اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة أكد على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات،
- معلمة تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذج الأول والمتعلق بتأثير ثنائية الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات تساوي $CointEq = -0.148494$ ، وهي قيمة سالبة، كذلك فإن قيمة الاحتمال $= 0.0007$ أي أن معامل تصحيح الخطأ معنوي، ومنه يوجد تصحيح من المدى القصير إلى المدى الطويل بمعدل 14,84%، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية (تأثير ثنائية الاستثمار والتصدير في التنوع الاقتصادي في الجزائر)

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة القياسية المتمثلة في دراسة تأثير كل من الاستثمار والتصدير على الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم استخدام طريقة الفجوات المتباطئة الموزعة التي تعد الطريقة الأنسب خاصة مع العينة الصغيرة التي تقدر ب 24 مشاهدة، كما أن المتغيرات منها ما استقر عند المستوى ومنها ما استقر عند الفروق الأولى، بعد القيام بالاختبارات اللازمة في هذه الدراسة تم التوصل إلى معادلة قياسية تمثل نموذج قياسي تم اختباره من حيث الجودة عن طريق مختلف الاختبارات القياسية كما تم اجراء الاختبارات التشخيصية وقد أفضت النتائج أنه توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل منطقية بين متغيرات الدراسة، كما قدر معمل تصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل بمعدل 14,84% خلال السنة، كذلك فالنموذج خال من مشاكل القياس ولديه قدرة على التنبؤ، كما توصلت النتائج القياسية إلى أن لكلا المتغيرين التفسيرين تأثير إيجابي ومعنوي على المتغير المفسر (التابع)، ويظهر من الناحية العملية في السنوات الأخيرة، حيث بدأ يظهر بعض التنوع في الصادرات والتراجع النسبي الملحوظ للمحروقات، حيث انخفضت نسبة مساهمة المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى أن السياسة الاقتصادية المتبعة تسير في الاتجاه الصحيح، كذلك فإن الاستراتيجية المتبعة لا يمكن تجسيدها في وقت قياسي بل تحتاج عملية التغيير إلى مدة زمنية طويلة، حتى تشمل جميع الجوانب الاقتصادية.

خاتمة:

تبنّت الجزائر استراتيجية التنويع الاقتصادي مع مطلع سنة 2012، متحدية بذلك مجموعة كبيرة من الصعاب والعراقيل، التي تواجه الاقتصاد الوطني، حيث بذلت جهودا معتبرة في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي، والنتائج المتوصل إليها تثبت أن الجزائر قد قطعت شوطا لا بأس به في عملية تهيئة كبيرة للمناخ المناسب الذي يساهم في تحقيق الاستراتيجية المتبعة من حيث تهيئة المناخ لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وكذا على المستوى المحلي عمدت إلى تطوير الاستثمار المحلي من خلال تحفيز أصحاب الأموال من أجل القيام بمشاريع كبيرة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وتساهم في تنمية الثروة، كما تساهم بشكل كبير في توفير مناصب شغل جديدة تسمح بتحسين معيشة الأفراد في المجتمع و تقلص معدلات البطالة، وهوما يحقق رفع القدرة الشرائية للدينار الجزائري، كل العوامل السابقة تندرج ضمن السياسة الاستثمارية الجديدة المنتهجة والمتجسدة أساسا في تطوير القوانين وجعلها متماشية مع متطلبات التنويع الاقتصادي و من بينها قانون الاستثمار الصادر سنة 2022، الذي تضمن مجموعة واسعة من الإصلاحات و التحفيزات و الضمانات التي تهيئ المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي و المحلي على حد سواء مما ينتج عنه زيادة حجم و عدد المشاريع التي تساهم فعليا في التنمية الاقتصادية في إطارها الواسع،

من جهة أخرى بذلت الجزائر جهودا كبيرة في هذا المجال، حيث أصدرت مراسيم وقرارات تخدم التصدير و تمنح المصدرين حوافز تمكنهم من ممارسة نشاطهم التصديري بأريحية، وكل ذلك بهدف ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات والرفع من تنافسياتها على مستوى الأسواق الخارجية حتى تحقق الصادرات الوطنية ميزة تنافسية تمكنها من فرض نفسها على المستوى الدولي، ورغم أنها ما زالت لم تتحقق هذه الأهداف بعد بالشكل المتوقع، لكن البوادر تشير إلى بعض التحسن في الاقتصاد الوطني كما أن الصادرات في تحسن مستمر في النوعية و الجودة، وهوما تؤكد مؤشرات الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة.

اختبار الفرضيات:

بناء على الدراسة القياسية فقد تم التوصل إلى اثبات صحة جميع الفرضيات الموضوعة.

1.الفرضية الرئيسة: من خلال نتائج الدراسة نستخلص أن لكل من المتغيرين التفسيريين المتمثلان في الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات يؤثران إيجابيا من الناحية الاقتصادية كما أن تأثيرهما معنويا من الناحية الإحصائية على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة ومنه يمكن القول إن لهذين المتغيرين دور إيجابي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

2.الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى: أثبت من خلال الدراسة أن الاستثمار يؤثر إيجابا في تحقيق التنوع الاقتصادي،
- الفرضية الثانية: للتصدير دور مهم جدا وفعال في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر وهو ما تؤكد الدراسة القياسية،
- الفرضية الثالثة: الدراسة أثبتت أن ثنائية الاستثمار والتصدير يساهمان معا في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال مساهمتها الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي،
- الفرضية الرابعة: يوجد تأثير معنوي للاستثمار والتصدير على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%.

النتائج العامة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- النموذج القياسي المقدر وكونه خال من أخطاء القياس ولديه القدرة على التنبؤ، وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن لأصحاب القرار الاستراتيجي من مسؤولين في الدولة من استخدام نتائج النموذج في وضع الخطط والسياسات الاقتصادية المستقبلية على المدى الطويل،
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار والصادرات كمتغيرين يؤثران في الناتج المحلي وهو ما يؤكد أن الاستثمار يساهم إيجابا في تنوع الصادرات خارج المحروقات،
- الاستثمار يؤدي إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي من خلال توسيع مساهمة جميع القطاعات الإنتاجية والرفع من مردوديتها ما يسمح بتحقيق الاكتفاء في الكثير من المجالات ويفتح أفقا واسعة أما التصدير،
- الصادرات خارج المحروقات من الناحية العملية تشهد ارتفاعا وتحسنا وهو ما تثبته المؤشرات المختلفة للاقتصاد الوطني للسنوات الأخيرة،
- رغم انه في بيانات السنوات الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تبدو بعيدة عن التنوع وتؤكد عملية التركيز، إلا أنها في السنوات الأخيرة لنفس البيانات تشهد تحسنا ملحوظا، ما يؤكد أن السياسة الاقتصادية المتبعة من أجل تجسيد التنوع الاقتصادي تسير في الاتجاه الصحيح.

الاقتراحات:

من خلال الدراسة توصلنا لبعض الاقتراحات التي قد تكون نقطة انطلاق لأبحاث جديدة نذكرها في النقاط التالية:

خاتمة

- العمل على استقرارية القوانين والتشريعات، حيث أن هذه النقطة تجعل المستثمرين الأجانب يتخوفون من الاستثمار في الجزائر، ما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة،
- التقليل من حجم الإجراءات الجمركية التي تؤدي إلى عزوف المصدرين في كثير من الأحيان، وهو ما يعني تطوير الإجراءات وتسهيلها من أجل تشجيع عملية التصدير،
- الاستخدام الفعال للإمكانات المتاحة يحقق الأهداف المسطرة، ويسمح باقتناص الفرص التي تخدم الاقتصاد الوطني،
- ضرورة التركيز على جميع القطاعات من أجل الابتعاد عن التهميش وتفعيل مهمة كل القطاعات على حد سواء أمر حتمي لتحقيق تنوع مصادر الدخل والتخلص من هيمنة المحروقات،
- تعزيز دور القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.
- التركيز على الصناعات الدقيقة التي تساهم في تكوين الثروة والرفع من قيمة الصادرات الصناعية،
- التركيز على التكنولوجيا الحديثة لتطوير مختلف القطاعات والاهتمام باقتصاد المعرفة بشكل يسمح بالاستفادة من مختلف الابتكارات والاختراعات الجيدة.

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة هذا الموضوع وبعد التطرق للعديد من الجوانب التي تمس متغيرات الدراسة، وجدنا أن هناك أفاقا يمكن للباحثين التطرق إليها في دراسات مستقبلية على ضوء هذه الدراسة نجملها في:

- استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير الصادرات من خلال رقمنة الإجراءات التصديرية.

خاتمة

- الصناعات الدقيقة ودورها في تنويع مصادر الدخل في الجزائر.
- التنويع الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد الرقمي.
- الاستثمار في الطاقات البديلة يقلص من الاعتماد على المحروقات ويرفع معدل التنمية.
- المؤسسات الناشئة ودورها في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1) مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزه، حيدر جواد كاظم. (2017). تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيقات. مؤسسة النبراس للطباعة.
- 2) دريد كامل آل شبيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الرابعة. عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،
- 3) زياد رمضان. (1998). مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي: دار وائل، عمان، الأردن.
- 4) زياد رمضان. (2007). الاستثمار المالي والحقيقي: دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 5) سالم محمد عبود، أحمد محمد فهمي سعيد. (2014). الاستثمار وأدواته في الأسواق المالية (دراسة تحليلية لواقع السوق المالي العراقي والعربي والأمريكي). دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية - الطبعة الأولى - بغداد - العراق
- 6) طلال كداوي. (2007). تقييم القرارات الاستثمارية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 7) مدحت القرشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر.
- 8) محمد مطر. (1999). إدارة الاستثمارات. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر، الأردن.
- 9) عليوش قريوع كمال. (1999). قانون الاستثمارات في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 10) خالد محمد السواعي. (2006). التجارة والتنمية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.
- 11) سعد غالب ياسين. (1999). الإدارة الدولية مدخل استراتيجي. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- 12) صديق محمد عفيفي. (1973). التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد. الكويت: وكالة المطبوعات الجامعية.
- 13) عبد الرحمان أحمد يسري. (2001). الاقتصاديات الدولية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 14) منير إبراهيم هندي. (2010). أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية (الأسهم و السندات) ط 2. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية-مصر-.
- 15) فريد النجار. (2002). القاهرة، مصر: تسويق الصادرات العربية دار قباء.
- 16) فريد النجار. (2008). التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 17) كامل البكري. (2003). الاقتصاد الدولي. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الجديدة.
- 18) إبراهيم الميسوي. (1989). قياس التبعية في الوطن العربي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 19) غازي فلاح المومني. (2009). إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-.

القوانين والمراسيم

- 1) الجريدة الرسمية. (بلا تاريخ). الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 03 جمادى الثانية 1422هـ الموافق 22 أوت 2001 والمتضمنة الامر 01-03 الصادر في 01 جمادى الثانية 1422هـ الموافق 20 أوت 2001.
- 2) الجريدة الرسمية. (1966). الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 80 المتضمنة قانون الاستثمار والصادرة في 15 سبتمبر 1966
- 3) الجريدة الرسمية. (1982). الجريدة الرسمية رقم 34 المتضمنة القانون 82-11 الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 المتضمن الاستثمار الاقتصادي.

- (4) الجريدة الرسمية . (1982). الجريدة الرسمية رقم 35 المتضمنة القانون 82-13 الصادر بتاريخ 09 ذي القعدة 1402 هـ والموافق 28 أوت 1982.
- (5) الجريدة الرسمية . (1988). الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة بتاريخ 29 ذو القعدة 1408 هـ الموافق 13 جويلية 1988، والمتضمنة للقانون 88-25 الصادر بتاريخ 28 ذو القعدة 1408 هـ الموافق 12 جويلية 1988.
- (6) الجريدة الرسمية. (1993). رقم 64 المؤرخة في 24 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق 10 أكتوبر 1993، والمتضمنة المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار.
- (7) الجريدة الرسمية. (1963). القانون رقم المؤرخ في 26 جويلية 1963 والمتضمن قانون الاستثمار الجزائر.
- (8) الجريدة الرسمية. (1986). الجريدة الرسمية رقم 35 المتضمنة القانون 86-13 الصادر بتاريخ 13 ذي القعدة 1406 هـ والموافق 19 أوت 1986.
- (9) الجريدة الرسمية. (2001). الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 03 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 22 أوت 2001 المتضمنة الامر 01-03 الصادر في 01 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 20 أوت 2001.
- (10) الجريدة الرسمية. (2003). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83، المتضمنة قانون المالية لسنة 2004 الصادرة في 29 سبتمبر 2003.
- (11) الجريدة الرسمية. (2016). الجريدة الرسمية رقم 46 الصادرة بتاريخ 29 شّوال عام 1437 هـ الموافق 03 أوت 2016 المتضمنة القانون رقم 09-19 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 29 شّوال عام 1437 هـ الموافق 03 أوت 2016.
- (12) الجريدة الرسمية. (2022). الجريدة الرسمية رقم 50 الصادرة بتاريخ 29 ذي الحجة 1443 هـ الموافق 28 جويلية 2022، المتضمنة القانون 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 هـ الموافق 24 جويلية 2022.

قائمة المراجع

- (13) الجريدة الرسمية. (جانفي, 1996). المرسوم التنفيذي رقم 96-327 الوارد بالجريدة الرسمية رقم 58. الجزائر.
- (14) الجريدة الرسمية. (02 جويلية, 1996). مرسوم تنفيذي رقم 96-235 يحدد تسير الأخطار الخاصة بعملية التصدير. الجزائر
- (15) مرسوم تنفيذي 22-299. (2022). المرسوم التنفيذي رقم 22 – 299 المؤرخ في 11 صفر 1444 هـ الموافق 08 سبتمبر سنة 2022 و الوارد بالجريدة الرسمية عدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 هـ الموافق 18 سبتمبر 2022.
- (16) مرسوم تنفيذي 22-300. (2022). المرسوم التنفيذي رقم 22-300 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق 08 سبتمبر 2022 الوارد بالجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة بتاريخ 21 صفر 1444 هـ الموافق 18 سبتمبر 2022.
- (17) مرسوم تنفيذي 22-302. (2022). المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 11 صفر 1444 هـ الموافق 08 سبتمبر 2022. و الوارد بالجريدة الرسمية عدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 هـ الموافق 08 سبتمبر 2022.
- (18) مرسوم رئاسي 22-296. (2022). المرسوم الرئاسي رقم 22 – 296 مؤرخ في 7 صفر 1444 هـ الموافق 04 سبتمبر سنة 2022 و الوارد بالجريدة الرسمية عدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 هـ الموافق 18 سبتمبر 2022
- (19) المرسوم التنفيذي 22-298. (2022). المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق 08 سبتمبر 2022 الوارد بالجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة بتاريخ 21 صفر 1444 هـ الموافق 18 سبتمبر 2022
- (20) المرسوم التنفيذي 22-297. (2022). المرسوم التنفيذي 22-297 المؤرخ في 11 صفر 1444 هـ الموافق 08 سبتمبر 2022 الوارد بالجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 21 صفر 1444 هـ الموافق 18 سبتمبر 2022 والذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسييره.

أطروحات الدكتوراه:

- 1) بللعماء أسماء. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أحمد درارية-أدرار-الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- 2) ريم ثوامة. (2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة 8ماي 1945 قالمة.
- 3) غدار رفيق. (2017). نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة. أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، جامعة فرحات عباس-سطيف.-.
- 4) محي الدين حمداني. (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط. جامعة الجزائر، صفحة 301.
- 5) نوي نبيلة. (2017). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- 6) هشام طلحي. (2022). انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990-2019. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة بسكرة.
- 7) مروة مومن. (2023). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية جامعة 8ماي 1945 قالمة، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2020.

- (8) مروة مومن. (2023). أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2020. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، علوم تجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- (9) حميداتو نصر. (2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالي الجزائر والمملكة العربية السعودية. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة مستغانم، الجزائر.

المقالات العلمية:

- (1) مخيف جاسم حمد الجبوري، مراد حاتم محمد. (2018). أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 1990-2014. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 42.
- (2) أحلام منصور، آسيا بن عمر. (2018). القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي وأداة للتنمية دراسة حالة الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9 العدد 1.
- (3) أحمد عدنان الطيط، أنيس العمري. (2018). خقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 26 العدد 3.
- (4) العارم عيساني. (2018). دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2015. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد 3، 122.
- (5) الوليد قسوم ميساوي. (2018). أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة بسكرة.
- (6) بزارية امحمد. (2015). الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية" الاستفادة من التجربة التركية ". مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2 العدد 13، 139.

- 7) بن ساحة يعقوب، شول بن شهرة. (2019). انعكاس مبدأ حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38.
- 8) بن شيخ توفيق. (2017). تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط -حالة الجزائر-. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7.
- 9) جحنين كريمة. (2021). نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018). أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر.
- 10) حسنية محمد أسامة، أحمد المتكسي تاج السر. (2021). دور رؤية 2030 في التحول من الاقتصاد النفطي للتنوع الاقتصادي في السعودية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد الثاني عشر، العدد 1، صفحة 633.
- 11) خالد زرموت. (2017). التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 6 العدد 3، 1196.
- 12) خديجة مجاهد. (2020). الاستثمار الأجنبي مزاياه ومعوقاته دراسة في ضوء أحكام قانون ترقية الاستثمار الجزائري. المجلة الجنائية القومية، المجلد 63، العدد 3.
- 13) دنيا خنشول. (2020). التنوع الاقتصادي في الجزائر-الواقع وإمكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1.
- 14) ذراع مسعودة رضا. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017. مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 1، العدد 1.
- 15) سايح حنان، ضيف احمد. (2022). سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر (واقع و آفاق) من 2001 إلى 2020. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7 العدد 02، 3.

- 16) سمية بوصالح، سيدي محمد شكوري. (2016). قضية التنوع الاقتصادي في الجزائر أي تقييم. مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد 47،، صفحة 230،231.
- 17) شريف بودري. (2017). جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 16، 143.
- 18) شليحي الطاهر، بن موفق زروق. (2018). المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية. مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 4.
- 19) صليحة بن طلحة. (2018). تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح. مجلة دراسات اقتصادية المجلد 18 العدد 01، 118.
- 20) ضيف أحمد، عزوز أحمد. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19.
- 21) عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة. (2014). التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، العراق، صفحة 57.
- 22) عايد مهدي، آيت محمد مراد. (2020). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 3، صفحة 320.
- 23) عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر. (2012). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34.
- 24) عطاء بن طيرش، عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل. (2020). دراسة تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5 العدد 18.
- 25) علالي الزهراء، نبو مجيد. (2022). استراتيجية التنوع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة. مجلة الأكاديمية للبحوث الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، صفحة 188.

- 26) علالي مختار. (2022). دراسة تطبيقية لواقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة المنار الاقتصادي، المجلد 18، العدد 1،، صفحة 660.
- 27) مبارك بوعشة. (1999). السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية. مجلة العلوم الانسانية المجلد 10 العدد 2، 83، 84.
- 28) محمد اسماعيل، هبة عبد المنعم. (2018). دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- 29) محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية. (2017). التنوع الاقتصادي في الجزائر. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 2 العدد 2، صفحة 76.
- 30) محمد ديمي. (2022). واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنوع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29، صفحة 19.
- 31) مصطفى بوعقل، سميرة مباركي. (2017). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة ومعوقات التنمية. مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 4.
- 32) معاوية أحمد حسين. (المجلد 28، العدد2). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 2014.
- 33) موسى باهي، كمال رواينية. (2019). استراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد -25، العدد 03 .
- 34) نوي نبيلة. (2017). استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج النفط -الامارات العربية المتحدة نموذجا. مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20 العدد3، 119.

- (35) اللحاني ليلي. (2023). استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، 574، 575.
- (36) ياسر عبد الكريم محمد الحوراني. (2015). الاستثمار المالي: حقيقته ومقاصده وضوابطه. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، السعودية.
- (37) سليم حمود. (2012). دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، 46.
- (38) سيدة حامد عامر. (2017). استجابة عرض بعض المحاصيل الاستراتيجية في ضوء احتمالية تسعير المياه باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 27، العدد 02، 3.
- (39) عبد اللطيف حسن شومان. (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد 34، 176.
- (40) عثمان نقار، منذر العواد. (2012). استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، 340، 399.
- (41) فاضل عباس الطائي. (2010). التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق. المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 294، 295.
- (42) ندوى خزعل رشاد. (2011). استخدام اختبار كرا نجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة. المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 19، 269، 270.
- (43) آيت بارة شفيعة، عثمانى انيسة. (2022). أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية-. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 332، 331.

44) بوجمعة بلال. (2012). استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداي الألفية الثالثة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، 405.

المواقع الإلكترونية:

- 1) حامد عبد المحسن الجبوري. (2016). التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات، الاستراتيجية،
<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html>
- 2) البنك الدولي. (5 أوت، 2024). تم الاسترداد من
<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ>
- 3) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (25 ديسمبر، 2022). تم الاسترداد من
[*http://www.andi.dz](http://www.andi.dz)
- 4) <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html> على الموقع، مقال منشور بتاريخ (28، 12، 2016)، .
- 5) وزارة التجارة وترقية الصادرات. (20 فيفري، 2023). وزارة التجارة الجزائرية. تم الاسترداد من
<https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association>
- 6) وزارة الخارجية. (7 ماي، 2024). وزارة الخارجية الجزائرية. تم الاسترداد من وزارة الخارجية الجزائرية:
<https://www.mfa.gov.dz/fr/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas>
- 7) وزارة الصناعة. (05 الساعة 15:00 أوت، 2024). الموقع الرسمي لوزارة الصناعة. تم الاسترداد من
[/https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest](https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest)

- 8) وزارة الصناعة. (10 مارس, 2023). تم الاسترداد من
<https://pmnewyork.mfa.gov.dz/ar/invest-in-algeria/investment-support>
- 9) وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. (10 أوت, 2024). وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني،
تم الاسترداد من [/https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere](https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere)
- 10) المديرية العامة للجمارك الجزائرية. (13 جوان , 2022). تم الاسترداد من
<https://douane.gov.dz/spip.php?article472>
- 11) وزارة التجارة وترقية الصادرات. (سبتمبر, 2023). تم الاسترداد من
<https://www.commerce.gov.dz/b-aide-pour-l-exportation>

المراجع باللغة الأجنبية:

- World Bank Group. (s.d.). Chapter 5. Economic Diversification (1
Lessons From Practice, Contributed by the World Bank Group1,. p.
142. Nicole Palan. (2010). Measurement of Specialization –The
.Choice of Indices. FIW Working Paper N° 62, 15
- Steffen Hertog. (2013). the private sector and reform in the gulf (2
cooperation council. Kuwait : Kuwait Programme on Development,
.Governance and Globalization in the Gulf States
- Stephen M. Kapunda. (2003). Diversification and Poverty Eradication (3
in Botswana, Pula. Botswana Journal of African Studies vol. 17 nO.2 p
.51., p. 51
- United Nations. (2016). The concept of economic diversification in (4
the context of response measures Technical paper by the secretariat.
.United States : Technical Paper by the Secretariat, General

- Claude Daniel et autres. (1990). dictionnaire d'économie et des (5
.services sociales
- Graça Silva. (2009). The NEP Scale: A measure of ,Luis Filipe (6
network export performance. International Business Review, Volume
.18, Issue 4, 345
- Stephen M. Kapunda. (2003). Diversification and Poverty (7
Eradication in Botswana, Pula. Botswana Journal of African Studies
.vol. 17 nO.2 p 51. p. 51

Dependent Variable: GDP
 Method: ARDL
 Date: 05/03/25 Time: 23:32
 Sample (adjusted): 2003 2023
 Included observations: 21 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): IFD EXOH
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 100
 Selected Model: ARDL(3, 3, 3)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.700871	0.243485	2.878499	0.0182
GDP(-2)	-0.568917	0.331306	-1.717197	0.1201
GDP(-3)	0.719552	0.297382	2.419625	0.0386
IFD	0.013638	0.005677	2.402564	0.0397
IFD(-1)	0.005684	0.007178	0.791877	0.4488
IFD(-2)	0.004044	0.006871	0.588568	0.5706
IFD(-3)	0.007169	0.005766	1.243319	0.2452
EXOH	0.031696	0.008779	3.610255	0.0057
EXOH(-1)	-0.014449	0.010283	-1.405198	0.1935
EXOH(-2)	0.005930	0.011198	0.529620	0.6092
EXOH(-3)	-0.065821	0.027284	-2.412462	0.0391
C	29.75332	15.63471	1.903030	0.0895

R-squared	0.955405	Mean dependent var	177.3019
Adjusted R-squared	0.900900	S.D. dependent var	47.91829
S.E. of regression	15.08472	Akaike info criterion	8.560801
Sum squared resid	2047.939	Schwarz criterion	9.157671
Log likelihood	-77.88841	Hannan-Quinn criter.	8.690337
F-statistic	17.52884	Durbin-Watson stat	2.079089
Prob(F-statistic)	0.000094		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(3, 3, 3)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 04/07/25 Time: 01:39
 Sample: 2000 2023
 Included observations: 21

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.150635	0.189448	-0.795128	0.4470
D(GDP(-2))	-0.719552	0.227820	-3.158428	0.0116
D(IFD)	0.013638	0.004420	3.085569	0.0130
D(IFD(-1))	-0.011212	0.006334	-1.770145	0.1105
D(IFD(-2))	-0.007169	0.004678	-1.532422	0.1598
D(EXOH)	0.031696	0.004969	6.378477	0.0001

معادلة

التصحيح

الملاحق

D(EXOH(-1))	0.059890	0.013048	4.590183	0.0013
D(EXOH(-2))	0.065821	0.014924	4.410536	0.0017
CointEq(-1)*	-0.148494	0.029622	-5.012984	0.0007
R-squared	0.806084	Mean dependent var	8.494286	
Adjusted R-squared	0.676806	S.D. dependent var	22.97928	
S.E. of regression	13.06375	Akaike info criterion	8.275086	
Sum squared resid	2047.939	Schwarz criterion	8.722739	
Log likelihood	-77.88841	Hannan-Quinn criter.	8.372239	
Durbin-Watson stat	2.079089			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.711877	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.723702	Prob. F(2,7)	0.2462
Obs*R-squared	6.929518	Prob. Chi-Square(2)	0.0313

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/07/25 Time: 01:42
Sample: 2003 2023
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.089028	0.302019	0.294778	0.7767
GDP(-2)	0.385145	0.437902	0.879524	0.4083
GDP(-3)	-0.430470	0.371539	-1.158616	0.2846
IFD	-0.008072	0.006849	-1.178513	0.2771
IFD(-1)	-0.000154	0.007213	-0.021399	0.9835
IFD(-2)	-0.005023	0.006981	-0.719439	0.4952
IFD(-3)	0.000649	0.005434	0.119457	0.9083
EXOH	-0.003329	0.008392	-0.396735	0.7034
EXOH(-1)	-0.002857	0.010150	-0.281482	0.7865
EXOH(-2)	-0.000864	0.010509	-0.082224	0.9368
EXOH(-3)	0.011802	0.026457	0.446064	0.6690
C	5.431970	14.80405	0.366925	0.7245
RESID(-1)	-0.143453	0.446951	-0.320959	0.7576

الملاحق

RESID(-2)	-1.047775	0.568330	-1.843604	0.1078
R-squared	0.329977	Mean dependent var	2.49E-14	
Adjusted R-squared	-0.914351	S.D. dependent var	10.11914	
S.E. of regression	14.00085	Akaike info criterion	8.350834	
Sum squared resid	1372.166	Schwarz criterion	9.047182	
Log likelihood	-73.68375	Hannan-Quinn criter.	8.501959	
F-statistic	0.265185	Durbin-Watson stat	2.281085	
Prob(F-statistic)	0.981256			

اختبار تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.286770	Prob. F(1,18)	0.5989
Obs*R-squared	0.313636	Prob. Chi-Square(1)	0.5755

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/07/25 Time: 01:46

Sample (adjusted): 2004 2023

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	114.9127	38.44906	2.988699	0.0079
RESID^2(-1)	-0.124260	0.232040	-0.535509	0.5989
R-squared	0.015682	Mean dependent var		102.3832
Adjusted R-squared	-0.039003	S.D. dependent var		133.8618
S.E. of regression	136.4473	Akaike info criterion		12.76439
Sum squared resid	335121.7	Schwarz criterion		12.86397
Log likelihood	-125.6439	Hannan-Quinn criter.		12.78383
F-statistic	0.286770	Durbin-Watson stat		2.093700
Prob(F-statistic)	0.598853			

اختبار التعدد الخطي

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 04/03/25 Time: 22:26

Sample: 2000 2023

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFD	0.030713	0.013167	2.332632	0.0297
EXOH	0.024725	0.006590	3.752102	0.0012
C	78.44160	25.27280	3.103795	0.0054
R-squared	0.434087	Mean dependent var	162.4608	
Adjusted R-squared	0.380190	S.D. dependent var	60.05439	

الملاحق

S.E. of regression	47.27963	Akaike info criterion	10.66650
Sum squared resid	46942.64	Schwarz criterion	10.81376
Log likelihood	-124.9981	Hannan-Quinn criter.	10.70557
F-statistic	8.054073	Durbin-Watson stat	0.321750
Prob(F-statistic)	0.002534		

اختبار ديكي فولر المطور للمتغير التابع

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.610066	0.7571
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/07/25 Time: 01:51
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.211792	0.131542	-1.610066	0.1231
C	28.20215	13.53249	2.084032	0.0502
@TREND("2000")	1.128405	1.145122	0.985402	0.3362
R-squared	0.125592	Mean dependent var		8.048261
Adjusted R-squared	0.038151	S.D. dependent var		21.96292
S.E. of regression	21.53990	Akaike info criterion		9.098798
Sum squared resid	9279.342	Schwarz criterion		9.246906
Log likelihood	-101.6362	Hannan-Quinn criter.		9.136047
F-statistic	1.436304	Durbin-Watson stat		1.742659
Prob(F-statistic)	0.261302			

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.162455	0.0177
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/07/25 Time: 01:53
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.956817	0.229869	-4.162455	0.0005
C	13.28130	11.47418	1.157495	0.2614
@TREND("2000")	-0.432992	0.794215	-0.545183	0.5920
R-squared	0.476991	Mean dependent var		0.441818
Adjusted R-squared	0.421938	S.D. dependent var		30.76860
S.E. of regression	23.39349	Akaike info criterion		9.268916
Sum squared resid	10397.85	Schwarz criterion		9.417695
Log likelihood	-98.95808	Hannan-Quinn criter.		9.303964
F-statistic	8.664135	Durbin-Watson stat		1.981477
Prob(F-statistic)	0.002118			

اختبار ديكي فولر المطور للمتغير المستقل الأول

Null Hypothesis: IFD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.051328	0.0449
Test critical values: 1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IFD)
Method: Least Squares
Date: 04/07/25 Time: 01:55
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFD(-1)	-0.568614	0.186350	-3.051328	0.0061
C	808.3008	289.9091	2.788118	0.0110
R-squared	0.307173	Mean dependent var		40.86957
Adjusted R-squared	0.274181	S.D. dependent var		811.6925
S.E. of regression	691.5213	Akaike info criterion		15.99861
Sum squared resid	10042236	Schwarz criterion		16.09734
Log likelihood	-181.9840	Hannan-Quinn criter.		16.02344
F-statistic	9.310605	Durbin-Watson stat		2.157765
Prob(F-statistic)	0.006065			

اختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة للمتغير المستقل الثاني

Null Hypothesis: EXOH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.620419	1.0000
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXOH)
Method: Least Squares
Date: 04/07/25 Time: 01:57
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXOH(-1)	1.606175	0.612946	2.620419	0.0186
D(EXOH(-1))	-1.778490	0.691078	-2.573499	0.0204
D(EXOH(-2))	-1.802179	0.576375	-3.126751	0.0065
C	-907.9246	352.2005	-2.577863	0.0202
@TREND("2000")	-51.48745	48.58252	-1.059794	0.3050
R-squared	0.487937	Mean dependent var		249.7143
Adjusted R-squared	0.359921	S.D. dependent var		699.3392
S.E. of regression	559.5058	Akaike info criterion		15.69624
Sum squared resid	5008749.	Schwarz criterion		15.94494
Log likelihood	-159.8105	Hannan-Quinn criter.		15.75022
F-statistic	3.811537	Durbin-Watson stat		2.403965
Prob(F-statistic)	0.023179			